العدد الرابع (أبريل 2016)

أوراق البدائل

عدد خاص

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook: https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

المحرر العام/ محمد العجاتي

هذا العدد

ملف العدد "ظواهر انتخابات البرلمان المصري 2015"

- المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان المصري بعد 30 يونية
أ/ مينا سمير 2
- أداء تيار التحول الديمقراطي وشباب الثورة في الانتخابات البرلمانية المصرية
أ/ عمر سمير خلف 7
- حزب مستقبل وطن.. من المجهول إلى الحصان الأسود
أ/ شروق الحريري 10
- قراءة في مشاركة حزب النور في الانتخابات البرلمانية
أ/ نوران سيد أحمد 17
- حزب المصريين الأحرار بين الشعارات والممارسات
أ/ شيماء الشرقاوي 24
- تراجع التيار المحسوب على النظام الأسبق تنظيميا وتزايد قوته فرديا
أ/ عمر سمير خلف 31

كتاب العدد

- "ثورة مصر الطويلة: الحركات الاحتجاجية والانتفاضات"
أ/ شيماء الشرقاوي 41

مقال

- العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية (باللغة الإنجليزية)
أ/ محمد العجاتي 1

تنويه: هذا العدد مخصص بشكل أساسي لدراسة الظواهر المصاحبة لانتخابات البرلمان المصري 2015

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت 30743).

مراجعة وإخراج فني/ أيمن عبد المعطي

نشرة غير دورية لتجميع بعض الدراسات المنشورة بمنتدى البدائل العربي للدراسات خلال الفترة ما بين الإصدارين والدراسات نتاج سيمنارات داخلية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى أو أي مؤسسة شريكة

ظواهر انتخابات البرلمان المصري 2015

مينا سمير، عمر سمير خلف، شروق الحريري
نوران سيد أحمد، شيماء الشرقاوي

بعد إنهاء حكم جماعة الإخوان المسلمين إثر الإجراءات التي اتخذها المجلس العسكري في 3 يوليو 2013، بناء على تظاهرات ضخمة شهدتها محافظات مصر، تم وضع ما يطلق عليه مجازا خارطة طريق مسار 3 يوليو، هدف إلى إعادة بناء مؤسسات الحكم بداية من دستور جديد بديلا عن دستور 2012 الذي تم تعليق العمل به، وانتخابات رئاسية، وبرلمان جديد.

وقد شهد الربع الأخير من عام 2015 الاستحقاق الثالث والأخير لخارطة الطريق، إلا أنه وعلى الرغم من ارتفاع تقديرات حجم المشاركة في فعاليات 30 يونية التي أضفت الشرعية على ذلك المسار، إلا أن حجم المشاركة في الاستحقاقات السياسية التي اعتمدتها الحكومة الجديدة لإعادة مأسسة أركان الدولة، لم تكن معبرة عن تلك الكتل التي انتفضت ضد حكم جماعة الإخوان المسلمين والرئيس السابق محمد مرسي، فقد شهدت الانتخابات البرلمانية انخفاضا حادا في حجم المشاركة فجاءت بنسبة 28.2%، ولولا حجم المشاركة في انتخابات مجلس الشعب عام 2005 والذي بلغ 23%، لكانت تلك الانتخابات هي الأقل مشاركة في تاريخ مصر.[1]

وتتعدد الأسباب التي تدفع بجمهور الناخبين إلى الإحجام عن المشاركة، أو العزوف عنها، مثل الاحتجاج على النظام الانتخابي أو أحد مظاهره كوجود احتمالية وقوع تزوير أو شبهة عدم حيادية، أو إصابة الجمهور بحالة من اللامبالاة المصاحبة للإحباطات المرتبطة بالوضع السياسي. ومهما كانت الأسباب الدافعة لذلك، فيجب على أي نظام حاكم أن يستشعر مخاطر انخفاض حجم المشاركة، ومدى تأثير ذلك سياسيا على شرعية ذلك النظام والبدء في العمل على إصلاح الاختلالات التي أدت إلى انخفاض حجم المشاركة.

هذا وقد شهدت هذه الانتخابات ظواهر جديدة كانت نتائجها صعود أحزاب لم يكن متوقع صعودها فما بالكم بالطفرات التي حققتها في صعودها هذا، أيضا تراجع أسهم أحزاب وقوى سياسية أخرى على عكس ما حققته في الانتخابات السابقة، علاوة على عودة رموز النظام القديم بأشكال جديدة. في هذا الملف نحاول رصد وتحليل هذه الظواهر كمساهمة منا في فهم هذا الاستحقاق وتبعاته من تشكيل البرلمان والسياسات والقوانين المزمع إصدارها.

المحرر

المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان المصري بعد 30 يونية

خمول الزخم الثوري وأثره على حجم المشاركة:

على الرغم من أن الشباب قد لعبوا الدور الرئيسي في الحراك الشعبي ضد نظام الرئيس الأسبق محمد مرسي، إلا أن مسار 3 يوليو قد اصطدم بالشباب والثوار، حيث أصدر قانون التظاهر الذي قوبل بمعارضة شديدة من قبل شباب الثورة، وبأحكامه يقبع عدد كبير منهم في السجون حتى الأن، مستعيضا عن صوت فئة الشباب بصوت الفئات المتضررة اقتصاديا من ثورة يناير، وكذلك الكتلة المطالبة بتحقيق الأمن جراء أعمال العنف التي بدأت عقب إقصاء جماعة الإخوان المسلمين. لذلك جاء الاستحقاق الأول وهو الاستفتاء على الدستور في يناير 2014، بنسبة مشاركة بلغت 38.6% فقط، في غياب واضح للشباب[2].

أما في الاستحقاق الثاني، وهو الانتخابات الرئاسية، التي خاضها كل من الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، وحمدين صباحي، جاءت نسبة المشاركة في تلك الانتخابات لتبلغ 47.13% وهي بذلك تتخطى نسبة المشاركة في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة في 2012، وتقل عن نسبة المشاركة في جولة الإعادة في الانتخابات ذاتها بما يعادل 4.5% تقريبا، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بارتفاع مستوى الاستقطاب السياسي قبيل جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة 2012 حول المرشحين، محمد مرسي وأحمد شفيق، وسعي التيار الإسلامي لحشد أكبر قدر ممكن من مؤيديه خلف مرشحه آنذاك محمد مرسي.

وقد شهدت تلك الانتخابات الرئاسية في 2014 حملة مقاطعة من قبل أنصار جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنه قد قاطع الانتخابات فئات أخرى غير الإخوان، وأهم تلك الفئات هم كتلة الشباب والتي قد عزفت أيضا عن المشاركة في استفتاء الدستور 2014، وهي الكتلة غير الراضية عن تطور العملية السياسية في مصر، سواء من منطلق انتقادها للسيسي، ورفعها شعار "لا للحكم العسكري"، أو شعورها بالتهميش، وعدم التمكين من قبل الأنظمة المتعاقبة منذ ثورة 25 يناير 2011، في ظل رؤيتها أنها أصبحت رقما مهما في معادلة الحياة السياسية المصرية، نتيجة دورها المحوري في إسقاط نظام مبارك.

بالإضافة إلى هؤلاء، تأتي كتلة الوافدين، حيث فرضت اللجنة العليا للانتخابات على الوافدين الراغبين في المشاركة في الانتخابات ضرورة التسجيل بالشهر العقاري، وهو ما أدى إلى تسجيل 67 ألف ناخب فقط، وذلك في ظل روتينية العمل، وتعقده داخل مقار الشهر العقاري التي تكتظ بالمواطنين في أيام العمل العادية، وهو ما شكل عبئا نفسيا على الوافدين، ماليا أيضا، لتغيبهم عن عملهم، أو مصدر رزقهم[3].

انخفاض غير مسبوق منذ يناير في انتخابات برلمان 2015:

عند قراءة نسبة المشاركة في العمليتين اللتين سبقتا انتخاب برلمان 2015، نجد أن المشاركة في دستور 2014 قد بلغت 38.6% من عدد من لهم حق التصويت البالغ عددهم 53,423,485 ناخبا[4]، أما الاستحقاق الثاني والمتمثل في انتخاب رئيس للجمهورية، فقد بلغت نسبة المشاركة 47.45% من إجمالي عدد الناخبين البالغ 53.909.306 ناخبا[5]، وبذلك يبلغ متوسط نسبة التصويت منذ تم إعلان مسار الثالث من يوليو نسبة 43.025%.

وبالرغم من هذه النسبة، بيد أن نتائج الانتخابات التشريعية التي تمت الدعوة لها في أكتوبر ونوفمبر من العام الجاري 2015، قد جاءت أقل من هذا المتوسط بنسبة كبيرة جدا، حيث بلغت نسبة المشاركين في التصويت في هذه الانتخابات 28.20% تقريبا، وذلك بعد أن بلغت نسبة المشاركة في المرحلة الأولى نسبة 26.56%، وفي المرحلة الثانية 29.83%[6]، وذلك ما يعني انخفاض نسبة المشاركة

فيها عن نسبة المشاركة في انتخابات الرئاسة بنسبة 19.25%، أما مقارنة بالاستفتاء على دستور 2014، فتنخفض نسبة المشاركة 9.86%، كما تنخفض نسبة التصويت عن متوسط نسب المشاركة في ظل مسار الثالث من يوليو بنسبة 14.825%، وهي النسبة التي يمكننا أن نشير إليها وفق المعطيات الكمية، واعتبارها نسبة المقاطعة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

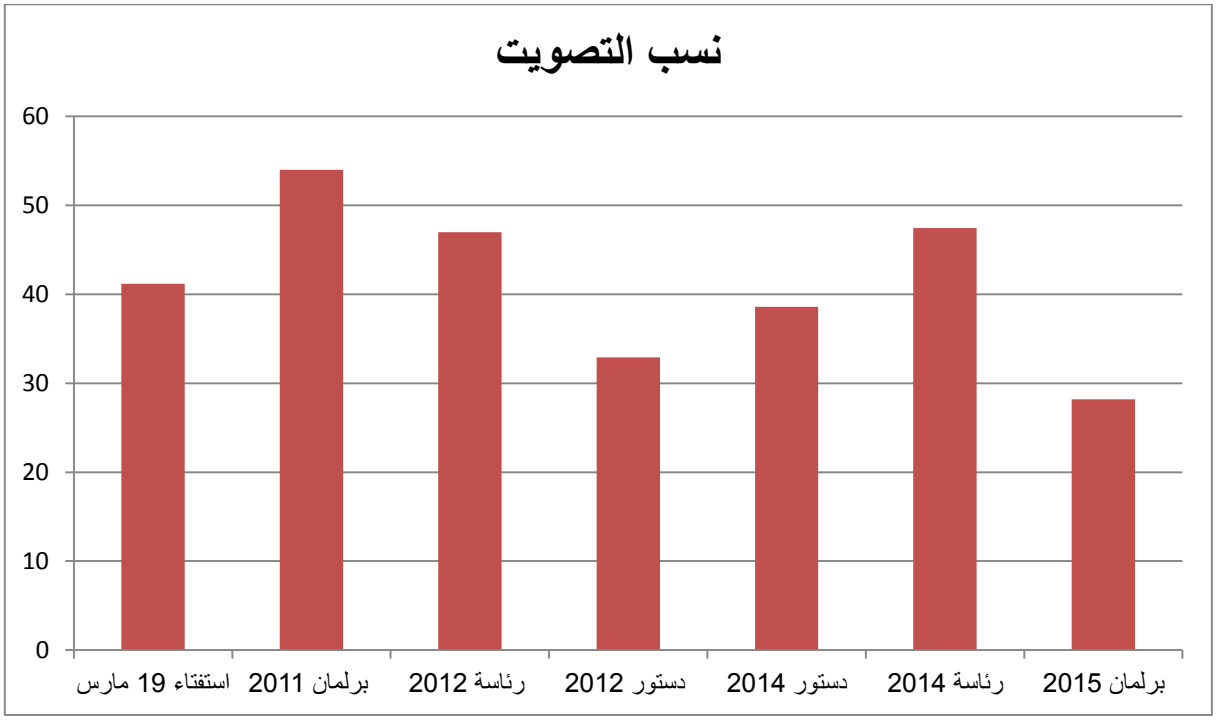

الأثر السلبي للأداء الإعلامي:

لا شك في أن لهذا الانخفاض الحاد في نسب المشاركة العديد من المسببات، ففي ظل حاجة النظام المنبثق عن مسار 30 يوليو لتدعيم شرعيته وتثبيتها، خاصة بعد الجدل السياسي والقانوني الذي صاحب نشوئه، والاتهامات التي مسته بأنه ناتج عن انقلابا عسكريا، فقد كان لا بد من وجود أدوات مضادة لدى النظام الجديد لتحض من الفرضيات التي تتهمه بالاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري، ويمكننا أن نصنف الإعلام على أنه أحد أكثر تلك الأدوات فاعلية وتحقيقا لمصالح النظام.

وأمام حاجة النظام إلى مشاركة شعبية واسعة في الاستحقاقات الانتخابية كضمان لشرعيته أمام منافسيه، بدأت الألة الإعلامية في بث شحنات من المحفزات للمواطنين، الوطنية تارة والتخوينية الترهيبية تارة أخرى. إلا أن الغلو في التحفيز بالإضافة إلى تخوين المعارضة ومحاولة النيل منها بتشويهها سواء فيما يتعلق بالمجال العام أو حتى الخاص، قد انعكس بالسلب على نظرة قطاعات كبيرة من المواطنين تجاه مصداقية وحرفية تلك الألة الإعلامية، وهو ما انعكس سلبيا على ما يتلقاه المواطن من دعوات من قبل الإعلام، ومنها الدعوة للمشاركة في العملية الانتخابية.

رصد دعوات المقاطعة لانتخابات برلمان 2015:

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين المقاطعة، والعزوف كموقفين ينتج عنهما نفس الفعل السياسي مع اختلاف تام في الرؤى، ولعل أبرز المقاطعون لتلك الانتخابات، هم أتباع تيارات الإسلام السياسي، نظرا لإقصاء أحزابهم عن السلطة، باستثناء حزب النور الذي تعرض إلى صدمات فقهية نتيجة مواقفة السياسية، جعلت من أتباعه ينفضون عنه، ومن تلك الصدمات الفقهية ضم

الحزب لمسيحيين إلى قوائمه، في موقف لا يتسق مع ما تطلقه قياداته من تصريحات معادية للمسيحيين، وهو ما انعكس على الكثير من أعضاءه الذين قرروا مقاطعة الانتخابات[7].

وبالتالي غاب عن المشهد السياسي أحد أكبر التيارات جماهيرية وتنظيما للمرة الأولى منذ انتخابات 1984، وبكل تأكيد ساهم ذلك الغياب في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، ليس في الانتخابات البرلمانية فقط، بل في انتخابات الرئاسة واستفتاء الدستور الأخيرين.

وتعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة أداة لقياس مدى مشاركة الشباب في العملية السياسية، وقد بلغت نسبة المشاركة التصويتية في تلك الانتخابات في مرحلتيها الأولى[8] والثانية ما يقرب من 22% فقط من نسب التصويت، مما يشير إلى عزوفا شبابا من المشاركة، وقد أشارت بعض الإحصاءات إلى أن نسبة مشاركة الشباب بلغت 29% فقط من الشباب في الانتخابات بمرحلتيها[9].

فلا شك أن هناك إشكالية حقيقية بينهم وبين مسار 30 يونية بشكل عام، ذلك المسار الذي لم يتوانى من اللحظة الأولى له على محاولة فك الارتباط بينه وبين يناير، فمنذ الأيام الأولى لتدشين مسار 30 يونية لم تكف رموزه عن التنكيل المعنوي بكل ما يمت لثورة يناير بصلة، وإن كان النظام نفسه يبجل على استحياء تلك الثورة وشبابها، وكان الصدام الأكبر بين مسار 30 يونية والشباب بوجه عام وشباب الثورة على الأخص، حين تم اصدار قانون التظاهر الذي قوبل بمعارضة شديدة من شباب الثورة، وبأحكامه يقبع عدد كبير منهم في السجون حتى الأن، والذي كان له انعكاسات سلبية جمة عليهم، فالشباب الذي خرج من العالم الافتراضي إلى ميادين الواقع في 25 يناير 2011، ثم نظم نفسه في حراك ثوري يهدف إلى تحقيق مطالب الثورة، في مجتمع وصف بالمجتمع الشاب، حيث بلغت نسبة الشباب في المجتمع المصري حوالي 67% من السكان أقل من 35 سنة[10]، عاد إلى التقوقع داخل العالم الافتراضي مرة أخرى في عملية قد تكون إعادة استنساخ لتجربته الأولى قبيل يناير 2011.

وأمام تلك المعطيات، عاد الشباب مرة أخرى ليستخدم وسائله الجديدة للمشاركة السياسية للشباب؛ وهي وسائل غير تقليدية فمع تطور المجتمعات السياسية ظهرت وسائل حديثة لمحاكة هذا التطور، ولحاجة الجيل الجديد إلى أسلوب وآليات جديدة ابتكر وسائل جديدة للمشاركة والتعبير عن الرأي[11]. فبفضل تطور وسائط تكنولوجيا الاتصالات، أضحى الفضاء الاليكتروني يستخدم كأداة للتعبير، وبمرور الوقت أصبح الانترنت في أشكاله ومحطاته بمثابة مسرح للذات بالنسبة للشباب، الذي وجد في ذلك الفضاء مساحه من الحرية تتيح له الإفصاح عن أفكاره ومعتقداته وتبادل الجدل والنقاش مع شباب التيارات الأخرى التي تختلف معه أيديولوجيا، في ظل وجود حدا من القبول المشترك، مما جعل الشباب ينزوي بعزلته لتترجم فيما بعد إلى حالة احتجاجية ينطلق بها إلى أرض الواقع في الميادين المختلفة، متجاوزا النخب التي لم تتمكن أن تجاري التطور والسرعة والإنجاز للشباب، ولعل ذلك من أسباب جعل الثورات العربية بلا رأس[12].

وباستخدام تكنولوجيا التواصل الاجتماعي تلك، تم تدشين حملة إليكترونية تدعو لمقاطعة الانتخابات، وهي حملة "مصر تحيا"، وهو ما استجابت له حملة "مصر تحيا" الإليكترونية بإنشائها لقائمة أطلقت عليها "المجد للشهداء" والتي ضمت شهداء ثورة يناير، واتخذت الحملة شعارا لها هو "صوتي للشهداء". وقد وجدت تلك الحملة أصداء واسعة في العالم الافتراضي[13].

وبالإضافة إلى الإسلاميين والقوى الشبابية، أعلنت بعض الأحزاب والحركات السياسية مقاطعتها للانتخابات، كل باختلافات أسبابه، فحزب مصر القوية، قد أعلن مقاطعته للانتخابات مؤكدا أن القرار مبني على محورين، الأول هو المناخ الذي تجرى فيه الانتخابات والثاني القوانين التي يصدرها النظام، إضافة إلى إصدار قوانين تقيد الحريات منها

قانون التظاهر، ومد الحبس الاحتياطي، والذي أدى لوجود عشرات الآلاف من المحبوسين احتياطيا، كل هذا لا يؤدي لإجراء انتخابات في جو ملائم وحرية، بالإضافة إلى حزب الوسط، الذي قاطع الانتخابات نتيجة لعدم تهيئة الأجواء للانتخابات، بالإضافة إلى اعتراضه على سجن عدد من أعضاءه، وحزب البناء والتنمية الذي علل انسحابه بأن المال السياسي سوف يلعب دورا كبيرا في تحديد الاعضاء الجدد، بالإضافة إلى عودة رجال مبارك ورموز الحزب الوطني إلى المشهد السياسي مرة أخرى[14].

وقد أعلن حزب الدستور أحد أعضاء تحالف التيار الديمقراطي، في بيان له مقاطعة الانتخابات، مؤكدا أن ‘‘قرار الحزب السابق بالمقاطعة لم يتغير. وذكر الحزب، أن ‘‘الأوضاع التي رفض أغلبية الحزب المشاركة في الانتخابات بسببها لم تتغير، وهي عدم دستورية قانون الانتخابات، وتقسيم الدوائر، وقبل ذلك كله اعتقال شباب الثورة الذي يشكل العامل الرئيس في التشكك في جدية الدولة في تحقيق عملية تحول ديمقراطي حقيقي’’. وقد قاطعت قائمة "صحوة مصر" بشكل نهائي، بعد رفض محكمة القضاء الإداري الطعون المقدمة على قرار إعادة إجراء الكشوف الطبي لمرشحي البرلمان. بالإضافة إلى حركة 6 أبريل التي أعلنت مقاطعة الانتخابات البرلمانية[15]. وفي الفضاء الإلكتروني، دشن عدد من النشطاء عدد من الحملات التي هدفت إلى المقاطعة، ولعل حملة "صوتي للشهداء والمعتقلين" أحد الحركات التي حققت انتشارا سريعا جدا.

كما انسحبت قائمة "صحوة مصر" هي الأخرى من السباق الانتخابي، وهي القائمة التي ضمت على حد وصفها مرشحين لم ينتموا لجماعة الإخوان المسلمين أو الحزب الوطني، من أحزاب مدنية مختلفة ومن تحالف التيار الديمقراطي وتكنوقراط وضباط متقاعدين، وقد سببت القائمة انسحابها من السباق الانتخابي إلى تعنت الدولة تجاهها لصالح قائمة "في حب مصر" التي وصفت بأنها قائمة أجهزة الدولة[16].

المقاطعة الصامتة:

بتحليل الأرقام المعبرة عن نسب المشاركة في العمليات الانتخابية منذ ثورة 25 يناير، يتضح أن هناك علاقة طردية بين نسب المشاركة واحتمالية الدمقرطة، يتضح منها مدى أهمية التأثير النفسي في كتل الجماهير، وقد شارك 41.2% ممن لهم الحق في التصويت في استفتاء 19 مارس، اول عملية تصويتية بعد الثورة، كما وصلت نسبة المشاركة في انتخاب أول برلمان بعد الثورة إلى 54%[17]. فالأمل في التغيير، والتعددية الحزبية الناشئة كان أحد المحركات الرئيسية للناس في المشاركة.

وبوصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، بدأت ورقة المقاطعة تلوح في الأفق مرة أخرى كأحد أدوات مناهضة الجماعة، وذلك في ظل المخاوف المتنامية من أن تستأثر منفردة بالحكم، وإقصاء المعارضة، ويتضح ذلك من نسبة التصويت على الدستور في 2012، والتي بلغت 32.9% من إجمالي عدد من لهم حق التصويت، وهي النسبة القليلة مقارنة بالنتائج السابقة لها.

وبدأ التصويت يرتفع مرة أخرى، بعد تنحية نظام الإخوان المسلمين عن الحكم، فقد شهد الاستفتاء على برلمان 2014، نسبة مشاركة بلغت 38.6%، وهي النسبة الي ارتفعت إلى 47.46%[18].

وهي الأرقام التي انخفضت بشكل ملحوظ في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فقاطع قطاع غير قليل من الناخبين غير المسيسين حيث شعروا أنها تأتي في سياق سياسي لا يعبر عنهم أو يرحبوا به. خاصة أمام غياب حاجتهم المجتمعية وتردي الأوضاع الاقتصادية، فأحلام الديمقراطية لم تكن أبدا أولوية لمن يعاني في الحصول على قوت يومه، فذهب لاختيار من يلبي له احتياجاته. كما أن دولة القانون أو تعديل إدارة الدولة غير الديمقراطية وغير الكفؤة، لم تكن من الأصل هدف الكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى خاصة من الجيل الأكبر. فقد سعوا رغم مستوى تعليمهم المرتفع ليس إلى

انتخاب من يرفع راية الإصلاح[19]. بل من يلبي حاجتهم الاجتماعية والاقتصادية في المقام الأول.

خاتمة:

أعادت ثورة يناير الزخم مرة أخرى للحياة السياسية بعد غياب لعقود من الزمن، وقصورها على نخب بعينها إما محسوبة على النظام الحاكم أو معارضة له إلا أنه لا تخرج بعيدا عن مداره السياسي، إلى أن أحيت الثورة المشاركة السياسية وأنهت احتكارها لفئات معينة، وأصبح لدى المصريين تطلعا نحو حياة سياسية ديمقراطية تعددية، وتجلى ذلك في حجم المشاركة في المناسبات التصويتية بداية من استفتاء 19 مارس 2011، وحتى الانتخابات الرئاسية في 2012، مرورا بانتخابات البرلمان نهاية 2011 والتي شهدت أعلى معدلات تصويت حتى الأن.

وبعد عام من الشد والجذب السياسي الذي صاحب صعود جماعة الإخوان المسلمين لسدة الحكم في مصر، وإثر احتجاجات غاضبة عبر عنها ملايين من المواطنين في ميادين المحافظات المصرية المختلفة، تدخلت القوات المسلحة، وأنهت حكم الجماعة لمصر، إثر تعنت الأخيرة في تلبية مطالب المحتجين في إصلاح سياسي مضاد لسياسات أظهرت رغبة الحكام الجدد في الاستحواذ على السلطة منفردين. وقد تم تدشين مسارا سياسيا جديدا في الثالث من يوليو 2013، قضى بوجود 3 استحقاقات جديدة لاستكمال مؤسسات الدولة، تبدأ بوضع دستور جديد، ثم انتخاب رئيس، ثم البرلمان.

إلا أن الانتخابات البرلمانية التي مثلت الاستحقاق الأخير في خارطة طريق مسار 3 يوليو، شهدت انخفاض حاد في مستوى المشاركة التصويتية، لم تصل إلى 29% ممن لهم حق التصويت، وهي النسبة التي أزعجت النظام السياسي الذي لا يزال حتى الأن يواجه صراعات سياسية تتمحور حول شرعيته، خاصة من أنصار جماعة الإخوان المسلمين.

ولعل انخفاض تلك النسبة يعود إلى عدد من الأسباب، منها أداء جماعات المصالح المرتبطة بالنظام، خاصة الأداة الإعلامية، التي لم تكف عن تشويه أي معارضة للنظام، سواء بالتخوين واتهامات العمالة أو بالتعرض للحياة الشخصية، وهي الممارسات التي انعكست على الرغبة في المشاركة لدى بعض المواطنين وانخفاض ثقتهم في النظام الحاكم.

كما أن سياسات النظام تجاه الشباب بشكل عام، وشباب ثورة يناير بشكل خاص، والتي تمثلت في إصدار قانون التظاهر الذي ينظر له الشباب على أنه أداة لتكميم الأفواه، وتضييق للحريات، وتحجيم لدورهم السياسي، أدت إلى عزوف ملحوظ لكتل شبابية كبيرة في العمليات التصويتية، منذ دستور 2014 حتى برلمان 2015.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات التي صاحبت تأسيس القوائم وبناء التحالفات الانتخابية، أوجدت حالة من القناعة لدى الرأي العام بأن قائمة معينة، ومرشحين بأعينهم هم مدعومين من الدولة، ولا ريب في ضمان نجاحهم في تلك الانتخابات، أدى ذلك إلى عزوف قطاعات كبيرة من

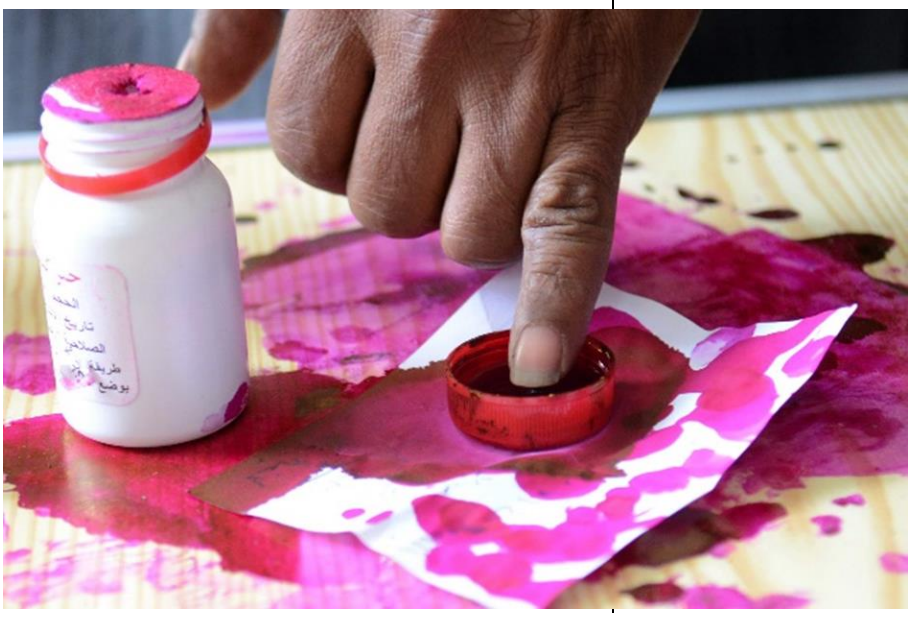

الناخبين عن المشاركة، نظرا لوجود شعور بعدم جدوى المشاركة في مثل تلك المعطيات السياسية.

وبكل تأكيد فإن انخفاض نسب المشاركة له آثار سياسية على البرلمان والحياة السياسية بشكل عام، ولا تعدو تلك الآثار أن تتجاوز احتمالين اثنين، الأول هو أن تستغل المعارضة خارج البرلمان تلك النسبة وتعيد تشكيل ذاتها في مسار سياسي موازي مدعوم بأغلبية لم تحسم صوتها بعد، أما الاحتمال الثاني، هو أن تشكل الكتل البرلمانية كتلة واحدة داعمة للدولة، تحقق من خلاله السلطة كل ما تستهدفه في الإطار التشريعي لتدعيم حكمها.

أداء تيار التحول الديمقراطي وشباب الثورة في الانتخابات البرلمانية المصرية

في ظل المناخ السياسي السائد منذ الثلاثين من يونية، وفي ضوء نصوص دستورية وقوانين انتخابات منيت بالعديد من الانتقادات لتغليبها النظام الفردي على نظام القائمة، وتقسيم للدوائر بشكل لا يضمن مستقبلا إلا للمال السياسي ودوائر النفوذ التقليدية، وفي ظل استقطاب سياسي حاد، قرر بعض المحسوبين على ثورة 25 يناير فرادى أو أحزابا خوض التجربة الانتخابية البرلمانية الأولى بعد حل البرلمان السابق.

أولا: المرشحون المستقلون المحسوبين على ثورة يناير

في ظل موجة من العداء والتشويه لثورة يناير قرر بعض من أنصارها والمحسوبين عليها بشكل أو بآخر خوض السباق الانتخابي في ظل استقطاب حاد حول من ليس مع 30 يونية وما يتبعها بالكلية فهو ضدها بالضرورة وينتمي لمؤامرة يناير، ومن ثم كانت هذه الانتخابات اختبارا قويا لأداء المحسوبين على ثورة يناير الذين قرروا خوضها وقدرتهم على التغيير في ظل المناخ السياسي السائد، وتتعرض هذه النقطة لذلك عن طريق دراسة تجربة أحد الشباب في الإسكندرية (هيثم أبو العز الحريري)، وكذلك أحد الرموز المحسوبة على ثورة يناير (عمرو الشوبكي) في الدقي والعجوزة، ومدى التنسيق بينهم، من حيث وجود برنامج انتخابي من عدمه وأهم البنود بهذه البرامج.

أ- تجربة المهندس الشاب هيثم أبو العز الحريري الذي قرر خوض الانتخابات في دائرة دائرة محرم بك – غربال – أبيس بالإسكندرية والتي كان بها 36 مرشحا على مقعدين، اعتمدت بشكل مباشر على حملته على الفيس بوك وبعض اللقاءات التليفزيونية التي أبدى من خلالهم فهما قويا لمشكلات دائرته، كانت العلامة الأبرز في حملته هو حجم التفاعل القوي على صفحته على فيسبوك حيث يقترب عدد مشاهدات بعض الفيديوهات على صفحته من عدد ناخبيه، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك من تفاعل معها بالتأكيد من خارج الدائرة.[20]

ب- الدكتور عمرو الشوبكي، عضو برلمان 2011 وعضو لجنة الخمسين لتعديل الدستور 2013، خاض أيضا صراعا انتخابيا محتدما أمام مجموعة من المحسوبين على النظام الأسبق، وتعرض لحملة تشويه شرسة وصلت حد السب والقذف على الهواء مباشرة[21]، وكانت المنافسة في دائرته محل اهتمام معظم المهتمين بالشأن العام في مصر، واعتبرت هذه المنافسة بين المحسوبين على يناير 2011 ويونية 2013 باعتبار أن لا علاقة لإحداهما بالأخرى وفي بعض الأحيان باعتبار يناير

مؤامرة ويونية هي الثورة، ومن ثم فالمحسوبين على يناير هم خونة وعملاء بالضرورة.

ورغم تحمس العديد من الشخصيات العامة المحسوبين على يناير من أجل دعم عمرو الشوبكي المحسوب بدوره عليها، وبرغم حصوله في الجولة الأولى على 20.191 صوتا فإنه خاض جولة الإعادة أمام المرشح أحمد مرتضى منصور الذي حاز 24.692 صوتا في الجولة الأولى وفقا للجنة العليا للانتخابات[22] إلا أن عدم وجود منافسين يمكن التنسيق معهم داخل الدائرة، ووجود العديد من المخالفات المتعلقة باستخدام المال السياسي بكثافة في الدائرة حال دون نجاحه بفارق بسيط عن منافسه لا يتجاوز 600 صوتا، ومع ملاحظة أنه برغم تدني نسبة المشاركة في جولة الإعادة فإن عدد الأصوات التي حصل عليها قد تزايد عما حصل عليه في المرحلة الأولى ليصل إلى 21.029 بينما تراجع المرشح الآخر عن الجولة الأولى ليحصل على 21.817 صوتا فقط.

ثانيا: أداء تيار التحول الديمقراطي المنظم

ونتناول في هذه النقطة أداء بعض مرشحي الأحزاب مثل التحالف الشعبي الاشتراكي، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، أثناء الحملة الانتخابية ونوعية الخطاب الانتخابي، ومدى إدماج هذه الأحزاب للمرأة والشباب على قوائمها، ومدى قدراتها على اجتذاب فئات جديدة أو تراجعها بالمقارنة مع انتخابات 2012 البرلمانية، وللتحليل الدقيق لهذه النقاط يمكننا الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم1[23]

م	الحزب	عدد المرشحين فردي	عدد الفائزين فردي 2015	نسبة الفائزين إلى المرشحين	عدد الفائزين مجلس شعب 2012-2011	نسبة الفائزين إلى المرشحين 2012-2011
1	المصري الديمقراطي الاجتماعي	68	4	5.8%	15	12.5%
2	التحالف الشعبي الاشتراكي	6	0	0%	7	[24]3%

من الجدول عاليه، يمكن القول أن الحزبين قد تراجعا إلي حد كبير عما كانت عليه نتائجهما في انتخابات مجلسي الشعب والشورى 2012-2011، ويمكن أن يتم عزو ذلك إلى المشاركة العالية للشباب في الانتخابات السابقة نتيجة التنافس الحاد، والمصداقية التي وضعها المصريون في فكرة انتخاب أول مجلس شعب بعد الثورة، أيضا لا يمكن القفز على حقيقة أن التحالف الانتخابي الذي فاز فيه الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي كان تحالف الكتلة المصرية، وهو تحالف كبير حل رابعا في البرلمان من حيث عدد المقاعد بعد أحزاب الحرية والعدالة والنور والوفد، رغم الانسحابات الكبيرة في صفوفه حيث بدأ بـ17حزبا وانتهى بثلاثة أحزاب فقط هي المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والتجمع.[25]

وإن كان الموقف خلال الأعوام من 2011 وحتى انتخابات مجلس النواب الأخير تحكمه حسابات الاصطفاف والإيديولوجيا، وهذا ما لم تدركه أحزاب مثل التحالف الشعبي الاشتراكي والقوى المحسوبة على الثورة واليسار بشكل

أساسي، إذ لم تدرك أحزاب اليسار بعمق الأزمة التي تمر بها بسبب حالة الاصطفاف المدني العام التي فرضها وجود الإخوان في المشهد، وهو الأمر الذى أدى إلى دخول أحزاب اليسار الاستحقاقات الانتخابية، التي جرت خلال هذه الفترة في إطار تحالفات فضفاضة لا تحمل طابع إيديولوجي مع أحزاب تحمل توجهات ليبرالية، وفى هذا النوع من التحالفات لا يمكن قياس قوة كل طرف، ومن الممكن جدا أن يدخل أحد الأحزاب المجلس محمولا على أعناق باقي الأحزاب الموجودة معه في نفس التحالف وغالبا هذا ما تم مع نواب اليسار، الذين نجحوا في برلمان 2011. [26]

إذن أدى مناخ اليأس السياسي العام وضعف المشاركة وبالذات من قبل أنصار هذا التيار في الانتخابات وبالذات المقاطعة التنظيمية المتمثلة في مقاطعة أحزاب الدستور ومصر القوية، وكذلك المقاطعة القوية لجزء كبير من جيل الشباب الذي يمثل الرافد الأساسي لهذا التيار، إضافة إلى جو الاستقطاب الحاد وقوانين الانتخابات السيئة بالنسبة للأحزاب عموما إلى تراجع هذه الأحزاب، كما انجرت هذه الأحزاب لمناقشات سياسية حول شرعية يناير ويونية ومدى كونهم مؤيدين للنظام الجديد وهو الأمر الذي أفقد البعض منها مصداقيتها لدى مؤيديها ولم يكسبها أصوات جديدة من مؤيدي النظام الجديد.

من الظواهر اللافتة للنظر موجات الانشقاقات وتجميد العضوية داخل حزبي التحالف الشعبي الاشتراكي والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وكذلك تردد الأول في خوض السباق الانتخابي من عدمه حتى اللحظات الأخيرة بسبب مقتل أمينة العمل الجماهيري للحزب بالإسكندرية الشهيدة شيماء الصباغ، في مظاهرة بالقاهرة، إلى أن انعقدت اللجنة المركزية للحزب، ووافقت بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة بنسبة موافقة 75% من أعضائها، وذلك في شهر أغسطس الماضي، وبالفعل قامت قيادات الحزب بالتنسيق مع ائتلاف الأحزاب الاشتراكية فيما بينهم على المقاعد الفردية[27].

أيضا فإن هناك منافسة قوية بين الحركات والأحزاب المحسوبة ضمن التيار الديمقراطي، هذا التنافس تغذيه الاستقطابات حول الموقف من المسار السياسي الحالي، ويمكن القول إن هذه الحركات بمواقفها الأخلاقية تخصم بشكل كبير من رصيد أحزاب هذا التيار إذ تخوض معارك قوية معه دائما قبيل الانتخابات حدث هذا بين أنصار تحالف الثورة مستمرة والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي من جانب و6 أبريل والاشتراكيين الثوريين من جانب آخر إبان انتخابات 2011 وأيضا انتخابات 2015.

ثالثا: خلاصات

يمكن تلخيص نقاط القوة والضعف التي تحوط أداء هذه الأحزاب وهؤلاء المستقلين وإمكانية تعزيز قدرتها على التنسيق داخل البرلمان في قضايا محددة إذ تتمثل نقاط القوة لهذه الأحزاب في المساحة التي تدافع عنها من الحقوق والحريات في ظل المناخ السياسي السائد، وكذلك مواقفها من بعض القوانين والتي تتفق مع بعض الحركات الشبابية القوية فيها مثل الموقف من قانون التظاهر، وقانون الخدمة المدنية الجديد، وكذلك انتقادها لتوجهات السياسة العامة للحكومة في بعض القطاعات.

بينما نقطة الضعف الرئيسية هي خوض هذه الأحزاب لمعارك كلامية والدخول في استقطابات حادة مع القوى والحركات الشبابية التي يفترض فيها أنها ظهير لهذه الأحزاب ولو في بعض القضايا، ما يفقد هذه الأحزاب حملات التضامن والدعم الذي قد يكون أقوى من التنسيقات فيما بينها داخل البرلمان حال تعظيمه.

أيضا هناك ما يشبه التماهي الإيديولوجي لهذه الأحزاب في لحظات الانتخابات مع من يفترض أنهم خصومها الرئيسيين يتضح هذا من خوض الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي انتخابات 2011-2012 على قائمة الكتلة المصرية جنبا إلى جنب مع المصريين الأحرار، وكذلك انضمام التحالف الشعبي الاشتراكي للكتلة المصرية وانسحابه منها، إذ تبالغ في تقديرها لضعفها ما يدفعها للدخول في تحالفات انتخابية

تستضعفها ثم تضطر للانسحاب منها بعد فقدها لجزء من مصداقيتها، لذا على هذه الأحزاب أن تعيد النظر في كلا من علاقتها بالحركات الشبابية المدنية، وببعضها البعض وتقديرها لنقاط قوتها.

كما أن الشباب والمستقلين المحسوبين على الثورة سواء من فاز مثل هيثم أبو العز الحريري أو من خسر السباق الانتخابي مثل عمرو الشوبكي، يمتلكون دوائر نفوذ جيدة سواء من خلال الحضور الإعلامي بما يكتبونه من مقالات وما يظهرون عليه من برامج أو ما يجمعهم من صداقات بنواب البرلمان، فهؤلاء شخصيات عامة كان يمكنها التنسيق بشكل أكبر إذ يملكون حضورا إعلاميا جيدا، بينما تكمن نقطة ضعفهم الأساسية في تقديمهم رؤية نقدية لـ25 يناير وللمسار الحالي على حد سواء ما وضعهم في المنطقة الرمادية وبالتالي أصبحوا في مرمى النقد من الجميع، علاوة على أنهم وفي سياق الاستقطاب الحاد يتم استنفاذهم في قضايا فرعية وإجراءات لملاحقة الممارسات غير القانونية والأخلاقية للمنافسين دون التركيز على القضايا الأساسية.

حزب مستقبل وطن.. من المجهول إلى الحصان الأسود

دخل حزب مستقبل وطن انتخابات برلمان 2015 كأول سباق انتخابي له بـ180 مرشحا على المقعد الفردي و8 مرشحين على قائمة في حب مصر،[28] كما أعلن الحزب عن خطته في المرحلة القادمة بعد الانتخابات في خطاب ترشحه الذي تلاه رئيس الحزب محمد بدران.[29]

وفي هذه الانتخابات حقق الحزب نتائج كبيرة بفوزه بالمركز الثاني بعد حزب المصريين الأحرار بعدد 53 مقعدا، متقدما عن بعض الأحزاب القديمة. وستحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على تجربته الانتخابية وأسباب نجاحها والإشكاليات والتحديات التي ستواجهه في المرحلة القادمة.

نشأة الحزب:

تعود الإرهاصات الأولى لإنشاء حزب مستقبل وطن إلى مجموعة من الشباب المنضمة للحملة الانتخابية للرئيس عبد الفتاح السيسي، ومع انتهاء الانتخابات ونجاح الحملة في جمع توقيعات المواطنين بدأت المجموعة في التفكير في ممارسة السياسية على نحو مستقل بتأسيس حزب سياسي.[30] وقد تم إنشائه بالفعل في أغسطس 2014 بعد موافقة لجنة الأحزاب، ويرأسه حاليا محمد بدران –ويقوم بأعماله الأمين العام لحين عودته من الدراسة بالخارج[31]– ويضم الحزب نحو 200 ألف شاب في جميع المحافظات.[32]

حزب مستقبل وطن والعملية الانتخابية:

أولا: برنامج الحزب

أعلن رئيس الحزب محمد بدران البرنامج الانتخابي لمستقبل وطن أثناء خطاب إعلان دخول الحزب السباق الانتخابي. وتضمن هذا البرنامج عدد من المحاور منها:[33]

- **الاعتماد على الشباب**: أكد الحزب في بيانه على الهوية الشبابية للدولة، ودور الشباب في بنائها وتشيدها. كما عمل على وضع خطة لتنمية الشباب بتدشين مشروع قومي لتأهيلهم "اكاديمية مستقبل وطن" لإعداد جيل من الشباب الوطني.
- **مجال التعليم**: الاهتمام بالتعليم لكونه الركيزة الأساسية للنهوض بالدولة من خلال المعلم والنشء؛ ووضع مناهج حديثة تتماشي مع نظام العصر، ووضع قانون للقبول بالجامعات قائم على العدل والتطور...إلخ. وهناك شق أخر عن طريق الاهتمام بالتعليم الفني للقضاء على البطالة.
- **المجال الاقتصادي**: تبني الحزب مشروع يعتمد على التنمية بالمشاركة للارتقاء بمستوى المواطن من خلال معايير لجودة الحياة لتصل إلى المدن والأحياء والقرى والنجوع. إلى جانب تطوير الزراعة وإنشاء مشروعات للثروة السمكية.

ولا يختلف هذا البرنامج الانتخابي كثيرا عن البرامج الأخرى للأحزاب المنافسة. فيعتمد على الركائز الأساسية من تحسين وتطوير التعليم والتنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة. ورغم كونه برنامج واقعي وينبع من حاجة المجتمع إلا أنه يعد أحد أهم تحديات الحزب في المرحلة الحالية وخصوصا بعد فوزه في الانتخابات، فثقة المواطنين والناخبين تعد تعاقدا بين الحزب وبينهم، مما يلقي بدوره على الحزب في البرلمان وفي الشارع للالتزام بخطه وبرنامجه.

أما فيما يخص الخريطة التشريعية للحزب فقد أعلن عنها بعد انتهاء الانتخابات. حيث قام الحزب بتشكيل لجنة من الهيئة البرلمانية والقانونية في الحزب لحصر قوانين المرحلة الانتقالية، وقامت اللجنة بتصنيف القوانين بين **قوانين استثنائية** وهي التي لا يمكن الاقتراب منها في الوقت الحالي نظرا للظروف الحالية من مواجهة الإرهاب والجماعات المتطرفة وستنتهي بهدوء الجو العام لأنها قوانين مؤقته. و**قوانين عادية** كقانون الخدمة المدنية والقوانين التي تمس حقوق الإنسان في قطاع الصحة والتعليم والمرأة...إلخ. ويري الحزب ضرورة عرضها على البرلمان للنقاش حولها وإبداء الرأي فيها.[34] كما يضع أولويته حول خمس قضايا أساسية وهي تعديل قانون الخدمة المدنية، وتجهيز مشروع قانون موحد للتعليم، وصياغة قانون للجمعيات الأهلية، وقانون الانتخابات المحلية، وتجهيز ملف عن قطاع الصحة.[35] ووفقا لهذه الأجندة التشريعية فإن حزب مستقبل وطن وضع اهتماماته في الملفات والقضايا الضرورية للمجتمع والملحة على الشارع، وهو ما يتماشى بدرجة كبيرة مع البرنامج الانتخابي له.

ثانيا: الدعاية والدعاية المضادة

اعتمد حزب مستقبل وطن في دعايته الانتخابية على الوسائل الحديثة والتي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات، فقام الحزب بإذاعة مقاطع فيديو عبر القنوات الفضائية تبدأ بكلمة رئيس الحزب، وأبرز المرشحين خاصة من فئتي الشباب والمرأة وتحتوي على رؤية الحزب وبرنامجه الانتخابي ومشاكل بعض الدوائر. كما اعتمد أيضا على الوسائل التقليدية مثل القيام بجولات ميدانية وتنظيم المؤتمرات بالدوائر الانتخابية للمرشحين، وإقامة معسكر مفتوح، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على الدعاية الورقية من بانرات ومنشورات وطباعة كتيبات بالبرنامج الانتخابي.[36] كما اعتمد أيضا على مجموعة من الخبراء في مجال الانتخابات تكون مسؤوليتهم توجيه المرشحين، وذلك من خلال دراسة دقيقة لكل دائرة لتحديد العائلات التي يمكن الاعتماد عليها. وفي تحليل لأهم عناصر دعاية الحزب والدعاية المضادة له يمكن النظر إلى مجموعة منها اعتمدت عليها كلتاهما ومن ضمنهما:

الشباب، يعتبر عنصر الشباب من العناصر التي استخدمت من قبل الحملتان سواء حملة الحزب أو الحملة المضادة. فقد جاء استخدامه للعنصر الشبابي كونه أول حزب شبابي في

مصر. وركز على تنمية قدرات الشباب وهو ما اتضح في برنامجه الانتخابي بتدشين أكاديمية مستقبل وطن للشباب. هذا إلى جانب رئيس الحزب الذي ينتمي إلى فئة الشباب فهو لم يتجاوز الـ25 عاما، وأيضا يضم الحزب أكثر من 200 ألف شاب.[37] وفي المرحلة الثانية للانتخابات لم يأخذ عنصر الشباب نفس الزخم حيث بدأ الحديث عن كونه يضم جميع الفئات العمرية ولكن الأكثرية لنسبة الشباب في الحزب على خلاف باقي الأحزاب.[38] ووفقا لمؤشرات الحزب وإحصاءاته حول مرشحيه للانتخابات اتضح التالي:[39]

الفئة العمرية	النسبة
27: 35 سنة	%40
أكثر من 35: 50 سنة	%35
أكثر من 50: 62 سنة	%25

ومن هنا تأتي مفارقة في تفكير الحزب فالحزب يري نفسه كحزب شبابي يحقق نجاحات في المجتمع ومن ضمنها إعادة إدماج الشباب في الحياة السياسية ولكن في نفس الوقت يرى أن فرص الشباب في البرلمان معدومة، وأن العملية الانتخابية لم تتغير وما زال يحكمها رأس المال والقبليات والمصالح والرشاوى الانتخابية، ومن الصعب أن يحظى شاب بالفوز أو الترشح وتحمل نفقته الدعائية، والسبب في ذلك يرجع إلى الجهل والفقر والأمية المترسخة في المجتمع منذ 60 سنة ماضية، فالنظام الحالي لن يستطيع تغيير الوضع نتيجة تراكمات الثقافة الشعبية والظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.[40] وأيضا يضم الحزب الكثير من المفارقات الأخرى ومن ضمنها ما ذكره رئيس الحزب عن وجود مجموعة من المعايير والشروط لاختيار الشباب وأعضائه. فهذه الشروط لم يعلن عنها وإن كان دائم الإشارة إليها. فهناك إمكانية لأن تكون تلك المعايير لا تنطبق إلا على الشباب الموالين للدولة والنظام، وذلك بهدف خلق جيل شبابي جديد كجيل المستقبل والتنظيم الطليعي وشباب الجيل،[41] وهو ما يعبر عن استمرار لاستراتيجية النظام السابق لخلق هياكل شبابية تابعة للسلطة وتحافظ على مصالح الدولة وشرعيتها الداخلية وشكلها الخارجي أمام المجتمع الدولي.

هذا بالإضافة إلى ما سيواجه أيضا نتيجة الاعتماد على الشباب، فنقص الخبرة الشبابية على اختلاف الأحزاب الأخرى المنافسة والتي تمتلك خبرة وممارسة في الحياة السياسية، على الرغم من امتلاكه للمال السياسي، وهو أحد المقومات الأساسية في الحياة السياسية الآن، فالحزب أعلن بوضوح عن عدد من رجال الأعمال الممولين للحزب.[42]

ويعتبر استخدام **المال السياسي** بكثرة من أهم المشكلات والدعاية المضادة التي استخدمت ضد حزب مستقبل وطن، فقد أعلن الحزب عن حجم الدعاية الانتخابية له وهي 20 مليون جنيه.[43] وهو ما طرح بعض التساؤلات حول مصادر تمويل الحزب وعلاقات الحزب ببعض أفراد الحزب الوطني المنحل خصوصا في فترة ما بين الجولتين الانتخابيتين بعد تحقيقه نتائج متقدمة وإحرازه المركز الثاني، وهو ما وضح بعد أن أعلن الحزب عن حصوله على تمويل من بعض رجال الأعمال ومن ضمنهم بعض أعضاء الحزب الوطني المنحل وهو ما اثار الاستفهامات لكونه الحزب الحاكم في عهد مبارك، وحول هذه الاستفهامات أوضح محمد بدران رئيس حزب في حوار مع جريدة الأهرام أن "الحزب يعلم أن هؤلاء من العناصر الممتازة وهناك معايير واضحة لاختيار شخصية المرشح للانتخابات كونه يمتلك خبرة وكفاءة وقدرة على القيام بدوره داخل البرلمان وأن يمتلك سيرة حسنة وينتمى إلى اتجاه 30 يونية وأيضا لم يتورط في أي فساد مالي أو إداري طوال تاريخه السياسي".[44] والتساؤل الأخر في هذا الشأن تمثل في مدى تأثير هذا التمويل على توجهات الحزب ودفاعه

على مصالحهم في البرلمان؟ وفي هذا الإطار أوضح الحزب أنه "لديه مجموعة من الداعمين للحزب ومنهم مجموعة من رجال الأعمال أمثال أحمد أبو هشيمة ومنصور عامر وكامل أبو على وهاني أبو ريدة بالإضافة إلى مجموعة من العائلات الكبيرة في المحافظات مثل المغربي في محافظة القليوبية والغنيمي في الإسكندرية والقرشي في أسيوط والأشراف في قنا، كل هؤلاء يدعمون الحزب لثقتهم في انه كيان ناجح، وهنا لابد أن أشير إلى نقطة مهمة وهي أننا لدينا معايير في اختيار من يدعم ويمول الحزب في انه ليس له علاقة بالحزب".[45] ويتضح من هذا أن حزب مستقبل وطن سيدافع في البرلمان القادم وبقوة عن مصالح رجال الأعمال الذين يمولون الحزب وسيؤثر هذا بالتبعية على القرارات النهائية للبرلمان، فأكبر كتلتين في البرلمان هم أحزاب رجال أعمال (المصريين الأحرار- مستقبل وطن)، هذا بالإضافة إلى وجود علاقة بين الحزب وأجهزة الدولة، فأغلب رجال الأعمال الممولين للحزب هم في الأصل من رجال نظام مبارك البائد، وهو ما يشير إلى أن الحزب ما هو إلا امتداد للحزب الوطني السابق أو شكل جديد للحزب الحاكم، مما يؤكد احتمالية أن يكون الحزب هو الذراع السياسية لأجهزة الدولة.

وتنقلنا هذه النقطة إلى النقطة أخرى وهي **العلاقة بين حزب مستقبل وطن وأجهزة الدولة:** في الآونة الأخيرة وخصوصا مع الانتخابات ارتبط اسم مستقبل وطن بأجهزة الدولة كنوع من أنواع الدعاية المضادة للحزب. فالربط بينه وبين مؤسسة الرئاسة والمتمثلة في شخص الرئيس عبد الفتاح السيسي جاء

منذ البداية، فالمؤسسون للحزب هم المشاركون في حملة الرئيس الانتخابية، وما تبع ذلك من أحداث دلل على هذه العلاقة ومن ضمنها دعوة الرئاسة لمحمد بدران في افتتاح قناة السويس الجديدة وهو رئيس الحزب الوحيد الذي دعي للحفل. وجاء رد محمد بدران على هذا بأنه دعي مع 15 شابا وفتاة يمثلون مصر.[46] كما أن ما حدث للحزب مع ائتلاف دعم مصر أكد على هذه العلاقة، فالخلاف بينهما حول بعض النقاط أولها اللائحة التي أدت إلى انسحاب الحزب من الائتلاف اعتراضا منه على نصها بالوصاية على النواب، والنقطة الثانية تخص الالتزام داخل الائتلاف حيث أن الالتزام بقرارات الائتلاف في مرتبة أعلى من الالتزام بقرارات الحزب، هذا بالإضافة إلى عدم مراعاة الاوزان النسبية عند اتخاذ القرارات.[47] ونتج عن هذا الاختلاف انسحاب الحزب من الائتلاف، ثم عاد للائتلاف مرة أخري بعد التوصل إلى اتفاق، وذلك في أعقاب مناشد الرئيس للنواب والأحزاب السياسية بعدم الدخول في نقاشات وجدالات لا طائل منهما.[48] وبعد هذا التصريح أعلن حزب مستقبل وطن العودة إلى الائتلاف وإزالة النقاط الخلافية واحترامه لمبادرة لم الشمل والاتصالات التي تلقاها من شخصيات وطنية. وهكذا فإن حزب مستقبل وطن استطاع عبر الانسحاب من الائتلاف ثم العودة له من تنفيذ ما يريده وتحقيق المزيد من المكاسب مما يجعل من السهل تسييد برنامجه الانتخابي.

وأما عن **الارتباط مع أجهزة الأمن**، فاستخدمها البعض كنوع من الدعاية المضادة بأن الحزب هو صنيعة الأجهزة الأمنية، وهو ما نفاه الحزب مؤكدا على أن أجهزة الأمن لا تستطيع صناعة كيان شبابي ناجح، وأن الحزب هو تنظيم شبابي نشأ في الجامعات من اتحاد طلاب مصر واتحادات طلاب الكليات...إلخ.[49] وهو ما أثار بعض التساؤلات حيث أنه حديث النشأة ولم يمتلك الخبرة السياسية بعد ورغم ذلك حصل على أكبر نسبة مقاعد في قائمة في حب مصر على الرغم من أن هناك أحزاب أقدم منه ولم تحصل على نفس عدد المقاعد، في الوقت الذي وجهت اتهامات لقائمة في حب مصر بأنها قائمة أمنية ومواليه للدولة.[50] وقام البعض بتقديم تحليل لذلك ومن ضمنهم الكاتب الصحفي إبراهيم عيسى حيث رأي أن حزب مستقبل وطن مبني في كنف أجهزة الدولة.. فالدولة أرادت حزب صديق وحليف يكون

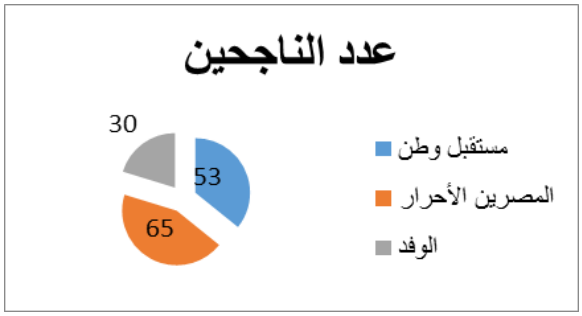

متفق مع الأجهزة الرسمية للدولة.[51]

وفي هذا الإطار نرى أن الحزب يعد من الأحزاب التي أرادت أن تبني شراكة قوية مع الدولة والاستفادة من العلاقة بها، وهي علاقة تبادل للمنفعة من الجانبين، فالنظام الحاكم يريد إرساء وبناء شرعيته لدى المجتمع وذلك عن طريق تبني مجموعة من الكيانات لأفكار النظام لتعمل كحلقة وصل بينه وبين المجتمع. وهو ما اتضح من الاجتماعات الرسمية للرئيس المؤقت عدلي منصور في الفترة ما بين سبتمبر 2013 وفبراير 2014، والتي صرح خلالها بضرورة تشكيل هياكل شبابية يكون دورها تعليم الشباب السياسة اللازمة للمرحلة الحالية. ومن جهة أخرى، فإن الحزب يعمل على التقرب من الدولة للاستفادة منها عن طريق الحصول على التمويل من شبكة رجال الأعمال الموالية للنظام، هذا بالإضافة إلى الحصول على دعم الدولة. ومن هذا يتضح أن العلاقة هي علاقة تحالف استراتيجي شُكلت مع سقوط نظام الإخوان وتولي عدلي منصور الرئاسة، كان الهدف الأساسي منها هو استبدال الحركات الشبابية التي شكلت المجال العام طوال فترة ما بعد ثورة 25 يناير بمجموعة شبابية أخرى تكون أكثر ولاءً للدولة.[52]

ثالثا: نتائج الانتخابات

وفقا للنتائج النهائية للانتخابات البرلمانية 2015 المنعقدة على مرحلتين، حصل حزب مستقبل وطن على 53 مقعدا واحتل بذلك المرتبة الثانية بعد حزب المصريين الأحرار والذي حصل على 65 مقعدا.[53] وفي قراءة نتاج الانتخابات نجد أن:

1. دخل الحزب الانتخابات البرلمانية بـ184 مرشحا، فاز منهم بـ53 مقعدا. أما بالنسبة لحزب المصريين الأحرار والذي حل في مقدمة الأحزاب فقد نافس بـ222 مرشحا استطاع أن يحصد بهم المركز الأول بـ65 مقعدا.[54] ودخل حزب الوفد بـ250 مرشحا، واستطاع أن يحل في المركز الثالث بـ30 مقعدا.[55] ووفقا لهذه النتيجة جاء الفارق بين مستقبل وطن والمصريين الأحرار بـ12 مقعدا وبينه وبين حزب الوفد 23 مقعد رغم أنه الأقل في عدد المرشحين ما بين الحزبين، وعلى الرغم من ذلك استطاع أن يحقق نتيجة جيدة جدا بتلك المعايير حيث حصل على نسبة 28.8% من مقاعد البرلمان. أي أن خطط حزب مستقبل وطن والدعاية والدعم المقدمان له حققوا نجاحات في تحقيق نتائج متقدمة.

الحزب	عدد المرشحين	عدد الناجحين	النسبة
مستقبل وطن	184	53	%28.80
المصريين الأحرار	222	65	%29.27
الوفد	250	30	%12

2. فيما يخص الحكومة، لن يستطيع أي حزب تشكيلها ويرجع ذلك إلى عدم حصول أي حزب على الأغلبية في الانتخابات. وهو ما سيؤدي أما لتكوين حكومة ائتلافية بين الأحزاب، أو التمديد للحكومة الحالية. وفي حالة تكوين حكومة ائتلافية ستكون ذات توجه ليبرالي لأن أكبر حزبين في البرلمان ليبراليين وأغلب الممولين لهم رجال أعمال. ويطرح ذلك تساؤلات حول قدرة الحكومة في المرحلة القادمة للتعاطي مع برلمان يمثل رجال الأعمال فيه بنسبة كبيرة، في الوقت الذي تأمل فيه أغلبية الشعب من أن ينظر له بعين الاعتبار. وتمثل حل الإشكالية في تكوين ائتلاف يجمع القوى المختلفة "ائتلاف دعم مصر".[56] وكان الهدف منه تفعيل الدستور[57] ودعم الدولة ومراقبة وتقييم أداء الحكومة، وترسيخ وحماية الأمن القومي بمفهومه الواسع، هذا بالإضافة إلى رفع الأعباء عن كاهل المواطنين.[58] وهو ما يضع عبئا على كاهل الائتلاف بتقوية وتحسين الإداء داخل البرلمان حال الالتزام من كل القوى المشاركة مبادئ الائتلاف، الأمر الذي يعد شديد الصعوبة خصوصا لو حدثت اختلافات بين الائتلاف ومكوناته الحزبية.
3. جاءت نسب المشاركة في الانتخابات 28.20% تقريبا،[59] مع مقاطعة قطاعات كبيرة من الشعب كتحدي حقيقي للحزب حيث تراجعت نسب المشاركة مقارنة بالانتخابات البرلمانية في أعقاب ثورة 25 يناير،[60] فمع هذا التراجع هل يعتبر ما حققه الحزب نجاحا بصرف النظر عن كونه يصنف

نفسه على أنه حزب شبابي وأنه صوت الشباب في ظل مرحلة صعبة؟!.

خاتمة:

وفقا لما سبق فإن عام 2015 شهد صعودا ملحوظا لحزب مستقبل وطن، وهو ما أدى إلى تثبيت خطواته الأولى، ولكن في نفس الوقت يطرح العديد من التحديات التي ستواجهه في المرحلة القادمة، يمكن إيراد بعضها هنا:

1. **تمويل الحزب من قبل رجال الأعمال**، فمن الممكن أنه يؤثر ذلك على توجهه داخل البرلمان وقراراته وهو ما سيؤثر على الشكل النهائي لقرارات البرلمان لأن أكبر حزبين فيه هما حزبي رجال أعمال.
2. **الحكومة**، فموقف الحزب منها ظهر في خطاباته، حيث يعترض على أدائها كما أنه يرى ضرورة تغيير بعض الوزراء. وهو ما يشكل تحدي للحزب حيث سيصبح من الصعب التعاون والعمل معا.
3. **أداء الحزب في البرلمان**، ظهرت مؤشراته من الخطابات فعلى سبيل المثال يرى رئيس الحزب أنه لا قدرة للبرلمان على الاستمرار لمدته البرلمانية. وهو ما يرجعه إلى عيوب قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر. وفيما يخص الدور التشريعي والرقابي للبرلمان ففي وجهة نظره لم يقم بدوره التشريعي والرقابي وذلك لعدم وجود أي تغيرات في العملية الانتخابية.[61] فمن هذه الرؤية يأتي تحدي جديد وهو أي دور يستطيع الحزب أن يلعبه في البرلمان، في ظل تقيمه هذا له؟
4. **إشكاليات تنظيمية داخلية**، وهي حالة التناقض في الخطابات والتوجهات ومنها خروج الحزب من ائتلاف دعم مصر والعودة إليه مرة أخرى. وأيضا رؤيته حول دور البرلمان وفي نفس الوقت الدعوة إلى الموافقة على جميع قوانين المرحلة الانتقالية.[62]
5. **الالتزام بالبرنامج الحزبي**، فمن الواضح أن تعامله مع القضايا داخل البرلمان سيؤدي إلى انخفاض شعبيته وخصوصا مع حالة الترقب المصحوب بقلق للحزب في الفترة القادمة، فقضايا مثل التعذيب ومناقشة القوانين واللائحة الداخلية والخدمة المدنية...الخ ستعكس ذلك. وخصوصا مع إعلان الحزب ضرورة الموافقة على كافة القوانين. وهو ما سيمثل فجوة مع الرؤي الشبابية التي يتبناها الحزب ويدافع عنها، كما أنها تطرح تساؤلا حول: هل حقا هو حزب شبابي يؤمن بالشباب ورؤيتهم وتوجهاتهم وقضاياهم وهمومهم؟.
6. **الانضمام إلى الائتلافات والرؤى المختلفة**، وهو ما سيعرقل خطوات الحزب نتيجة الاختلاف بين القوى البرلمانية في الرؤى. والمثال على ذلك ما حدث في ائتلاف دعم مصر. وهو ما يشكل تهديدا على نجاح الحزب وهي التجربة الأولى له. ولكن هناك بعض الآمال المتعلقة بكون البرنامج الانتخابي للحزب برنامجا واقعيا والمجتمع في حاجة له وهو سهل التنفيذ على أرض الواقع مما يضفي على الحزب حال تنفيذه مزيد من المصداقية والثقة في المستقبل.
7. **الشباب**، تحدي إقناع الشباب هو من أكثر التحديات صعوبة أمام الحزب ففي الوقت الذي يري أن فرص الشباب معدومة، وأن العملية الانتخابية لم تتغير وما زال يحكمها رأس المال والقبليات والمصالح والرشاوى الانتخابية، وفي ظل ذلك من الصعب على شاب الفوز أو تحمل نفقات الدعاية.[63] فهي تعكس رؤية الحزب لواقع الشباب وهو على عكس ما نادى به.

ويجدر الإشارة إلى أن إداء الحزب داخل البرلمان هو الحاكم الأساسي على هذه الدعاية المستخدمة ضده والتي لا يخلو حزب من التعرض لها. فهذا الأداء هو الذي سيحكم على الحزب إما بالاستمرار كحزب شبابي ويرسم له مستقبل بعد انغلاق القنوات التقليدية واشكالياتها مع الشباب، أو سيؤدي به إلى التحول كأغلب الأحزاب السياسية في مصر إلى حزب شكلي يقوم بمهام تنظيمية فقط.

قراءة في مشاركة حزب النور في الانتخابات البرلمانية

تأتي مشاركة حزب النور في الانتخابات البرلمانية السابقة باعتباره الفصيل الوحيد المنتمي لتيار الإسلام السياسي المشارك في هذه الانتخابات، مصحوبة بقدر كبير من الجدل السياسي والإعلامي بين مختلف القوى السياسية، وكذلك مصحوبة بتشككات حول جدواها وجديتها، في ضوء السياق السياسي الحالي، ووضعية الحزب المرتبطة في إطاره. وتسعي هذه الورقة لتقديم قراءة حول مشاركة حزب النور السلفي في هذه الانتخابات، محاولة استعراض أهمية هذه الانتخابات للحزب، وملامح الحملة الانتخابية له، ودلالات هذه المشاركة والنتائج التي حققها في البرلمان.

حزب النور والمسار السياسي في مصر بعد 3 يوليو 2013

كان موقف الحزب وموقعه من المسار السياسي في مصر في أعقاب 30 يونية محل جدل كبير، ففي الوقت الذي أعلن فيه الحزب حياده من المظاهرات المندلعة في 30 يونية، إلا أنه حسم قراره بالانحياز لقرار عزل محمد مرسي عن رئاسة الجمهورية إلى جانب القوى السياسية والمجتمعية المختلفة في إطار ما عُرف بتحالف 3 يوليو، والذي تُوج في مشهد إعلان بيان القوات المسلحة المصرية الموضح لخارطة الطريق الجديدة، والذي شارك فيه الحزب بتمثيل من جلال مرة الأمين العام للحزب. وقد كانت مشاركة الحزب محملة بجملة من التوقعات العريضة لمستقبله السياسي، وإمكانية وراثته لجماعة الإخوان المسلمين في الساحتين السياسية والدعوية.[64] إلا أن توالي تطورات المشهد السياسي كانت كاشفة لمحدودية هذه التوقعات، فمن جهة تبين أن الدولة ومؤسساتها ما زالت لها توجساتها ومخاوفها من حزب النور، وفي المجال الدعوي تراجعت وزارة الأوقاف عن اتفاقها مع الدعوة السلفية بخصوص تنظيم الخطابة في مساجد الدعوة، ومنع عدد من رموز الدعوة من الخطابة مثل ياسر البرهامي،[65] وهو الأمر الذي توجد في خلفيته تشككات تجاه الدعوة السلفية وحزب النور بقربه من خط التيارات التكفيرية مثل داعش، ومن ثم مزيد من التضييق عليه،[66] وسعي الحزب بالمقابل للتأكيد على التمايز عن هذه الجماعات، ومحاولة طرح إمكانيات معاونة الدولة في حربها على الإرهاب في هذا الصدد.[67]

من الناحية الجماهيرية كانت المكاسب المتحققة للحزب محل تساؤل لحد كبير، فعلى الرغم من تمكن الحزب والدعوة من تجاوز أزمة الصدام مع الدولة بأمان، إلا أن المساحة والقاعدة الجماهيرية التي كسبها الحزب في هذه الأثناء باتت محل تساؤلات كبيرة. فمن جهة يبدو أن الكتل الإسلامية التي انتمت بالفعل لجماعة الإخوان المسلمين، أو تقترب في الهوى منها، لم تصب تلقائية في صالح حزب النور، وإنما اتخذت قرارات بالانحياز لموقف "جماعة الإخوان المسلمين"، أو في حالة القواعد غير المنتظمة حزبيا وسياسيا، والتي لا تنتمي للإخوان المسلمين بالضرورة لكنها لا ترضي عن مسار 3 يوليو 2013، ومن ثم لم ترض عن الخط الذي انتهجه الحزب في أعقاب 3 يوليو 2013 من حيث المهادنة مع الدولة ومؤسساتها، وفي ضوء الحرب التي تشنها على فصائل الإسلام السياسي مثل الإخوان، وكذلك في ضوء التوسع في المداهمات والملاحقات التي يقوم بها النظام ضد أبناء التيار وغيرهم، وهو ما يمثل بالنسبة لهم خيانة لقضية الإسلام السياسي، وضرب في شرعية الحزب وأطروحته.[68] وهو الأمر الذي يصاحبه اتهامات للحزب، حول ممارسة الدعوة قبل الثورة، والتي كانت تهادن النظام، والتي وصلت لحد الاتهامات بالقرب من أجهزة الأمن.

في السياق ذاته وُجه الحزب بأزمة ذات بعد داخلي، متمثلة في الفجوة التي بدت بين القيادات الحزبية وبين القواعد الجماهيرية، على أثر موقف الحزب وقياداته من 30 يونية والانحياز للمسار السياسي الجديد في أعقاب 3 يوليو، والذي لم يحظ بقبول من جانب قواعد الحزب وجماهيريته،

وكانت من تبعاته اختيار جزء من هذه القواعد التحرك بشكل فردي ضد قرار الحزب، والذي كان من انعكاساتها اختيار هذه بعض من هذه القواعد المشاركة في اعتصام رابعة والنهضة بما يخالف قرار الحزب وقياداته.[69] وهو الأمر الذي أضر في النهاية بصورة الحزب ومصداقيته حول مشاركته في هذا المسار السياسي، من جانب القوى غير الإسلامية، وفي الوقت ذاته مثل جوهر أزمته مع القواعد الجماهيرية للتيار الإسلامي، التي رأت في قرار حزبها خيانة لقضية الإسلام السياسي.

حزب النور والانتخابات البرلمانية 2015

في ضوء المتغيرات السابقة اكتسبت مشاركة حزب النور في الانتخابات البرلمانية الحالية قدرا كبيرا من الاهتمام والترقب من المتابعين، على اعتبار أن هذه الانتخابات فرصة كاشفة ومقياس حقيقي لشعبية الحزب، وحجم الدعم الجماهيري الحقيقي الذي يحظى به حاليا في ضوء التطورات المشهودة على الساحة السياسية، وموقف الحزب منها، والتي غلب على اعتقاد الكثيرين منهم أنها ستمثل ضربة قاصمة له في ضوء طبيعة السياق السياسي والمجتمعي اللافظة للإسلام السياسي بكافة صوره وتنويعاته، وكذلك في ضوء أداء الحزب ومواقفه غير المرضي عنها من كافة الأطراف والفاعلين. إلا أن الرصد الدقيق وبناء تقييم دقيق حول هذه المشاركة، وقيمتها الفعلية، يتطلب استعراض بعض من الملامح الأساسية حول مشاركة وتنافس الحزب على هذه الانتخابات.

لعل الكلمة المفتاحية في فهم الحملة الانتخابية التي قدمها الحزب هي غلبة الطابع البراجماتي على صياغة الحملة الانتخابية، وإدارتها، وهو ما يمكن قراءته في ضوء الملامح الأساسية لهذه الحملة، بداية من الاستعداد للانتخابات من جانب الحزب بإعلانه عن نسب المقاعد الانتخابية التي يسعى للمنافسة عليها، وهي النسبة التي شهدت تأرجحا كبيرا، بداية من إعلان الحزب في وقت من الأوقات عن التنافس على 60% من المقاعد البرلمانية متضمنة القوائم الانتخابية، والمقاعد الفردية،[70] وهي النسبة التي أعقبها خفض لها لتصل لنسبة 35% - 40% على المقاعد الفردية،[71] والتقدم بقائمتين فقط هما قائمتي غرب الدلتا والقاهرة. وهو التغير الذي يأتي في خلفيته الهجوم الشديد الذي وُجهه به الحزب، من حيث رغبته في الاستحواذ على البرلمان، وهو ما يمثل حصان طروادة لجماعة الإخوان المسلمين وعودتها مرة أخرى للساحة السياسية داخل البرلمان.

وفي إطار التحضيرات للعملية الانتخابية، كانت أبرز النقاط محل الإثارة هي المتعلقة **بكوتة النساء والأقباط وترشحهم على قوائم الحزب**، والتي تمتلك الدعوة السلفية موقفا تجاه مشاركتهما في العمل النيابي على اعتبار أن الدعوة تنحاز للمدارس الفقهية التي ترى في العمل البرلماني ولاية عامة لا تُجوز للفئتين، وهو من الأمور المستقرة لدى الدعوة.[72] إلا أن قبول الحزب بإمكانية مشاركة المرأة والأقباط في البرلمان الحالي، ما هو إلا امتداد لموقف الحزب من مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية لعام 2011-2012، والتي قدمت حينها الدعوة والحزب توفيقات مبكرة بخصوصها، والتي كان هناك إلزاما وفق لقانون الانتخابات بوجود المرأة بنسبة محددة على قوائم الأحزاب، وحينها بادر الحزب لتقديم تكييف لقبوله بهذه القاعدة، على اعتبار أن ذلك يهون في مقابل نجاح قائمة إسلامية تتولى الدفاع عن الشريعة وخدمة المشروع الإسلامي، والدفع بصياغة دستور متوافق مع الشريعة حينها، ومن ثم فإن مشاركتها تعتبر أقل الضررين.[73] إلا أن الأمر زاد عليه في حالة برلمان 2015، هو إقرار واضح وصريح لكوتة للمسيحيين إلى جانب المرأة كما هو في دستور 2014، وكذلك إلزام قانون الانتخابات بوجودهم على القوائم الانتخابية، وهو الأمر الذي كيفت فيه الدعوة موقفها للمرة الثانية، على اعتبار أن وضعية المسيحيين مماثلة لوضعية المرأة، وإن الأمر من محلات الاختلاف الفقهي الممكن الأخذ فيها بالرأي الآخر النافي لصفة الولاية العامة عن البرلمان. والتأكيد على أن هناك نسبية وتمايزات داخل الصف المسيحي بين أفراد وفئات لا تكن عداءً للمشروع الإسلامي والمسلمين، وتقبل بولاية المسلمين، ومن جهة أخرى وجود عناصر تتسم

بالنزاهة المالية والسياسية، وحسن الخلق، والتي تستحق بالتبعية أن تبرز على الساحة بدلا من النماذج السيئة المناقضة لكل ما سبق.[74] إلا أن هذه المسألة طرحت تحديات أخرى أمام الحزب وهي تلك المتعلقة باختيار عناصر من الفئتين –برغم هذا التكييف– تقبل هي المشاركة والترشح للانتخابات تحت راية الحزب، في ضوء مرجعيته وخلفيته الواضحة، وربما ذلك ما يُفسر محدودية عدد المرشحين من هذه الفئات على القوائم الأصلية والاحتياطية،[75]والتي شهدت تفاوتات في العدد المطروح من محافظة لأخرى، كما أن هناك تشككات حول هذه العناصر ومدى تمثيليتها بالفعل لجماعاتها، والتأكيد على أنها عناصر شاردة من المجموع، وبعضها على علاقات متوترة مع الكنيسة.

أما على مستوى إدارة الحملة الانتخابية للحزب، فقد اتسمت الحملة بقدر كبير من البراجماتية والمرونة في الأداء، والقدرة على قراءة طبيعة السياق واللحظة الحالية التي تتم فيها الانتخابات، وقد انعكس ذلك **في البرنامج الانتخابي للحملة** القائم على عناصر أساسية منها: **المحور التنموي**، والمقصود جعل المحافظات محاور تنموية، مع الاهتمام بالصناعات المميزة لكل محافظة والطوائف المهمشة بها، أما **المحور الإداري**، فقائم على تمكين الشباب، والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وتمكين كبار السن. وهناك **محور الحياة الكريمة**، المعني بتحصيل الحد الأدنى والأساسي من الخدمات.[76] وعلى الرغم من إعلان الحزب على هذه المحاور إلا أن من متابعة الحملة الانتخابية والحملة الدعائية المرتبطة نجد أن المحور الخدمي كان له النصيب الأكبر من الاهتمام في هذه الحملة، على النحو الموضح في الفيديوهات الدعائية التي قدمها الحزب للمرشحين التابعين له، والتي ارتكزت بالأساس على هذا الجانب، مع إكسابه قدر كبير من المحلية، بمعنى أن فيديوهات المرشحين عن الدوائر الانتخابية كانت تتضمن بالأساس طرح من جانب المرشحين للمشاكل الخدمية والمتعلقة بالبنية التحتية التي تواجهها كل دائرة على حدا، مع الاقتراح بحل هذه المشكلة بالتواصل مع المسئولين والجهاز التنفيذي، مع التركيز على خلفية هذه العناصر في العمل الخدمي للدائرة، ومؤهلاتها الشخصية، وفي حالة النواب السابقين طرح ما قاموا بإنجازه في فترتهم الانتخابية. إلا أن اللافت هو قدر التمايز الواضح في هذه الدعاية ومحورها من دائرة لأخرى، ففي حين كان التركيز بالأساس على الجانب الخدمي ومشكلاتها في العديد من الدوائر خاصة ذات البعد الريفي والقروي، كان هناك بالتوازي تركيزا في الدعاية للمرشحين في الدوائر الحضرية الكبيرة على الجانب التمثيلي للعمل النيابي المتوقع من المرشح، وأداءه السابق في هذا الشق في حال كان نائب سابق.[77]وهو الأمر الذي يعكس براجماتية وقدرة على قراءة هذه التفاوتات. بالطبع لا يفوت في هذا الصدد الإشارة إلى أن الشعار الأساسي الذي قامت عليه الحملة الانتخابية بأكملها هو **"وضوح وطموح"**، والذي عكس إلى جملة المحاور السابقة، تفضيل الحزب لتجنب الاشتباك والدعاية على أسس دينية، والتركيز على عوامل أكثر عملية ونفعية للمواطنين.

الركيزة الثانية هي المتعلقة بطريقة اختيار العناصر من المرشحين الراغبين في التنافس تحت راية الحزب، في الحملة الدعائية للحزب هي تلك المتعلقة بغلبة اختيار عناصر منتمية بالأساس للحزب، وتياره، بعيدا عن استراتيجية انتخابات برلمان 2011-2012 والتي كانت أكثر انفتاحا في قبولها بعناصر ترغب الترشح والتنافس تحت راية الحزب، ولا تنتمي بالضرورة له أو لتياره لكنها تقبل بخطه وقابلة للتكيف معه، وهو ما يمكن تفسيره بالرغبة في ضمان الالتزام والانضباط الحزبي من جانب هؤلاء المرشحين تجنبا لأية سقطات قد يتم استغلالها ضد الحزب، على غرار ما كان في بعض حالات النواب في برلمان 2011-2012. إلا أن ذلك لم يكن حائلا دون إعلان الحزب صراحة في مواضع أخرى وعلى لسان عدد من قياداته عن قابلية اختيار عناصر كان لها سابق انتماء للحزب الوطني للتنافس تحت راية الحزب، طالما لم يكن لها تورط في شبهات فساد مالي وإداري،[78] إلى جانب دخول الحزب في مفاوضات، أو اختياره بالفعل لمرشحين لهم عصبيات قبلية وعائلية تمكنهم من التنافس على الانتخابات وإحراز نجاح فعلي.

وفي ضوء محدودية النسبة التي كان يُنافس بها الحزب على الانتخابات، وبالتالي عدم ترشحه وتنافسه على كافة المقاعد، إلا أن الحزب لم يتوان عن الدفع بعدد من عناصره البارزة في هذه المعركة الانتخابية، خاصة في المناطق التي تمثل أهمية للحزب والدعوة السلفية، وتحمل رمزية لهما، وباتت تُصنف انتخابيا بميلها للدعوة والحزب في هذا الإطار، كما هو الحال في حالتي الإسكندرية وغرب الدلتا، والتي قام الحزب فيها بالدفع بعناصره البارزة مثل: طلعت مرزوق- نائب رئيس الحزب للشئون القانونية، ومحمد إبراهيم منصور- عضو المجلس الرئاسي، وأشرف ثابت- نائب رئيس الحزب، ونادر بكار- مساعد رئيس الحزب لشؤون الإعلام، وعمرو المكي- مساعد رئيس الحزب للشئون الخارجية، بواقع 13 مرشحا عن المقاعد الفردية في الإسكندرية من أصل 25 مقعدا للمحافظة.[79]

حزب النور بين شقي رُحى

كانت مشاركة الحزب مصحوبة بقدر كبير من الهجوم، والتربص بها، في وقت مبكر منذ إعلان الحزب عن مشاركته وتنافسه على الانتخابات، والتي بعضها كان في إطار المناوشات الإعلامية والدعائية المضادة، وبعضها كان له بعد قانوني، حيث كان هناك اتهامات للحزب بتلاقيه دعم مالي خارجي من أجل تحقيق مقاعد كبيرة في البرلمان.[80]كذلك امتدت الاتهامات القانونية للمسائل الإجرائية المتعلقة بتوافر الشروط اللازمة للترشح والتنافس في أعضاء الحزب، حيث كان هناك اتهام لأعضاء الحزب جميعا بعدم تأدية الخدمة العسكرية بسبب توجهاتهم المضرة بالأمن القومي المصري، إضافة إلى الاتهام بكونهم تنظيم وكيان غير قانوني مخالف للدستور المصري الذي يحظر تأسيس أحزاب على أساس ديني.[81] وهي الاتهامات التي صاحبها حملة إعلامية موسعة ضد الحزب وعناصره في الإعلام الرسمي المملوك للدولة، وكذلك وسائل الإعلام الخاصة المملوكة لرجال أعمال محسوبين على الكتلة المدنية،[82] أو على الأقل الذين لا يتقاربون مع حزب النور وقوى الإسلام السياسي وخاصة الاكثر يمينية منها. وهي الحملة التي ارتكزت بالأساس على يمينية الحزب، وانتماءه لتيار الإسلام السياسي، والتصريحات التي يطلقها أعضاء الحزب، أو قيادات الدعوة السلفية، فيما يتعلق بالمسائل العقائدية المرتبطة والمجتمعية خاصة في العلاقة مع المسيحيين، والتي تُنذر بإمكانية اشتعال الأوضاع المجتمعية، ومن ثم فإن تواجد الحزب في البرلمان وإمكانية استحواذه على أصوات كبيرة في البرلمان، ومن ثم السيطرة على الحكومة، خاصة في ضوء ما كان يبديه وقتها الحزب من نشاط في محيطه الاجتماعي والسياسي، وما أبداه الحزب من تحضير مبكر للانتخابات وجهوزية كبيرة لم تتمتع بها الأحزاب الأخرى، وكذلك في ضوء قدم الحزب مقارنة ببقية الأحزاب الأخرى المتنافسة التي أما تشكلت في أعقاب يونية 2013، أو التي تواجدت قبلها لكنها لم تثبت قدرة على الحشد كما حزب النور. ومن ثم فإن تحقيق الحزب للأغلبية يُنذر بكارثة، والتي قد تصل إلى حد إمكانية عودة الإخوان المسلمين على الساحة السياسية مجددا، أو في أفضل السيناريوهات تُنذر بإمكانية تكرار سيناريو فترة الإخوان المسلمين، من حيث الرغبة في الاستحواذ على الحكم، أو بمحاولات فرض التشريع وتصور الحزب عنها.

هذه الحالة الصاخبة من الدعاية المضادة للحزب، والتي كان لها تأثير في زيادة عزلة الحزب، وممارسة شيء أقرب للحصار عليه، كان انعكاسها واضحا في إحجام الكثير من القوى والأحزاب المدنية عن التحالف مع الحزب، وفتح قنوات اتصال معه على اعتبار أن من شأن أي محاولات للتواصل معه لبناء ائتلاف أو تحالف انتخابي أن يضر بها بالتبعية في ضوء هذه الحرب الإعلامية، ومن ثم كان إيثار الكثير من الأحزاب للبعد عن الحزب، والتي ساهمت في تحذير موقف هذه القوى المدنية من الحزب، والذي يحمل اختلافات جوهرية وضمنية بين الطرفين، ناهيك عن التوجسات والتشككات تجاه أفكار الحزب وقيمه. وهي الوضعية التي تسببت في عدم توجيه أي دعوات للحزب من جانب أي ائتلاف للدخول في تفاوض بشأنه، كما هو الحال في قائمة الجنزوري، وحب مصر،...إلخ. الأمر الذي تسبب في إعلان

عدد من قيادات الحزب صراحة، أن هناك أحزاب سياسية تسعى لإقصاء حزب النور، ورفضها أي اقتراحات بتوجيه الدعوة للحزب لحضور أي اجتماعات تحضيرية لأي ائتلاف ما، في مقابل فتح بعض من هذه الأحزاب والقوى اتصالات غير معلنة مع الحزب وقياداتها للتنسيق معها.[83]

إلا أن الحزب بالتبعية لم يسلم من الهجوم الحاد عليه حتى من جانب القوى الإسلامية لمشاركته في هذه الانتخابات، إلا أنها لم تكن بالواقعة الجديدة، بل هي امتداد لخط عدد من القوى الإسلامية الهجومي على الحزب، على أثر موقفه المنحاز للمسار السياسي في مصر في أعقاب 30 يونية. ومن ثم مثل الهجوم على الحزب موقفا مبدئيا لهذه المجموعات، كما هو الحال في جماعة الإخوان المسلمين والعناصر التي تقاربت معها مثل بعض من قيادات الجماعة الإسلامية –المهاجم الأكبر للحزب– ومن ثم لم تكن الانتخابات مناسبة جديدة للهجوم على الحزب والتشهير بموقفه للمشاركة في الانتخابات، واستخدام مفردات معادية للحزب على نمط "حزب الزور"، وخيانة القضية الإسلامية، والمهادنة في تطبيق الشريعة، والتحالف مع الكنيسة القبطية للقضاء على المشروع الإسلامي.[84] إلا أن المشهد الانتخابي الأكبر والتحضير له، والائتلافات المتنوعة، واندثار بعضها السريع، وصعود أخرى، والتسريبات حول هذه الائتلافات والشخصيات المشاركة فيها، ودخول أجهزة الدولة المختلفة على خط التحضير لهذه الانتخابات، كانت صيدا أثمن للهجوم والاهتمام بها، ومن ثم لم يكن الانتقاد الموجه للحزب مميزا أو جديدا من جانب الجماعة، ووسائل الإعلام المحسوبة عليها، أو القريبة منها، إلا جزء من الانتقاد والهجوم للمشهد الانتخابي بأكمله. وهو الموقف ذاته الذي تتبناه القواعد الجماهيرية الإسلامية، أو التي تقترب في هواها من الفصائل الأخرى للتيار الإسلامي، والتي تمتلك كذلك مواقف مبدئية من الحزب نتاج صمته على ما تعرضت له الإخوان المسلمين من إقصاء من الحكم في أعقاب 30 يونية، أو في إطار ما رأوه اضطهاد وقمع للقواعد والعناصر المنتمية أو القريبة من التيار الإسلامي والتي يأخذون على الحزب عدم اتخاذه مواقف واضحة تجاه هذه الممارسات من جانب النظام، ومن ثم لم تكن الانتخابات إلا امتداد لمواقف هذه القواعد من الحزب منذ 3 يوليو.

ما عدا ذلك لم يكن للقوى الإسلامية الأخرى موقف مميز من مشاركة الحزب في الانتخابات، حيث أن الانتقادات الموجه للحزب من جانبهم مرتبطة بمواقف مبدئية من انخراط الدعوة السلفية في العمل السياسي في أعقاب يناير 2011، كما هو الحادث في حالة السلفية المدخلية.

نتائج الانتخابات والرد من جانب الحزب

أسفرت الانتخابات في النهاية عن خسارة القائمتين التي نافس بهما الحزب في الانتخابات في دائرتي غرب الدلتا وقطاع القاهرة ووسط وجنوب الدلتا حيث حصلت الأولى على نسبة تراوحت في بعض التقديرات بين 20 و30% من الأصوات،[85] وحصلت الثانية على نسبة أقل وإن لم يتوافر إحصاءات دقيقة حولها، وحصل الحزب على عدد مقاعد فردية وصل لـ12 مقعدا فقط، من أصل ما يقارب 200 مرشحا،[86]تقدم بهم الحزب للانتخابات للتنافس على 35% من المقاعد الفردية. في مقابل تنافس الحزب بالتحالف مع الكتلة الإسلامية على 100% من مقاعد البرلمان في برلمان 2011-2012، نجح منهم 112 من أعضاء الحزب (100 عضو نجحوا على القوائم والتي تمثل محور قوة الحزب، مقارنة بالتنافس على المقاعد الفردية والتي فاز فيها بـ11 عضوا) والفائزون من الحزب في انتخابات 2015 هم: بواقع مقعدين عن الإسكندرية لكل من أحمد خليل خير الله، وأحمد الشريف، وبواقع 5 مقاعد عن البحيرة لكل من محمد صلاح خليفة، خالد عبد المولي خطيب محمود هيبة، محمد رشاد حبيب، أحمد عرجاوي. وبواقع مقعدين لمحافظة كفر الشيخ لكل من محمد اسماعيل جاد، محمد عبد المنعم عبيدي. وبواقع مقعد واحد لكل من بني سويف (عبد الحكيم مسعود) و(عبد الرحمن البكري) دمياط.

الانتخابات	قوائم مرشحة	عدد الناجحين
2012-2011	120	100
2015	2	0

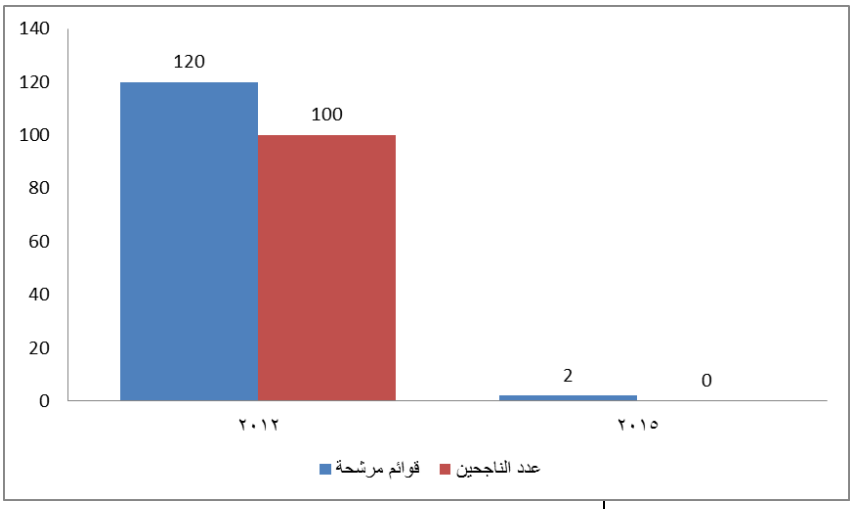

وهي النتيجة التي بدأت ملامحها في الظهور في أعقاب إعلان نتيجة المرحلة الأولى من الانتخابات، والتي صاحبها صدى إعلامي وسياسي كبير بإعلان هزيمة حزب النور، وهي النتيجة التي جعلت الحزب يتحرك في اتجاه محاولة استخدام كافة الأدوات والمساحة الإعلامية المتاحة للحزب والقيادات سواء في القنوات الإعلامية الخاصة، أو المساحات التابعة للحزب مثل جريدة الفتح، وغيرها من وسائل التواصل المجتمعي،[87] لتفنيد المسببات التي جعلت من نتيجة الحزب على هذا النحو، بداية من تفنيد حجم الضغط الممارس على الحزب، والحرب الإعلامية والدعائية ضده، وكذلك الإشارة لحالة الحصار الإعلام التي وُجه بها الحزب، والتي لم تُتح الفرصة له ولا لقياداته وعناصره لتوضيح موقفها من الاتهامات المستمرة المكالة له فيها، والهندسة التي تمت في السياق، وعدم النزاهة البادئ في العملية الانتخابية وإدارتها، وصولا لحد ملاحقة أعضاء الحزب وإلقاء القبض عليهم أثناء سير العملية الانتخابية، على نحو أضر بالنتيجة التي حققها الحزب.[88] وقد كانت نتيجة المرحلة الأولى متبوعة بإعلان من جانب الحزب عن اجتماعات مغلقة لدراسة قرار الانسحاب من الانتخابات من عدمه، وهي الاجتماعات التي انتهت بالفعل لقرار الاستمرار في المرحلة الثانية للانتخابات. إلا أن التصريحات الرسمية للحزب والدعوة في هذه الأثناء، تُبين أن الحزب كان يضع عينه كذلك على محاولة احتواء الأعضاء وخاصة من الشباب، الغاضبين، والمعترضين على النتيجة.

نتائج الانتخابات: إلى أي طريق سيمضي حزب النور؟

قد يكون التساؤل الأهم في ضوء الصعوبات التي وُجه بها الحزب هو، ما هو الهدف الذي سعى الحزب لتحقيقه في إطار هذه الانتخابات؟ وهو التساؤل المرتبط بالهندسة التي تعرضت لها الانتخابات وسياقها في مصر، والتي بدأت في وقت مبكر. الاعتقاد أن الحزب موقفه واستراتيجيته تجاه الانتخابات شهدت قدرا كبيرا من التأرجح، وسرعة التكييف بناء على متغيرات السياق واللحظة، فعلى الرغم من بداية تحضير الحزب للانتخابات من وقت مبكرة، وبدء شحن قواعده وتنشيطها لهذا الهدف، والتي صاحبها إعلان الحزب عن تنافسه على 60% من المقاعد، والتي عكست طموح كبير من جانب الحزب لتحقيق إنجاز في المؤسسة البرلمانية- بعيدا عن الدوائر الأخرى المؤسساتية التي لن يمكنه التواجد بها، والتي قد تجعله عرضة للخطر- باعتبارها ساحته الأبرز الأقدر على تحقيق نجاح فيها، بحكم خبرته السابقة وقواعده المرتكن عليها، والتي لا تتوافر بالضرورة للقوى والأحزاب السياسية الأخرى. إلا أن حالة الاستنفار السياسي والإعلامي من هذه التحضيرات، جعلت الحزب يتراجع عن

ذلك نحو الإعلان عن منافسة لن تزيد عن 35% من المقاعد، وهو ما فسرها الحزب بأنها رسالة طمأنة للجميع، وإثبات حسن النية، وهو أمر مفهوم خاصة أن سيناريو 30 يونية والإخوان المسلمين ليس ببعيد زمنيا، إلا أن الأغلب أن الحزب استهدف بالأساس بهذه الرسالة الدولة وأجهزتها لطمأنتها إلى عدم تطلع الحزب لسيناريو جماعة الإخوان، وقبولهم بما تفرضه الدولة والسياق. وهي التنازلات التي أعقبها إدراك واضح من الحزب بأنه لن يُسمح له بالمنافسة بحرية في هذه الانتخابات البرلمانية، وهو تنازل قبل به الحزب مرة عند التحضير للانتخابات، ومرة أخرى في إطار قرار الحزب بالاستمرار في الانتخابات بالرغم من نتيجة المرحلة الأولى وما فيها من تجاوزات، وتضييقات وُجه بها الحزب، وهي التنازلات التي يمكن تفسيرها بكون الانتخابات هدفا مرحلي للحزب، في مقابل الهدف الأكبر للحزب، وهو الاستمرار في الساحة السياسية والبقاء، ولو بأقل المكتسبات، حيث أن التخوف الأساسي للحزب وقياداتها هو الانزواء أو الاختفاء من الساحة السياسية ككثير من الكيانات التي اختارت خيار الانسحاب من الساحة السياسية، وهو الخيار الذي سيستمر لوقت غير قليل.

هذا الهدف قد يكون مدخلا هاما لتوقع نمط العلاقة مع الحكومة وأجهزة الدولة، وكذلك الممارسة البرلمانية للحزب داخل البرلمان، والتي ستهدف بالأساس لمحاولة تحقيق مكاسب محدودة من جانب النواب، والمقصود هنا بالأساس محاولة إفادة النواب لدوائرهم ومواطنيها، ومحاول تقديم أداء منضبط ومهني في البرلمان، مع تجنب أية قضايا أو مسائل قد تؤدي للدخول في حالة صدام مع الدولة وهذه الأجهزة.

إلا أنه فيما يتعلق بعلاقة الحزب مع القواعد الجماهيرية، وقدرتها على حشدها، في ضوء الانتخابات الحالية، فعلى الرغم من أن الحزب فقد جزء من شعبيته داخل التيار الإسلامي في أعقاب التطورات السياسية، وحتى جزء من قواعده على النحو الذي كان في إعلان فرع الدعوة السلفية بمحافظة مطروح في يوليو 2014 عن التوقف عن ممارسة العمل السياسي أو النزول للانتخابات والعودة للعمل الدعوي مرة أخرى،[89] إلا أن الانتخابات الحالية غير مفيدة على الإطلاق في تقييم قدرة الحزب على نحو دقيق وغير مضلل فيما يتعلق بالحشد، أو جماهيريته داخل قواعد التيار الإسلامي، لعدة اعتبارات أولها، المرتبط بالسياق العام والذي شهد مقاطعة كبيرة من المواطنين للعملية الانتخابية، والتي لم تتجاوز في المرحلة الأولي نسبة الـ26%،[90] ولم تتجاوز في الثانية نسبة الـ29%، على عكس ما كان عليه الحال في انتخابات برلمان 2011-2012، والتي وصلت فيه نسبة المشاركة من المواطنين لنسبة تجاوزت الـ65%.[91] الاعتبار الثاني وهو المتعلق بطبيعة النظام الانتخابي الذي تم العمل به في هذه الانتخابات **"القوائم المغلقة"** والذي أهدر نسبة الأصوات التي حققها الحزب في قائمة غرب الدلتا، والتي يُتوقع أنها نسبة معتبرة -لا يوجد بيانات رسمية صادرة من اللجنة العليا للانتخابات توضح النتيجة التي حصلت عليها قائمة الحزب أو غيرها من القوائم- حددها الحزب وقياداتها في أكثر من تصريح بـ30%،[92] وأفادت أخبار أخرى بعدم تجاوزها لـ20%. وأخيرا أن الحزب تمكن من التواجد والاستمرار في معاقله في عدد من المحافظات، وقطاع غرب الدلتا، في حدود النسبة وأعداد المرشحين الذين تقدم بهم. إلى أن هناك متغيرات غير واضحة وهي المتعلقة بجهود الحشد للقواعد التي قام بها الحزب، وإن كانت تمت على نفس القدم في كل الدوائر الانتخابية أم لا؟ خاصة في ضوء تقسيم الدوائر الانتخابية وفقا للقانون الذي جرت به الانتخابات لا يُفيد في معرفة التغيرات التي قد تكون شهدتها معاقل الحزب، حيث أنه على عكس الانتخابات البرلمانية في 2012 والتي جرت على أكثر من 120 قائمة لجميع المحافظات، جاءت الانتخابات الحالية في دائرة واحدة متضمنة محافظات هامة للحزب وتعتبر معقلا له على النحو الواضح في دائرة غرب الدلتا والتي تضمنت محافظات الإسكندرية، ومرسي مطروح، والبحيرة.[93] وكلها اعتبارات تجعل من الحكم الدقيق على التطورات التي شهدتها معاقل الحزب غير دقيق، خاصة في ضوء ما يتسم به الحزب من قدرة على الحشد على القوائم.

إلا أن التحدي الأبرز والأصعب هو المتعلق بمستقبل الحزب، والذي لا يمكن قراءته إلا في ضوء قراءة التطورات التي شهدتها أروقة الدعوة السلفية مؤخرا، فمن المعروف أن هناك بوادر خلافات وانقسامات بين قيادات الدعوة البارزة حول المسار السياسي في مصر بعد 3 يوليو، وموقع الحزب منه، بين قيادات لا تبدي رضا عن موقف الحزب والدعوة من المسار السياسي الحالي، ومن ثم آثرت الصمت مثل محمد إسماعيل المقدم، وأحمد حطيبة وكلاهما من مجموعة الآباء المؤسسين للدعوة السلفية في الإسكندرية وأبرز مشايخها، وجناح آخر يترأسه ياسر البرهامي يدفع في اتجاه مشاركة الحزب في المسار السياسي. إلا أنه في المرحلة الحالية قد حُسم الخلاف مرحليا لصالح جناح ياسر البرهامي على أثر الانتخابات الداخلية التي شهدتها الدعوة السلفية في شهر يوليو 2015.[94] إلا أن التحدي الحقيقي الذي ستواجهه الدعوة والذي سيترك بالتبعية أثره على الحزب ستظهر في حال كان هناك تراجع للبرلمان القائم، وتعالي الانتقادات له، أو في حال كان هناك تهديدات للبرلمان بالحل وعدم الدستورية، والتي ستُعيد بالتبعية التساؤلات والجدل حول جدوى وقيمة مشاركة الحزب والدعوة في العملية السياسية.

حزب المصريين الأحرار بين الشعارات والممارسات

مقدمة:

حقق حزب المصريين الأحرار في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام 2015 نتائجا ملحوظة حاصلا على لقب حزب الأغلبية بفوزه بـ65 مقعدا، فقد حصد في المرحلة الثانية من الانتخابات 21 مقعدا، إلى جانب 3 مقاعد ضمن قائمة في حب مصر، وفى المرحلة الأولى على 36 مقعدا في الفردي، و5 مقاعد في القائمة.[95]

وتعد هذه هي الانتخابات الثانية التي يخوضها الحزب بعد تأسيسه في عام 2011، بعد انتخابات البرلمان لعام 2012، والتي كان وقتها ضمن تحالف الكتلة المصرية ممثلا لنحو 50% من قوائمها التي فازت بـ33 مقعدا كان نصيبه منها 14 مقعدا.[96]

يطرح الفارق الملحوظ بين النتائج عدة تساؤلات هامة حول التحولات في أداء الحزب وخطابه السياسي خلال الثلاث سنوات التي فصلت بين الاستحقاقين، ما أدى لحدوث هذه الطفرة في النتائج التي وصل لها في انتخابات مجلس النواب الأخيرة.

- **أبرز إشكالات مشاركة الحزب في انتخابات مجلس النواب 2015:**

مع بداية السباق الانتخابي، وقبل التطرق لأداء الحزب في الانتخابات، يجب الإشارة للعديد من التساؤلات والشكوك

حول الكيفية التي ستدير بها الأطراف السياسية العملية الانتخابية في إطار سياق سياسي يشوبه الاستقطاب.

تعد **قضية المال السياسي** من أهم القضايا التي برزت مرة أخرى على الساحة الانتخابية والذي لا يعني فقط الاعتماد على الرشاوى الانتخابية بقدر ما يعني سيطرة رجال الأعمال على تمويلات الحملات الانتخابية والدفع بمرشحين بعينهم لخوض الانتخابات.

يشارك رجال الأعمال بكثافة في هذه الانتخابات سواء كمرشحين أو داعمين للأحزاب والقوائم المشاركة. ويعد أبرزهم نجيب ساويرس، مؤسس حزب المصريين الأحرار. ورغم أن الرجل غير مرشح في الانتخابات، إلا أن حزبه نافس بقوة على أكثر من 200 من المقاعد الفردية؛ أي ما يقترب من نصف عدد المقاعد الفردية في المجلس، ويخوض حزب الوفد الانتخابات تحت زعامة رجل الأعمال السيد البدوي الذي يمتلك عدة قنوات تلفزيونية. كما يتزعم رجل الأعمال أكمل قرطام حزب المحافظين، وقد أعلن أن حزبه ينافس على 40 مقعدا، كما أنه يشارك في قائمة "في حب مصر" بالرغم من الدخول في تفاوض قد يؤدي إلى الخروج منها وبعد ذلك تم التراجع عن هذا القرار وفاز قرطام بمقعد في البرلمان عن قائمة في حب مصر.[97] بالإضافة إلى ذلك نجد حزب مستقبل وطن والذي أعلن رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة عن دعمه له.[98]

وفي هذا الشأن لم يكن حزب المصريين الأحرار بمنأى عن هذه الشكوك خاصة مع اعتبار المصريين الأحرار أحد أقوى الأحزاب التي استطاعت حصد أكبر عدد من المقاعد في البرلمان سواء بالنظام الفردي أو على القوائم، وأن مؤسس الحزب هو من أغنى رجال الأعمال في مصر، وقد جاء رد فعل الحزب على هذه التساؤلات على لسان محمود العلايلي – أمين لجانه النوعية وعضو هيئته العليا في حوار له مع بوابة الشروق، بأن مصطلح الحزب الأغنى "ليست نقيصة منا، ولا يندرج هذا تحت بند «المال السياسي»، ولكنها قدرات يجب علينا استثمارها في تفعيل دورنا برلمانيا وشعبيا، وما يميز المصريين الأحرار عن أحزاب 25 يناير هو استدامة التمويل، ونعترف بأنه شيء جوهري في استمرار الحزب حتى الآن، لكن الأهم من ذلك وجود البرامج والرؤى السياسية الكفيلة بالإبقاء على الحزب أطول فترة ممكنة".[99]

في نفس الوقت، جاءت تأكيدات شهاب وجيه المتحدث باسم المصريين الأحرار، أن المال السياسي لن يكون له دور فعال في الانتخابات القادمة؛ لأن الشعب أصبح أكثر وعيا، مشددا على أن زمن الرشاوى والمال السياسي انتهى. وأن الحزب قرر عقد عدد من الندوات والمؤتمرات الجماهرية في بعض المدن، يحضرها أعضاء وقيادات الحزب؛ وذلك لتعريف المواطنين بأفكار الحزب ومبادئه، وملامح برنامجه.[100]

من أهم الإشكالات التي تم طرحها أيضا أثناء السياق الانتخابي هي إشكالية عودة عناصر وأفراد من فلول الحزب الوطني المنحل إما عن طريق دخولهم الانتخابات كمستقلين أو عن طريق انضمامهم لأحزاب مختلفة، حيث شهدت الانتخابات في الجولة الأولى خوض 163 شخصا من أعضائه سواء كانوا نواب سابقين بالبرلمان، أو أعضاء مجلس محلي.[101]

وفي هذا السياق كان هناك العديد من التساؤلات حول ضم و**دعم حزب المصريين الأحرار لعناصر وأفراد محسوبة على الحزب الوطني المنحل**، وجاء الرد في هذا الخصوص بثبوت صحة هذه الأنباء أو الادعاءات وبأن "المصريين الأحرار لا يجد أي إشكالية في التعاون أو ضم أي من أعضاء الحزب الوطني المنحل"، وذلك في حوار لأمين الهيئة العليا للحزب مع بوابة الشروق، حيث أكد أنه "لم يعد هناك كيان سياسي باسم «الحزب الوطني»، وبأن كوادره تفرق شملهم بين الانسحاب والانخراط في الكيانات الحزبية، وأن انتقال الكوادر السياسية من الأحزاب وبعضها ليست بدعة على مصر لأنها منتشرة في العالم.. ولا نعترض على ترشح أي عضو سابق بالحزب الوطني على قوائمنا مادام يخضع للمعايير التي حددها الحزب".[102] وقام الحزب

بالفعل بدعم مرشحين من ضمن أعضاء الوطني المنحل للفوز بانتخابات البرلمان 2015، على سبيل المثال، وهنا تبرز إشكالية هامة تتعلق بمدى اتساق الحزب مع مبادئه المعلنة، حيث يؤكد على كونه حزب يؤمن بمبادئ ثورة 25 يناير، وهي الثورة التي بموجبها تم حل الحزب الوطني لضلوعه في إفساد الحياة السياسية لمدة 30 عاما. ففي الإسكندرية، دائرة كرموز فاز محمد رمضان محمد، وشهرته «سامي رمضان» مرشح الوطني سابقا وحزب المصريين الأحرار حاليا، أيضا في الجيزة بدائرة أوسيم والوراق فاز أحمد يوسف عبد الدايم، وفي محافظة قنا عن دائرة نقاده فاز العمدة صبري داوود.[103] وعن عدد النواب الفائزين عن حزب المصريين الأحرار المنتمين للوطني سابقا، لم يعلن الحزب عن الأرقام الفعلية، حيث رفض المتحدث الإعلامي للحزب شهاب وجيه بإعلان عدد الفائزين من الحزب بالمقاعد البرلمانية ممن كانوا أعضاء سابقين بالحزب الوطني المنحل، قائلا إن الحزب لا يفرق بين أعضائه على أساس انتماءات سياسية سابقة، طالما يؤمنون بأهداف المصريين الأحرار وبرنامجه.[104]

تأتي القضية الأخرى التي تبرز في سياق أداء المصريين الأحرار في الانتخابات البرلمانية، **قضية الخطاب السياسي والشعارات الانتخابية**. حيث جاءت حملات الحزب الانتخابية ومبادئ برنامجه لتتركز شعاراتها على "القضاء على الفقر"، فالحزب يولي اهتماما كبيرا لملفات الاقتصاد والصناعة والتعليم والسياحة وتحرير أسعار الطاقة من أجل وصول الدعم لمستحقيه، كما يستهدف البرنامج الاقتصادي للحزب القضاء على الفقر من خلال حزمة من الإجراءات والتشريعات، منها قوانين الاستثمار والعمل، حتى نجد بعد عامين من الآن «مصر بلا فقراء». وتتمثل الرؤية الاقتصادية للقضاء على الفقر في استبدال الدعم العيني بالنقدي، الذي يضمن وصول الدعم لمستحقيه، لأن الدولة غير قادرة على تلبية احتياجات المواطنين، كونها لم تقدر الشرائح الاجتماعية التي يجب أن يصل إليها دعم الطاقة.[105] وفي حوار له مع بوابة الشروق أكد أمين الهيئة العليا للحزب بأن "لا شك أن إنجازات مؤسس الحزب، نجيب ساويرس، الاستثمارية تعطى لنا مصداقية كبيرة".[106]

في هذا السياق يبرز تناقضا بين ما يطرحه الحزب من شعارات وبين السياسات والأهداف المعلنة له، على الرغم من أن الحزب يتبنى النموذج الرأسمالي القائم على تحرير الاقتصاد كنموذج اقتصادي، إلا أنه يرفع شعارا تقدميا معني بالفقراء والأقل حظا وهنا يبرز التناقض حيث أن أغلبية أعضاء الحزب ينتمون لشريحة رجال الأعمال التي حتى وان كانت تمتلك رؤى اقتصادية خاصة بالفقراء فهذه الرؤى كما هو ظاهر ترتبط بالإعانات وتقديم المساعدات للفقراء والأقل حظا ولكن هذه الرؤى لا ترتبط بوضع سياسات حقيقية لتمكين المواطنين اقتصاديا، وهنا تثار العديد من التساؤلات حول مدى صدق الشعارات التي يرفعها الحزب ومؤسسه.

في إطار آخر، عند العودة لتوجه الحزب وأهدافه نجد أن حزب المصريين الأحرار، يعرف نفسه بصفته حزبا ليبراليا، ويؤكد من ضمن أهدافه على أنه لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات، دون أي تمييز، بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وألا يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلاد.[107] وعلى الرغم من ذلك لا نجد أن حملة الحزب أو برنامجه في هذه الانتخابات قد تعرضت بأي شكل من الأشكال لحقوق وحريات المواطنين والانتهاكات التي يتم تسجيلها وفي المقابل يركز الحزب جل خطابه السياسي على "محاربة الفقر" وهو أمر يدعو للتساؤل حول مدى وضح الأهداف والأفكار التي يتبناها الحزب. وفي نفس السياق نجد، "**عزيزي الناخب...عندما تذهب إلى صندوق الانتخابات ابحث عن مرشح المصريين الأحرار.. تأكد أن وراء هذا المرشح حزبا كان داعما لثورتي 25 يناير و30 يونيو، حزبا يقف بجانبه ويدعمه لتحقيق أهدافنا في القضاء على الفقر وإحداث طفرة ونمو في الاقتصاد**

المصري بمساعدة فلاحي وعمال مصر." كان هذا أحد الدعاية الانتخابية التي اعتمد عليها الحزب وتبرز الإشكالية هنا في أنه على الرغم من هذا الشعار فقد ضم الحزب أعضاء سابقين في الحزب الوطني المنحل بل ويظهر هنا نفس التساؤل حول مدى صدق الشعارات التي رفعها الحزب لحصاد الأصوات خلال الانتخابات وهل ستترجم هذه الشعارات إلى تبني مواقف وسياسات داعمة لحقوق وحريات المواطنين أم لا.

- **أداء الحزب في انتخابات برلمان 2015:**

– **التحالفات والدوائر الانتخابية:**

دفع حزب المصريين الأحرار في انتخابات مجلس النواب بـ227 مرشحا في 163 دائرة انتخابية، وعلى عكس الحال في انتخابات البرلمان 2012 والتي خاضها الحزب ضمن تحالف الكتلة المصرية، دفع الحزب بمرشحين في هذه الانتخابات من خلال قائمة في "حب مصر" حيث شارك في القائمة بـ9 أعضاء فقط، بوصفهم في النهاية هم أعضاء بالحزب سيمثلون ضمن كتلته البرلمانية بالمجلس، لكون القائمة تحالفا انتخابيا سينتهي بمجرد عبور مرحلة إعلان نتائج التصويت. وفي المقاعد الفردية لم يدخل الحزب ضمن أي تحالفات بل خاض الانتخابات منفردا، فقد نافس على دوائر المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية بـ 108 مرشحا، حيث دفع بـ16 مرشحا عن دوائر محافظة الجيزة، وكانت أبرز الدوائر ضمن الجيزة بعد دائرة الدقي والعجوزة والتي تم الدفع فيها بأحمد مرتضى منصور، دائرة الهرم والتي شارك فيها بترشيحه للدكتور مجدى البطران وهو أحد أعضاء الحزب الوطني السابقين، كذلك الدكتور أيمن أبو العلا الأمين العام المساعد للحزب عن دائرة 6 أكتوبر. وفي محافظة قنا قام الحزب بضم أعضاء ذوي شعبية في المحافظة لأسباب قبلية، وخاض الانتخابات بـ11 مرشحا، منهم على سبيل المثال عادل أبو الليل ابن قبيلة القليعات "هوارة"، العمدة جمال قاعود ابن قبيلة "عرب رفاعة"، اللواء خالد خلف الله ابن قبائل "هوارة الهمامية"، اللواء سيف نصر الدين ابن قبيلة "العرب" وحسين الوكيل ابن قبيلة "هوارة أولاد يحي". وفي الإسكندرية، خاض الحزب الانتخابات على المقاعد الفردية بـ8 مرشحين، بالاعتماد أيضا على الأشخاص ذوي الشعبية مثل رئيس النادي الأوليمبي. وفي البحيرة، دخل الحزب السباق بـ 7 مرشحين للمنافسة على 6 دوائر انتخابية، فقد دفع بأمين أمانة الحزب بالمحافظة اللواء أحمد سليمان خليل للمنافسة على الفوز بالمقعد البرلماني عن دائرة كوم حمادة، ورجل الأعمال مجدي عطية رئيس نادي ألعاب دمنهور سابقا للدخول في السباق الانتخابي عن دائرة مركز وبندر دمنهور. وفي البحر الأحمر، أبرز ما دفع بهم الحزب في دوائر البحر الأحمر ضمن اثنين من المرشحين اللواء محمد مقيشط القيادي بالحزب، عن الدائرة الثانية " القصير – سفاجا – مرسي علم." [108] وفي المرحلة الثانية، كانت القاهرة في المقدمة بـ30 مرشحا، موزعين على 24 دائرة انتخابية، وفي النهاية من حيث أعداد المرشحين تأتي محافظة بورسعيد، التي دفع فيها الحزب بمرشح واحد فقط، فضلا عن مرشحي الحزب على قائمة "في حب مصر."[109]

وخلال العملية الانتخابية اعتبر حزب "المصريون الأحرار"، وحزب النور ذو التوجه السلفي أبرز الأحزاب المتنافسة على المقاعد الفردية. وقد بدأ الحزب حملة انتخابية ضخمة في قنواته التي يملكها رجل الأعمال نجيب ساويرس، وفي الشارع الانتخابي. وقد نافس الحزب على أكثر من 44 في المئة من عدد المقاعد. أما حزب النور فقد أعلن أنه سيخوض الانتخابات على 60 في المئة من دوائر الجمهورية كممثل وحيد للتيار الاسلامي. وبدأ النور حملته الانتخابية بترشيح عدد من النساء المنتقبات على قائمته بجانب عدد من المسيحيين. كما تنافست أيضا أحزاب تمثل ائتلاف الجبهة المصرية، وتيار الاستقلال، وحزب مستقبل وطن المدعوم من رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة والذي حصد المركز الثاني من حيث عدد المقاعد بعد حزب المصريين الأحرار.[110]

– **النتائج:** وجاءت النتيجة بفوز الحزب بـ65 مقعدا في البرلمان، مع وجود 10 محافظات (الفيوم- بني

سويف-البحيرة-كفر الشيخ-القليوبية-الإسماعيلية-دمياط-جنوب سيناء-السويس-بورسعيد) لم يفز بها أيا من مرشحي الحزب وكان عددهم 56 من أصل 227 مرشح. وكان النصيب الأكبر للقاهرة من حيث عدد النواب الفائزين، ويمكن رؤية المحافظات المختلفة التي نجح بها الحزب كالتالي:

المحافظات التي نجح بها الحزب	عدد المرشحين	عدد الناجحين	النسبة من عدد المرشحين
القاهرة	30	13	**43%**
الجيزة	16	6	**38%**
الإسكندرية	8	4	**50%**
الغربية	12	5	**42%**
الدقهلية	11	2	**18%**
قنا	11	5	**45%**
سوهاج	13	6	**46%**
الشرقية	10	2	**20%**
المنوفية	9	1	**11%**
المنيا	14	8	**57%**
البحر الأحمر	2	1	**50%**
أسوان	6	3	**50%**
البحيرة	7	2	**29%**
أسيوط	12	2	**17%**
الوادي الجديد	4	2	**50%**
الأقصر	6	3	**50%**
باقي المرشحين	56	0	**0%**
إجمالي المرشحين	227	65	**28.60%**

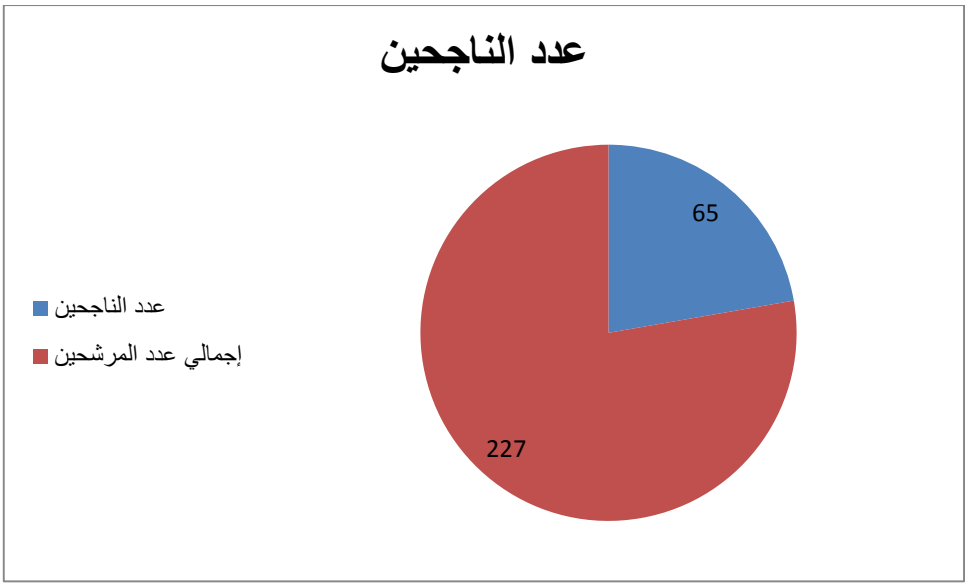

خاتمة وخلاصات:

مهما بلغت التوقعات في المرحلة السابقة عن الانتخابات، جاءت هذه الانتخابات لتحمل عددا كبيرا من المفاجآت المتعلقة بأداء الأحزاب المختلفة وأيا كانت هذه الانتخابات، فهي كانت بمثابة فرصة –إن صح القول– لولادة لعديد من الأحزاب كان من المتوقع لها الخفوت بشكل كبير. وعلى رأس هذه الأحزاب يأتي حزب المصريين الأحرار والذي حصد الأغلبية داخل البرلمان بحصوله على 65 مقعدا.

هنا يثار العديد من التساؤلات حول **مدى التغيير الذي طرأ على الحزب منذ أول انتخابات خاضها في عام 2012** والتي حصد فيها كما سبق وأسلفنا على 14 مقعدا وهو أقل من ربع عدد المقاعد التي حصل عليها في هذه الانتخابات. من أهم هذه التساؤلات هو: ما ماهية التحول الذي طرأ على الخطاب السياسي للحزب في هذه الفترة؟ وهنا نجد أن كلمة السر هي الموائمات السياسية، فقد استطاع الحزب أن يكون خطابه السياسي ملائما للأحداث، فحينما كان المد الثوري هو المسيطر على الوضع السياسي في عام 2012، كان الحزب متبنيا خطابا مدنيا في ظل الاستقطاب الإسلامي المدني الذي كان مسيطرا على انتخابات 2012. وهذا الوضع اختلف كليا في ظل السياق السياسي الحالي المبني بشكل أساسي على وجوب دعم الدولة في حربها ضد الإرهاب حتى مع وجود ممارسات قمع وانتهاك للحقوق والحريات، وهذا ما احتواه الخطاب الحزبي في مرحلة الانتخابات وما قبلها وهو التأكيد على دعم الدولة والقيادة السياسية، وربما هذا يفسر النتائج التي حققها الحزب في هذه الانتخابات إلى جانب عوامل أخرى. ولم يقتصر الأمر على الخطاب فقط، بل امتد ليشمل فواعل أخرى، ففي هذه الانتخابات قام حزب المصريين الأحرار بضم عدد من الأعضاء ذوي الشعبية في دوائرهم ربما لأسباب عصبية وقبلية كما هو الوضع في الصعيد، أو لأسباب أخرى تتعلق أيضا بدعم الدولة، ولكن الإشكالية في ضم هذه العناصر على الرغم من قدرتهم على تحقيق نتائج ناجحة كما أشار المتحدث باسم حزب المصريين الأحرار، "أن **سبب تحقيق الحزب نجاحا ملحوظا في المرحلة الأولى في الانتخابات، يرجع إلى اختياره لنواب ذوي شعبية كبيرة بين المواطنين**"، موضحا أن "**البرلمان المقبل سيتخذ قرارات صعبة للغاية وقد تتسبب في حدوث الكثير من الأزمات، إذا لم يكن هناك نوابا يتمتعون بشعبية وقادرين على إقناع الناس**"، هو كونهم على سبيل المثال أعضاء سابقين في الحزب الوطني المنحل.[111]

ربما حققت الموائمة السياسية للحزب نتائجا ملحوظة من حيث عدد المقاعد، ولكن تبرز هنا إشكالية هامة وهي كيف سيستطيع الحزب الحفاظ على تماسكه وخطه الحزبي في ظل الاختلافات والتنوعات بين أعضاءه، كيف سيحافظ الحزب

على مبدأ الالتزام الحزبي، حينما يخالف أحد أعضائه برنامج الحزب؟. ولعل ما حدث في الأسبوع الأخير من ديسمبر2015، يعد مؤشرا على الأزمات التي من الممكن أن يواجهها الحزب والتي قد تهدد تماسكه داخل البرلمان وربما يصل الأمر لخسارته الأغلبية، حيث دعا المكتب السياسي للحزب أعضاءه إلى اجتماع عاجل، لاتخاذ ما وصفه بـ«إجراءات قانونية» ضد النواب الذين انضموا لائتلاف «دعم مصر»، باعتبارهم مخالفين للقرار الذى أصدره الحزب قبل أسبوع، برفض الانضمام لهذا الائتلاف. كان ائتلاف «دعم مصر»، قد عقد اجتماعا، يوم 18 ديسمبر 2015، بأحد فنادق القاهرة، حضره نحو 10 نواب ينتمون لحزب المصريين الأحرار، ووقعوا على وثيقة اللائحة الداخلية للائتلاف، ليعلنوا بذلك انضمامهم له. وقال شهاب وجيه، المتحدث الرسمي باسم «المصريين الأحرار»، إن أعضاء المكتب السياسي للحزب منقسمون ما بين مطالبين بإقالة المنضمين لـ«دعم مصر» من الحزب، وآخرون يرون أن مجرد قبول النواب حضور الاجتماع وقبول الوثيقة بمثابة إعلان لاستقالتهم، مشيرا إلى أنه ستتم دعوة النواب الذين وقعوا على الوثيقة للتحقيق معهم في الحزب، لاتخاذ قرار بشأنهم، وأنه قد يصل الأمر إلى فصلهم من الحزب. وأضاف «وجيه»، في حوار أجراه مع «المصري اليوم»، أن حزبه يرى ائتلاف «دعم مصر» حزبا سياسيا غير رسمي أو معلن، وأن المادة 18 من وثيقته تلزم أعضاءه في البرلمان بالتصويت في اتجاه محدد مع كتلة الائتلاف، وهذا النص من الوظائف الأصلية للأحزاب وليس الائتلافات السياسية، رغم أنه ليس كيان سياسي قانوني، أو جمعية أهلية مسجلة.[112]

في نفس الإطار تبرز أيضا تساؤلات **حول قدرة الحزب على العمل داخل البرلمان** من حيث التجانس ومن حيث التأثير ومن حيث العلاقة بباقي الكيانات داخل البرلمان، ويعد هذا أيضا من أهم العوامل التي من شأنها التأثير في مصير الحزب، وعلى الرغم من الأزمة التي خلقها ائتلاف دعم مصر داخل الحزب إلا أن عصام خليل الفائز برئاسة حزب المصريين الأحرار قال "**الحزب مستعد للتنسيق داخل البرلمان مع كافة القوى السياسية في الموضوعات المتعلقة بتنظيم العمل داخل البرلمان**"، لافتا إلى "**استعداد «المصريين الأحرار» للجلوس مع تحالف «دعم مصر» وباقي الأحزاب للمناقشة حول تشكيل اللجان واختيار وكلاء مجلس النواب**"، وأوضح أن "**الخلاف مع ائتلاف «دعم مصر» كان بسبب طريقة تشكيل التحالف فقط، وهذا لن يتعارض مع التعاون داخل المجلس لوضع الأطر السياسية لتنظيم الحياة السياسية، والعمل لصالح الوطن**".

ربما نجح الحزب في تحقيق نتائج جيدة من حيث دخوله البرلمان ولكن يبقى مصير نجاح الحزب رهينا بضرورة توضيحه لمبادئه وأفكاره التي يتبناها، أيضا أداء الحزب داخل البرلمان و قدرته على إدارة الأزمات الداخلية والتي من المتوقع أن تتفاقم إذا لم يفعل الحزب الالتزام الحزبي من حيث خطابات نوابه وأعضائه وأدائهم السياسي، على سبيل المثال مواقف النواب عن الحزب من القوانين التي من المفترض أن تتم مراجعتها من قبل مجلس النواب والتي يندرج تحتها قوانين مثيرة للجدل كقانوني الاستثمار الجديد والخدمة المدنية[113] في ظل تأكيد خطاب الحزب أثناء الانتخابات على محاربة الفقر وتحقيق نمو للاقتصاد المصري.

أيضا مدى قدرة الحزب على إدارة العلاقة مع القوى السياسية الأخرى داخل البرلمان، فامتلاك الحزب الأكثرية العددية لا يعني بالضرورة إمكانيته في التأثير على مسار العمل داخل البرلمان، وفي هذا السياق من الممكن أن تأتي المفاوضات بين الحزب وحزبي الوفد والمؤتمر لتشكيل تكتل برلماني في مواجهة تحالف دعم مصر كإشارة عن محاولات الحزب التنسيق مع قوى سياسية أخرى للعمل والتأثير داخل البرلمان، حيث أشار شهاب وجيه، المتحدث باسم حزب المصريين الأحرار إلى أن حزب المصريين الأحرار لا يسعى إلى تشكيل تحالف سياسي تحت قبة البرلمان بالمعنى الحرفي، ولكنه يسعى إلى التنسيق مع بعض الأحزاب، وفي مقدمتها حزبا الوفد والمؤتمر في بعض التشريعات والقوانين الهامة.[114]

تراجع التيار المحسوب على النظام الأسبق تنظيميا وتزايد قوته فرديا

تتناول هذه الورقة الأداء الانتخابي للأحزاب المنبثقة عن الحزب الوطني المنحل والتي قام أعضاء بارزون من النظام الأسبق وحزبه أو مسؤولون بارزون في نظامه بتأسيسها، وأهمها (حزب المحافظين – حزب الحركة الوطنية– الحرية– مصر القومي– مصر الحديثة– الريادة)[115].

تتنوع خريطة الأحزاب المنبثقة عن الحزب الوطني المنحل، حيث تشمل هذه الأحزاب مجموعة الأحزاب التي أنشأتها شخصيات شهيرة بالحزب أو محسوبة عليه ومجموعة من الأحزاب التي أنشأها آخرون من أنصار الحزب وأعضائه في الأقاليم حيث قاموا بتجميع أنفسهم تحت لافتات العديد من الأحزاب منذ 2011، من أشهر هذه الأحزاب حزب المحافظين، حزب الحرية– حزب مصر القومي– مصر الحديثة– حزب الحركة الوطنية).

وقد أثيرت وتثار فكرة العلاقة بين النظام الحالي والنظام الأسبق من وقت لآخر إلا أنها تم التركيز عليها بشكل كبير في المناسبات الانتخابية المتعلقة سواء بقانون الدوائر الانتخابية أو تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية أو أثناء العملية الانتخابية منذ فتح باب الترشح وحتى إعلان النتائج النهائية، كما تثار الآن العديد من التساؤلات حول قدرة القوى المحسوبة على النظام الحالي على التعاون مع المحسوبون على النظام الأسبق[116]، تقوم هذه الورقة على تحليل أداء الأحزاب والمرشحون المحسوبون على النظام الأسبق على النحو التالي:

أولا: التراجع التنظيمي أية دلالات؟

تناقش هذه النقطة تفتت الأصوات الداعمة الأحزاب المنبثقة عن الحزب الوطني المنحل أو المحسوبة عليه عن طريق المقارنة بين نتائج بعض الأحزاب مثل المحافظين والحركة الوطنية، في الانتخابات الأخيرة مع نتائج من خاض منهم انتخابات 2012، أو مع نتائج الرعاة الرئيسيين لهذه الأحزاب في الانتخابات الرئاسية. خاضوا الانتخابات بكم مرشح وفازوا بكم مقعد؟ يمكن اختيار دوائر محددة في الصعيد مثلا للمقارنة مدى تأثر هؤلاء بشعارات الثورة وقضاياها؟ وطبيعة خطابهم السياسي والفئات التي يخاطبونها.

هذا التراجع التنظيمي تجلى في الدعوات المتكررة لتأجيل الانتخابات البرلمانية من قبل رموز هذا التيار لعدم قدرتهم

على تشكيل تحالف انتخابي موحد لخوض هذه الانتخابات[117]، لا يعني ضعف هذا التيار بقدر ما يعني أن تحالفات جديدة يسعى النظام الجديد لتشكيلها تمييزا لنفسه عن النظام الأسبق وأن هذه التحالفات تؤدي إلى تآكل شعبية النظام الأسبق لصالح نظام جديد لم تتشكل ملامحه بعد، إذ رغم ما تمتلكه هذه الأحزاب من مال سياسي ورأسمال اجتماعي معتبر وما تعبر عنه من توجهات فإنها لم تنجح حتى في تحقيق قدر من الأصوات يعادل ما حصل عليه المرشح الرئاسي السابق الفريق أحمد شفيق لا في جولة الإعادة أو حتى في الجولة الأولى من انتخابات 2012 الرئاسية مع الأخذ في الاعتبار التراجع الملحوظ في نسب المشاركة من 2012 إلى 2016.

إذن القدرات التنظيمية أو المال السياسي وحده غير كافي لتفسير نتائج الانتخابات على الأقل بالنسبة للأحزاب المحسوبة على النظام الأسبق، إذ لعب عامل القرب أو البعد عن النظام الحالي وتحديدا مؤسسة الرئاسة الدور الحاسم وربما بروز الخلاف ما بين بعض وجوه النظام الأسبق والنظام الحالي على السطح في أكثر من حادثة مثل التلاسن بين شفيق والسيسي حول الانتخابات الرئاسية، أيضا التردد حول عودة شفيق لمصر وكذلك الصراع حول تشكيل القوائم الانتخابية قبيل انتخابات البرلمان[118]، ولعل أسماء القوائم الفائزة بالعدد الأكبر من المقاعد وحتى أسماء التحالفات قيد التشكل تكون مفسرا لعملية التنافس في القرب من النظام، حيث فشلت عملية إعادة صناعة الحزب المسيطر لصالح تحالفات سيطرة تتشكل منها ائتلاف دعم الدولة المصرية.

ثانيا: التصاعد الفردي لأنصار النظام الأسبق

بنيت تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس النواب على اعتماد النظام المختلط للانتخابات البرلمانية بحيث تمت المنافسة في النظام الفردي على 446 مقعدا مقابل 120 مقعدا لنظام القوائم المطلقة المغلقة مقسمة على أربعة دوائر شديدة الاتساع وكبيرة جدا من حيث عدد السكان، وهي (قطاع غرب الدلتا- قطاع شرق الدلتا- شمال ووسط وجنوب الصعيد- دائرة القاهرة وجنوب ووسط الدلتا)[119].

يمكن القول أن العديد من أعضاء الحزب الوطني المنحل فضلوا خوض الانتخابات بشكل مستقل عن أحزاب محسوبة على الحزب الوطني وهي تجربة أكثر تشابها مع ظاهرة المستقلين في انتخابات[120] 2005 و2010 حيث كان عدد المرشحين المستقلين من أعضاء الوطني أكثر من عدد المرشحين عن الحزب حينها وهو ما أثار مشكلة الالتزام الحزبي ومدى مصداقية النائب حال تغييره للصفة الانتخابية التي تم انتخابه على أساسها،[121] نفس المعضلة تواجه فكرة التحالفات السياسية داخل البرلمان الجديد إذ البعض ممن انتخبوا ضمن قوائم معينة لم ينضموا لتحالفات وجبهات تسعى هذه القوائم لتشكيلها.

وكانت رموز الحزب وأعضائه السابقين ببرلمانات ما قبل 25 يناير أكثر ميلا لفكرة الترشح مستقلين عن أية قوائم حزبية[122] مستغلين موجة الإحباط واليأس من التغيير وترحم البعض على النظام السابق نتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية.

حيث خاض الكثيرين من المحسوبين على النظام الأسبق الانتخابات في الدوائر الفردية سواء كمستقلين أو كحزبيين تابعين للأحزاب السابقة أو غيرها، يمكن ملاحظة نمو ظاهرة المستقلين منذ انتخابات 2010 إذ كان يتنافس الكثير من أعضاء الحزب الوطني على نفس الدائرة كمستقلين، وقد كان النظام الانتخابي المتبع في 2012 استثناء من حيث تقليل عدد هؤلاء المستقلين لصالح تقوية الأحزاب، لكن النظام الحالي عزز من فرص عودة المال السياسي عن طريق تخصيص أكثر من 78% من مقاعد البرلمان المنتخبين للنظام الفردي.[123]

يمكن ملاحظة مدى قوة هذه الكيانات المحسوبة على النظام الأسبق من خلال عدد مرشحيها المستقلين في الانتخابات على الدوائر الفردية وعن أحزابهم الأصلية أكثر من اندماجهم في الأحزاب والتحالفات الجديدة برغم تدني نسبة الفائزين عن هذه الأحزاب بالنظام الفردي مضافا إليه الأفراد

المنضمين منهم للقوائم إلى عدد مرشحيهم إذ لا تتجاوز النسبة لحزب الحركة الوطنية مثلا 3%، بينما ترتفع نسب أحزاب الحرية 23% والمحافظين 16% والشعب الجمهوري 18% كما هو موضح بالجدول التالي[124]:

نتائج الأحزاب المحسوبة على النظام الأسبق في انتخابات برلمان 2015[125]

م	الحزب	عدد المرشحين فردي	عدد المرشحين قوائم	إجمالي المرشحين	عدد الفائزين فردي	عدد الفائزين قوائم	إجمالي عدد الفائزين	نسبة الفائزين إلى المرشحين %
1	الحركة الوطنية	122	0	122	4	0	4	0.03
2	الحرية	13	0	13	3	0	3	0.23
3	الريادة	29	0	29	0	0	0	0.00
4	السلام الديموقراطي	103	0	103	5	0	5	0.05
5	الشعب الجمهوري	73		73	13	0	13	0.18
6	المحافظين	30	7	37	1	5	6	0.16
7	مصر الحديثة	65	1	66	3	1	4	0.06
8	مصر بلدي	45	0	45	3	0	3	0.07
	مجموع	480	8	488	32	6	38	0.08

بالنسبة لحزب المحافظين فقد خاض الانتخابات البرلمانية عام 2011، وخاض المعركة الانتخابية الأخيرة سواء عن طريق مرشحيه الفردي وعددهم 30 مرشحا، أو عبر قائمة في حب مصر، وقد فاز بستة مقاعد في البرلمان، ويعد ناجحا بشكل كبير من حيث عدد الفائزين إلى عدد المرشحين إذ قام بترشيح ما مجمله 37 شخصا ونجح منهم 6 أشخاص أي أن 16% من مرشحيه قد نجحوا.

أما بالنسبة لحزب الحركة الوطنية، فإذا ما قارنا الزخم الذي حصل عليه رئيس الحزب في الانتخابات الرئاسية في عام 2012 سواء في الجولة الأولى أو الثانية[126]، حيث قام الحزب بترشيح 122 مرشحا بالنظام الفردي، نجح منهم 5 أعضاء فقط وهي نسبة متدنية جدا لا تتجاوز 4%.

أيضا فإن إجمالي ما حصلت عليه أحزاب (السلام الديمقراطي- الحركة الوطنية- الحرية- المحافظين- الشعب الجمهوري- مصر بلدي – مصر الحديثة- الريادة) هو 32

مقعدا أي أنها نجحت بنسبة 8% من مرشحيها، بينما حشدت هذه الأحزاب قدراتها التنظيمية وعلاقاتها القبلية والعشائرية، للمنافسة على أكثر من نصف مقاعد البرلمان إذ أن مجموع مرشحيها بلغ 488 مرشحا دون أن يضاف لهذه الأحزاب حزب المؤتمر فإن مجموع مرشحيها للنظام الفردي يعطي رقما يغطي التنافس على كل دوائر البرلمان الفردية بأكثر من مرشح، إذن هناك تراجع للقدرات التنظيمية لهذه الأحزاب لصالح عودة للتوجه نحو الترشح كمستقلين لدى أنصار النظام الأسبق وهو ما يفسره منافسة عدد كبير منهم على هذه النظام الفردي وترشح بعضهم كمستقلين في القوائم الانتخابية.

ثالثا: الأحزاب المحسوبة على النظام الأسبق البرامج والأفكار

كل هذه الأحزاب نشأت عقب ثورة 25 يناير، ومعظمهما يرفع شعارات الثورة ولافتاتها فهل انعكس ذلك على رؤية هذه الأحزاب وبرامجها؟

تتشابه برامج هذه الأحزاب في نظرتها لقضايا الحقوق والحريات إذ بينما ترفع مبادئ الثورة العامة فإنها تبدي أولوية قصوى للأمن والاستقرار على ما عداه من قضايا، ومن ثم تغيب المطالب الأساسية للحراك الاحتجاجي الممتد بالحريات العامة والعدالة، أما من حيث رؤية هذه الأحزاب للاقتصاد تتبني هذه الأحزاب مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة وتنتمي لأقصى اليمين، وإن بدا أنها تحاول تطعيم برامجها ببعض الأفكار الخاصة بالعدالة الاجتماعية ودور الدولة باعتباره دورا استثنائيا في أوقات الأزمات ويتمثل في تقديم الخدمات الأساسية وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ووضع الرؤية السياسية التي تحكم عمل السوق[127]، أيضا فإن حزب مصر بلدي يشير في برنامجه إلى أن اقتصاد مصر حر ماليا ومقيد بالعدالة الاجتماعية، ومع ذلك فكل بنود التعليم والصحة والسكن التي يشير إليها تحمل المواطنين أعباء عملية تطوير هذه القطاعات بشكل كبير،[128] وتتعامل معها باعتبارها سلع وخدمات وليست حقوقا، بل تتعامل الكثير منها مع هذه الخدمات الاجتماعية بمنطق تحسين الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لا بمنطق التزام الدولة، بل بمنطق الاهتمام بالمناطق العشوائية والقرى والنجوع توفير أفضل الأجهزة الطبية والأدوات الصحية بالوحدات الصحية بالمناطق النائية[129]، وهي رؤية لا تختلف كثيرا عن برنامج الحزب الوطني للانتخابات البرلمانية 2010[130]، بينما يؤكد برنامج حزب الحركة الوطنية كونه استمرار للنهج السابق في تحديد معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي لا يقل عن 8% إنشاء عدد من المشروعات العملاقة لخلق فرص عمل جديدة، مع تطعيم برنامجه ببعض الأفكار حول تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، والقضاء على الاستثناءات، وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية للمواطنين[131].

تدور معظم برامج هذه الأحزاب حول مكافحة الفساد واستغلال الموارد مع تطعيم برامجها ببعض أفكار مبتورة حول العدالة الاجتماعية وتحسين عملية توزيع عوائد التنمية، وربط التعليم بالإنتاج والسوق وقطاع الخدمات، مع إشراك المواطن في دفع تكاليف هذه الأفكار بالنسبة الأكبر وهي نفسها السياسات والأفكار المطروحة في برنامج الحزب الوطني المنحل بشكل كبير.

خاتمة

يبدو من تحليل المشهد الانتخابي الحالي احتدام الصراع السياسي حول أشخاص وأنظمة وولاءات بين النظام الحالي والنظام الأسبق وليس حول قضايا إصلاح وتغيير، وهو ما يؤثر على المسار السياسي الحالي، بدا ذلك واضحا في عدم قدرة أي حزب أو تحالف حزبي على تحقيق أغلبية مريحة والاعتماد على التحالفات الانتخابية لا السياسية في برلمانات المراحل الانتقالية أو التي تأتي بعد مرحلة انتقالية، يزيد حدة الاستقطابات ويجعل الوضع السياسي غير مستقر، ويصب في صالح استمالة السلطة التنفيذية للبرلمان وأعضائه فرادى أو صراعها مع أجنحة مختلفة بداخله ما قد يؤدي لحله وضياع الفرص المتوافرة فيه من نسب محددة للشباب والمرأة وذوي القدرات الخاص.

كلما تحولت النظم السابقة ومؤيدوها لأنماط فردية من السلوك السياسي يسهل تحييدها أو على الأقل الانتصار السياسي عليها إذ تصبح مكاسبها محدودة حيث لا يمكن تجميعها بسهولة، وهذه فرصة لقوى التغيير الديمقراطي التي يتوجب عليها فهم آليات التنسيق بين القوى المحسوبة على الأنظمة القديمة ومدى تناقض المصالح الاقتصادية والسياسية لهذه القوة وهذه التناقضات لا تظهر بهذا الوضوح سوى في المنافسات الانتخابية الحادة.

حال التفكير في مصالحة مجتمعية شاملة يمكن ترشيد صراعات القطاعات المختلفة من المجتمع بولاءاتها المتنوعة إن للنظام السابق أو الأسبق أو الحالي بتعديلات مستقبلية في قوانين الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية تدعم التعددية الحزبية وتمثيل الجميع عن طريق اعتماد نظم القوائم النسبية المغلقة أو المفتوحة، إذ أن قوانين الانتخابات بالنظام الفردي أو بالجمع بينه وبين القوائم المغلقة المطلقة أثبت التأثير القوى للمال السياسي ولا يدعم أية عمليات إصلاح أو تغيير تصب في صالح كون البرلمان أكثر تمثيلا للمجتمع.

الهوامش:

[1] أخطاء قادت إلى ضعف التصويت، موقع برلماني، 31 أكتوبر 2015، http://goo.gl/EStWDv

[2] نائب الوزير: 3 أسباب وراء مقاطعة الشباب للاستفتاء، جريدة الدستور، 18 فبراير 2014، http://goo.gl/DLNLwH

[3] محمد محمود السيد، خرائط التصويت في انتخابات رئاسة مصر 2014، السياسة الدولية، http://goo.gl/OgNgTz

[4] الموقع الرسمي للهيئة العليا للانتخابات، نتيجة الاستفتاء على دستور 2014، https://goo.gl/2WXZ9v

[5] الموقع السابق، نتيجة الانتخابات الرئاسية في 2014، https://goo.gl/7QWpvE

[6] المؤتمر الصحفي للجنة العليا للانتخابات، إعلان نتيجة المرحلة الثانية للانتخابات، موقع يوتيوب، https://goo.gl/o59TnJ

[7] ثورة غضب ضد "النور" بعد تصريحات رئيسه حول الأقباط، اليوم السابع، أكتوبر 2015، http://goo.gl/HlZvc3

[8] الانتخابات البرلمانية في مصر: إقبال ضعيف على التصويت في اليوم الثاني رغم مساعي الحكومة لتشجيع الإقبال، بي بي سي عربي، 19 أكتوبر 2015، http://goo.gl/vS3lPU

[9] «بصيرة»: انخفاض مشاركة الشباب في المرحلة الثانية للانتخابات مقارنة بـ«الأولى»، الشروق، 27 نوفمبر 2015، http://goo.gl/3yyBx7

[10] الإحصاء.. نصف سكان مصر أقل من 25 سنة، اليوم السابع، 3 إبريل 2015، http://goo.gl/wGWr2B

[11] "جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة"، متاح على: http://is.gd/EUiL3f

[12] الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر.. قبل وأثناء وبعد الثورة، منتدى البدائل العربي، 2012، ص169.

[13] النشطاء يدشنون هشتاج "قائمة المجد للشهداء" ويطالبون بمقاطعة انتخابات العسكر، جريدة الشعب، 16 أكتوبر 2015، http://goo.gl/fos2ug

[14] سمر سامي، أحزاب وحركات ثورية تقاطع انتخابات «النواب» القادمة، موقع يناير، http://goo.gl/fzP74m

[15] المرجع السابق.

[16] أحد مرشحي قائمة صحوة مصر يروي أسباب مقاطعة الانتخابات البرلمانية، موقع مصر العربية، 18 أكتوبر 2015، http://goo.gl/Y6X1uS

[17] الهيئة العليا للانتخابات، مرجع سابق.

[18] المرجع السابق.

[19] نادين عبد الله، ماذا تعكس اختيارات المشاركين والمقاطعين، المصري اليوم، 8 ديسمبر 2015، http://goo.gl/XaDmXh

[20] يمكن مشاهد لقاء المهندس هيثم ابو العز الحريري كامل مع عمرو أديب، على صفحة حملة دعم المهندس هيثم ابو العز الحريري – انتخابات مجلس النواب –محرم بك 2015، 12 أكتوبر 2015، http://is.gd/gA6hpI

[21] أحمد عنتر، عبد الرحيم علي يسب الشوبكي على الهواء.. ويهدده: "هسقطك حتى لا تكسر الرئيس"، جريدة الوطن، 25 أكتوبر 2015، http://is.gd/bNFo0S

[22] انظر ملف المرشحين الفائزون والمرشحون الخائضون لجولة الإعادة، نتائج الجولة الأولى للمرحلة الأولى من انتخابات 2015، على موقع اللجنة العليا للانتخابات، http://is.gd/j7qH9c

[23] تم تجميع بيانات هذا الجدول من البيانات المنشورة على موقع اللجنة العليا للانتخابات بالنسبة لانتخابات 2015، أما بالنسبة لانتخابات مجلسي الشعب 2011-2012 فنظرا لحجبها على موقع اللجنة لجأ الباحث لموقع جريدة الأهرام http://is.gd/6SHLjT، وموقع ويكيبيديا http://is.gd/Zcl9Gz

[24] هذه النسبة محسوبة على أساس مجمل من فازوا عن تحالف الثورة مستمرة نسبة إلى عدد مرشحيهم (230 مرشحا) وفقا لليوم السابع http://goo.gl/Nx4WHv، ويضم التحالف بجانب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي "الحزب الوحيد الذي حصل على رخصة التأسيس وقتها"، أحزاب (مصر الحرية، التيار المصري، المساواة والتنمية، الاشتراكي المصري، والتحالف المصري "وكلهم تحت التأسيس) علاوة على "ائتلاف شباب الثورة، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية".

[25] تقرير الجزيرة نت بعنوان انتخابات برلمان "الثورة" المصري (2)، 6 ديسمبر 2015، http://is.gd/sIMmNv

[26] محمد إسماعيل، صفر اليسار المصري، موقع برلماني، 6 نوفمبر 2015، http://is.gd/pdC6JQ

[27] عبدالمجيد المصري، المتراجعون عن مقاطعة السباق البرلماني.. "الدستور" يعود بعد الانشقاقات.. و"التحالف الشعبي" يتجاهل موقفهم من قضية شيماء الصباغ، موقع العربية نيوز، 7 سبتمبر 2015، http://is.gd/Tc8NTF

[28] هدير القاضي، بدران ينشر البرنامج الانتخابي لمستقبل وطن خلال إعلان خطاب ترشحه للبرلمان، جريدة الدستور، 30 سبتمبر 2015، http://goo.gl/UO8gm3

[29] علاء أحمد، نص خطاب ترشح حزب مستقبل وطن للانتخابات البرلمانية، المصري اليوم، 30 سبتمبر 2015، http://goo.gl/vFpZ4G

[30] رشا عوني، رحلة «مستقبل وطن» بعد عام من تدشينه.. يتحول من حملة لدعم «السيسي» إلى حزب شبابي.. «أبو هشيمة وعامر وعلي» أبرز ممولية.. دُعِيَ في العديد من المناسبات بحضور الرئيس.. واتهم بانضمام أبناء الوطني المنحل له، بوابة فيتو، http://goo.gl/5xsQlg

[31] إسلام سعيد، "مستقبل وطن" يعلن سفر محمد بدران للخارج.. والأمين العام يسير شئون الحزب، اليوم السابع، 18 يناير 2016، http://goo.gl/7KzLPG

[32] الهيئة العامة للاستعلامات، حزب مستقبل وطن، 14 نوفمبر 2015، http://goo.gl/0UHaKT

[33] فيديو، محمد بدران يعلن البرنامج الانتخابي لحزب مستقبل وطن، youtube Mostaqbal Watan EG، 29 سبتمبر 2015، https://goo.gl/InWyGC

للمزيد، هدير القاضي، بدران ينشر البرنامج الانتخابي لمستقبل وطن خلال إعلان خطاب ترشحه للبرلمان، جريدة الدستور، 30 سبتمبر 2015، http://goo.gl/OBcqkz

[34] محمد حامد، مستقبل وطن يشكل لجنة لحصر القوانين الصادرة في غياب البرلمان استعدادا لمناقشتها، الوطن، 3 يناير 2016، http://goo.gl/TK2E2g

[35] إسلام سعيد، برلماني يكشف ملامح الأجندة التشريعية لحزب مستقبل وطن تحت قبة البرلمان، برلماني، 3 يناير 2016، http://goo.gl/7BtGBp

[36] احلام حسنين، تفاصيل خطة مستقبل وطن انتخابية، مصر العربية، 29 سبتمبر 2015، http://goo.gl/kSU3CY

[37] أمين صالح، رئيس حزب مستقبل وطن في أجرأ حوار لليوم السابع: تصدرنا لنتائج الانتخابات ليست صدفة.. وانتظروا المفاجأة بجد في المرحلة الثانية.. محمد بدران: لن نكون حزب الرئيس ولا نسعى لذلك.. والحكومة لا تقدم جديدا، اليوم السابع، 21 اكتوبر 2015. http://goo.gl/kAM8v1

[38] إيمان الشاهد، محمد بدران رئيس « مستقبل وطن »: الحزب ظهير سياسي للشعب وسنحصل على ضعف المقاعد بالمرحلة الثانية، الأهرام،

http://goo.gl/JjrhY74eoeG

[39] احلام حسنين، مرجع سابق.

سمير الوشاحي، إبراهيم عيسى: أجهزة الدولة اتفقت مع جميع أعضاء حزب «مستقبل وطن»، الشروق، 24 ديسمبر 2015، http://goo.gl/Bsv8xs

عمرو عبد الله، مقاعد مستقبل وطن بقائمة في حب مصر تثير غضب الأحزاب الكبرى، مصر العربية، 8 سبتمبر 2015، http://goo.gl/jf8L67

[39] أمين صالح، مرجع سابق.

[40] علي كمال، محمد بدران رئيس حزب مستقبل وطن لـ«الشروق»: لا أحب ولا أريد أن أكون فتى السيسي المدلل، الشروق، 28 سبتمبر 2015، http://goo.gl/KJWy6P

[41] وهي الحركات التي ظهرت في بداية الألفية وكانت تعمل وفقا توجيهات من أجهزة الدولة لتوجيه الشباب في اتجاهات معينة ولإكسابهم مزيد من الشرعية والتواجد في الشارع وأيضا كنوع من أنوع الديكور أو الداعية السياسي الخارجية للنظام. هذه التساؤلات والاستفهامات التي يضعها الحزب على نفسه بعدم الافصاح عن هذه المعايير والشروط تجعله أقرب إلى الافتراضات بأنه ذراع من أذرع الدولة.

[42] محمد بدران رئيس حزب مستقبل وطن لـ«الشروق»: لا أحب ولا أريد أن أكون فتى السيسي المدلل، مرجع سابق

[43] فيديو، محمد بدران يعلن لأول مره خطاب ترشح حزب مستقبل وطن وعدد مرشحي الحزب على مقاعد القائمة والفردي، YouTube، https://goo.gl/zwNdGl

[44] إيمان الشاهد، مرجع سابق.

[45] المرجع السابق.

[46] المرجع السابق.

[47]أحمد رحيم، «مستقبل وطن» يعود إلى ائتلاف «دعم مصر»، الحياة، 24 ديسمبر 2015، http://goo.gl/I4eoeG

[48]أحمد رحيم، مرجع سابق.

[49] إيمان الشاهد، مرجع سابق.

[50] عمرو عبد الله، مرجع سابق.

[51] سمير الوشاحي، مرجع سابق.

[52] Nadine Abdalla, Youth movements in the Egyptian transformation: strategies and repertoires of political participation, Mediterranean Politics, 2015, http://goo.gl/EXkAVa

[53] اليوم السابع، بالأرقام.. خريطة الأحزاب تحت القبة.. المصريين الأحرار في الصدارة بـ65 نائبا.. و50 لمستقبل وطن.. والوفد الثالث بـ45 عضوا.. وحماة وطن 17.. والشعب الجمهوري 13 مقعدا.. والمؤتمر والنور يتساويان بـ12مقعدا، اليوم السابع، 3 ديسمبر 2015، http://goo.gl/hnwL9N

خالد عبد الرسول، الخريطة النهائية للأحزاب والمستقلين تحت القبة: «المصريين الأحرار» الأول بـ65 مقعداً.. يليه «مستقبل وطن» بـ50.. و«الوفد» الثالث بـ40، الوطن، 4 ديسمبر 2015، http://goo.gl/RhIwRD

[54] خالد عبد الرسول وأخرون، الخريطة النهائية للأحزاب والمستقلين تحت القبة: «المصريين الأحرار» الأول بـ65 مقعداً.. يليه «مستقبل وطن» بـ50.. و«الوفد» الثالث بـ40، الوطن، 4 ديسمبر 2015، http://goo.gl/GLvPbq

[55] ياسمين محفوظ، المصريين الأحرار: 114 مرشحا عن الحزب في المرحلة الثانية للانتخابات.. و15% شباب، الوطن، 2015/11/1، http://goo.gl/KyT3W7

للمزيد: سمر نبيل ورنا دسوقي، نتائج المرحلة الأولى تُعيد ترتيب خارطة الأحزاب السياسية، الوطن، 30 أكتوبر 2015، http://goo.gl/TNVZXL

بوابة الوفد، مرشحو حزب الوفد في المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية، 18 نوفمبر 2015، http://goo.gl/7cnmUV

[56] من ضمن القوي السياسية المنظمة للائتلاف منذ تكوينه هو حزب مستقبل وطن.

[57] أحمد رأفت، فيديو | بكري: الهدف من ائتلاف دعم مصر تفعيل الدستور، دوت مصر، 21 ديسمبر 2015، http://goo.gl/jK84i6

[58] سمر نبيه، تغيير اسم ائتلاف دعم الدولة لدعم مصر.. واليزل رئيسه بالتزكية، الوطن، 18 ديسمبر 2015، http://goo.gl/r2vOVq

[59] المؤتمر الصحفي للجنة العليا للانتخابات، إعلان نتيجة المرحلة الثانية للانتخابات، موقع يوتيوب، https://goo.gl/o59TnJ

[60] مينا سمير، مقاطعة الانتخابات، منتدى البدائل العربي، يناير 2016، تحت النشر.

[61] على كمال، محمد بدران رئيس حزب مستقبل وطن لـ«الشروق»: لا أحب ولا أريد أن أكون فتى السيسي المدلل، مرجع سابق.

[62] المرجع السابق.

[63] علي كمال، مرجع سابق.

[64] محمود بيومي، حزب النور في مرحلة 30 يونية...رهانات السياسة والإيديولوجية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، أبريل 2014، ص: 9

[65] الأوقاف: لن نمنح ياسر برهامي تصريحا للخطابة في المساجد، جريدة المصري اليوم، 24 أبريل 2014، http://is.gd/5EGt0N

[66] منع ياسر برهامي من الخطابة.. والأوقاف: لا فرق بين السلفيين والدواعش، مصر العربية، 19 ديسمبر 2015، http://is.gd/qAFSAA

[67] النور يدشن حملة "مصرنا بلا عنف" لمواجهة أفكار "داعش"، جريدة الوطن، 13 نوفمبر 2014، http://is.gd/fFYoNv

[68] عبد الرحمن يوسف، مصطفى هاشم، "حزب النور يواجه مستقبلا ملتبسا"، صدى كارنيجي، 9 مايو 2014، http://is.gd/3k9MLu

[69] محمد العجاتي، "الالتزام الحزبي هل يمكن تحقيقه في الحالة المصرية؟" في "الالتزام الحزبي: إشكاليات مصرية وخبرات دولية"، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة الشركاء الدوليين، 2015، ص: 59

[70] مصر: أبرز ملامح انتخابات 2015 البرلمانية، 14 أكتوبر 2015، http://is.gd/6gwqL4

[71] حوار تليفزيوني مع يونس مخيون، 7 ديسمبر 2015، http://is.gd/Bn3GWd

[72] عبد المنعم الشحات، "خواطر حول ولاية المرأة والكافر"، موقع أنا السلفي، http://is.gd/EJ657i

[73] ياسر برهامي، "حول الفتوى بجواز مشاركة المرأة في المجالس النيابية مع حرمة تولي المرأة الولاية العامة"، موقع أنا السلفي، 2011، http://is.gd/5f2KAX

[74] أحمد الشحات، "المرأة والنصارى في البرلمان القادم: رؤية شرعية"، موقع أنا السلفي، http://is.gd/8Gaai0

[75] ننفرد بنشر قوائم النور الأصليين والاحتياطيين.. ونادر بكار في غرب الدلتا، جريدة اليوم السابع، 14 سبتمبر 2015، http://is.gd/TWvKrj

[76] أحمد خليل خبر الله، حوار تلفزيوني: ممثلو القوائم الانتخابية وجها لوجه.. مناظرة ساخنة "الجزء الأول"، http://is.gd/GL4uNC

[77] الصفحة الرسمية لحزب النور على موقع الفيس بوك، http://is.gd/21RklZ

[78] حزب النور يعلن موافقته على ترشح نواب الحزب الوطني على قوائمه، جريدة اليوم السابع، 28 يناير 2015، http://is.gd/KxfSMg

[79] أحمد بدراوي، "الإسكندرية: بلد المنشأ...رهان السلفيين الأهم في انتخابات البرلمان"، مدى مصر، 8 أكتوبر 2015، http://is.gd/Efv3cd

[80] حزب النور: هذه أسوأ انتخابات في تاريخ مصر ولن ننسحب، 22 أكتوبر 2015، موقع العربية الالكتروني، http://is.gd/PVYLas

[81] دعوى لاستبعاد حزب النور من الانتخابات بسبب التجنيد، موقع العربية الالكتروني، 17 سبتمبر 2015، http://is.gd/qOQSqO

[82] أحمد عبد الحميد حسين، "نواب برلمان 2015 في مصر، وجوه جديدة ومنطق قديم"، مبادرة الإصلاح العربي، يناير 2016، ص:9

[83] حزب النور في طريقه لحكم مصر عبر البرلمان، جريدة اليوم السابع، 28 مايو 2015، http://is.gd/ynxhyx

[84] "أنتم دينكم ايه".. عاصم عبد الماجد مخاطبا حزب النور بعد مشاركته في الانتخابات، جريدة الأهرام، 18 أكتوبر 2015، http://is.gd/2FsWT8

[85] نسبة التصويت في انتخابات النواب بالبحيرة 30 %، جريدة الوطن، 20 أكتوبر 2015، http://is.gd/DOnNEw

حوار تليفزيوني مع يونس مخيون، 7 ديسمبر 2015، http://is.gd/Bn3GWd

[86]عبد الرحمن يوسف، "رغم التنازلات.. حزب النور يخسر الانتخابات البرلمانية"، مجلس اتلانتك، 21 أكتوبر 2015، http://is.gd/H2xJq1

[87]عبد المنعم الشحات، "حليل نتائج حزب النور في المرحلة الأولى من انتخابات 2015"، جريدة الفتح، 29 اكتوبر 2015، http://is.gd/DyYxqo

[88]تعليق د. ياسر برهامي على انتخابات المرحلة الأولى..2015، http://is.gd/EEeaMH

[89]الخلافات تقسم صفوف السلفيين في مصر، جريدة العرب، 6 يوليو 2014، http://is.gd/t07vpi

[90]اللجنة العليا تعلن النتيجة النهائية للمرحلة الأولى للانتخابات، جريدة اليوم السابع، 30 اكتوبر 2015، http://is.gd/WukVo0

[91]المؤتمر الصحفي للجنة العليا للانتخابات لانتخابات 2011-2012، http://is.gd/DMJOmK

[92]حوار تليفزيوني مع يونس مخيون، 7 ديسمبر 2015، http://is.gd/Bn3GWd

[93] رئيس حزب النور في أول حوار بعد النتيجة الصادمة للانتخابات البرلمانية: يونس مخيون: خسرنا الانتخابات بسبب الإخوان والإعلام، جريدة الأهرام المسائي، 19 ديسمبر 2015، http://is.gd/tLaKjb

[94]انتخابات السلفيين: برهامي يحكم قبضته، جريدة الأخبار اللبنانية، 29 يوليو 2015، http://is.gd/wTedZ2

[95] «المصريين الأحرار»: حصلنا على أكثرية «النواب» بـ65 مقعدا، بوابة الشروق، الجمعة 4 ديسمبر 2015، http://goo.gl/zydUXF

[96] قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، الجزيرة نت، 22 يناير 2012، http://goo.gl/A7HjdQ

[97]مصر: أبرز ملامح انتخابات 2015 البرلمانية، بي بي سي العربية، 14 أكتوبر 2015، http://goo.gl/f3KntA

[98]رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة: موّلت حزب «مستقبل وطن» حتى لا تموله أجهزة مخابرات أجنبية، المصري اليوم، 6 نوفمبر 2015، http://is.gd/Jm3HUv

[99] محمود العلايلي لـ«الشروق»: «المصريين الأحرار» يستهدف «مصر بلا فقراء» خلال عامين، بوابة الشروق، الإثنين 21 سبتمبر 2015، http://goo.gl/dqLxIZ

[100] شبح المال السياسي يسيطر على البرلمان القادم، بوابة الشروق، 3 يناير 2015، http://goo.gl/2z9LNh

[101] خريطة أعضاء الحزب الوطني في «جولة الإعادة» (تقرير)، المصري اليوم، 23 أكتوبر 2015، http://is.gd/PmR06i

[102]محمود العلايلي لـ«الشروق»: «المصريين الأحرار» يستهدف «مصر بلا فقراء» خلال عامين، بوابة الشروق، الاثنين 21 سبتمبر 2015، http://goo.gl/dqLxIZ

[103]بالأسماء.. أعضاء «الوطني المنحل» يحصدون 30% من مقاعد المرحلة الأولى لـ«النواب»، المصري اليوم، الخميس 29 أكتوبر 2015، http://is.gd/9oNnV9

[104]"المصريين الأحرار" يرفض إعلان عدد الفائزين من "الوطني" لديه، دوت مصر، 2 نوفمبر 2015، http://goo.gl/XPU3Id

[105] الوثيقة الانتخابية لـ"المصريين الأحرار"، 30 سبتمبر 2015، الموقع الرسمي للحزب: http://goo.gl/0PsQMc

[106]محمود العلايلي لـ«الشروق»: «المصريين الأحرار» يستهدف «مصر بلا فقراء» خلال عامين، بوابة الشروق، الاثنين 21 سبتمبر 2015، http://goo.gl/dqLxIZ

[107] الموقع الرسمي لحزب المصريين الأحرار، http://goo.gl/0GNE1C

[108] أسماء مرشحي «المصريين الأحرار» على دوائر المرحلة الانتخابية الأولى، الموقع الرسمي لحزب المصريين الأحرار، 22 سبتمبر 2015، http://goo.gl/EJgCzW

[109]خريطة المصريين الأحرار في الانتخابات، موقع برلماني، 7 نوفمبر 2015، http://goo.gl/6cSrUd

[110]مصر: أبرز ملامح انتخابات 2015 البرلمانية، بي بي سي العربية، 14 أكتوبر 2015، http://goo.gl/f3KntA

[111] «المصريين الأحرار»: خسارة «رموز برلمانية كبيرة» يشير لتغير نمط تصويت المصريين، بوابة الشروق، 30 أكتوبر 2015، http://goo.gl/AgUvzV

[112] أزمة بـ«المصريين الأحرار» بعد انضمام 10 من نوابه لـ«دعم الدولة»، 20 ديسمبر 2015، المصري اليوم، http://is.gd/ElJMhW

[113] زياد بهاء الدين، مهمة البرلمان الأولى: مراجعة 340 قانون، بوابة الشروق، 11 يناير 2016، http://goo.gl/QpNZzA

[114] مشاورات بين «الوفد» و«المصريين الأحرار» و«المؤتمر» لتشكيل تكتل يواجه «دعم مصر»، بوابة الشروق، 15 يناير 2016، http://goo.gl/ThTiHM

[115] حزب المحافظين مؤسسه ورئيسه أكمل قرطام عضو سابق بالحزب الوطني المنحل، حزب الحركة الوطنية المصرية مؤسسه الفريق أحمد شفيق وزير الطيران المدني في عهد الرئيس المخلوع مبارك ورئيس وزرائه في اللحظات الأخيرة قبل التنحي وحتى مارس 2011 والمرشح الرئاسي السابق، حزب الحرية أسسه معتز محمد محمود الأمين السابق للحزب الوطني الديمقراطي المنحل بقنا ويضم العديد من أعضاء الحزب الوطني، حزب مصر القومي العديد من مؤسسيه أعضاء بالحزب الوطني المنحل ونواب عنه في برلمانات ما قبل الثورة مثل توفيق عكاشة، حزب مصر الحديثة مؤسسه نبيل دعبس أحد رجال الأعمال المحسوبين على النظام الأسبق، حزب الريادة مؤسسه مراد موافي ويضم الكثيرين من أعضاء الحزب الوطني المنحل.

[116] موقع جدلية، السيسي وإحياء نموذج الحزب المسيطر، 26 أكتوبر 2015، http://is.gd/Y8HpDQ

[117] محمد صفاء الدين، أحزاب الفلول فشلت في التحالف فنادت بالتأجيل، جريدة البديل، موقع جريدة البديل، 7 أغسطس 2014، http://is.gd/BHnacY

[118] محمود شفيق، سلسلة مقالات الرئيس وشفيق، المقال الثالث، موقع جريدة الوطن بتاريخ 28 مايو 2015، http://is.gd/i8uhk6

[119] للاطلاع على نص القانون رقم 92 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم 45 لسنة 2014 والقرار بقانون رقم 46 لسنة 2014 http://is.gd/WSrCiD

[120] حيث كان عدد المرشحين في انتخابات عام 2005 يبلغ 5410 مرشحين منهم 444حزب وطني و75 مرشحا لتحالف الأحزاب الصغيرة التسعة و320 لتحالف الجبهة الوطنية للتغيير و128 مرشحا لحزب الغد و4243 مرشحا مستقلا منهم 2196 عضوا منشقا عن الحزب الوطني والباقي مستقلون بدون انتماءات حزبية، لمزيد من التفصيل انظر تحليل مختار شعيب، على موقع الأهرام بعنوان" برلمان 2005-2010: جيوش المستقلين.. تزحف صوب مقاعد البرلمان!

80% من المرشحين مستقلون.. فهل يحصدون 45% من المقاعد؟"، بتاريخ 8 نوفمبر 2005، http://is.gd/EYm9iy

[121] كما أن نواب الحزب الذين فازو كمستقلين في 2010 كانوا 214 نائبا انظر موقع جريدة إيلاف، الحزب الحاكم يقتنص 83% من مقاعد مجلس الشعب المصري، بتاريخ 6 ديسمبر 2010، http://is.gd/hbpArQ

[122] رنا الدسوقي، «نواب الوطني» يتصدرون الترشيحات.. ويفضلون تصنيف «مستقل»، موقع جريدة الوطن، بتاريخ 2 سبتمبر 2015، http://is.gd/XXzhem

[123] جريدة الوطن، المال السياسي يهدد برلمان 2015، موقع الجريدة بتاريخ 2 سبتمبر 2015، http://is.gd/WayaW6

[124] البيانات مجمعة من خلال النتائج المعلنة على موقع اللجنة العليا للانتخابات، http://is.gd/mW3dEE، http://is.gd/9Z6cEt

[125] هذا الجدول لا يشتمل على نتائج أعضاء الحزب الوطني المنحل الذين قرروا خوض الانتخابات كمستقلين وهو عدد قد يفوق نتائج هذه الأحزاب مجتمعة.

[126] مع ملاحظة أن الحزب لم يكن قد تأسس بعد في وقت الانتخابات الرئاسية 2012.

[127] انظر رؤية حزب المحافظين الاقتصادية، على منتدى حزب المحافظين المصري الجديد، على الرابط التالي، http://is.gd/vRkhjC

[128] انظر البرامج العشرة لتحالف الجبهة المصرية وتيار الاستقلال، منشورة على موقع مصر بلدي، http://is.gd/CdeVWT

[129] انظر برنامج حزب مصر الحديثة، http://is.gd/7ra3Q7

[130] يمكن الاطلاع على لبرنامج الانتخابي للحزب الوطني الديمقراطي 2010، http://is.gd/wjKovP

[131] انظر برنامج حزب الحركة الوطنية، http://is.gd/tFiU26

عرض كتاب:

"ثورة مصر الطويلة: الحركات الاحتجاجية والانتفاضات"

مها عبد الرحمن

Egypt's long revolution: protest movements and uprisings[1]

Maha Abdel-Rahman[2]

شيماء الشرقاوي

مقدمة:

يتمحور الهدف الأساسي للكتاب حول تقديم تحليل تشريحي وتفصيلي لحدث ثورة الخامس والعشرين من يناير، عن طريق استعراض لأهم الحراكات التي سبقت هذا الحدث خلال العقد الفائت له، وأيضا التعرض للثلاث سنوات التي تلت قيام الثورة، من حيث الرابط التاريخي، ديناميات التفاعل في كلا من السياق الدولي والإقليمي، وأخيرا من خلال اقتراب الاقتصاد السياسي.

تعتمد الأطروحة الأساسية للكتاب على أن الثورة ليست فعلا عفويا وليد اللحظة، ولكنها عملية طويلة ومستمرة من الاحتجاجات والانتفاضات الاجتماعية والسياسية، ويعطي أيضا أهمية كبيرة للمجموعات والأفراد الذين حملوا على عاتقهم حمل التغيير والثورة، يهدف الكتاب أيضا إلى توفير تحليل رصين لتجربة وخبرات التعبئة، النشاط السياسي، والحركات الاحتجاجية باعتماده على نظريات وأدبيات الثورات والحركات الاجتماعية الجديدة، وبخاصة الأشكال الحديثة من الاحتجاجات والشبكات الاجتماعية، ولأجل هذا اعتمد الكتاب على منهاجية تتكون من إجراء مقابلات مكثفة مع العديد من النشطاء الذين اعتبروا في مقدمة الحركة الاحتجاجية الجديدة في مصر والتي نشأت في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بالإضافة إلى دراسة تقارير المراكز الحقوقية والبحثية وتتبع وسائل الإعلام "المستقلة" التي ظهرت

في هذا السياق على سبيل المثال صحيفتي الشروق والمصري اليوم، لبناء تصورا مفصلا عن الحركة الاحتجاجية في العقد ما قبل اندلاع الثورة. في نفس السياق تعتمد أطروحة الكتاب على تأكيد أن البدائل الثورية هي نتاج تلك الكفاحات الطويلة المدى والعملية الثورية المستمرة.

يتكون الكتاب من 6 فصول يبدأها باستعراض السياق العام الذي سبق اللحظة الثورة في 25 يناير 2011، من مختلف الأبعاد ولكن بشيء من التركيز على البعد الاقتصادي–السياسي، مرورا باستعراض للمجموعات والحركات الاحتجاجية المختلفة على مدار عقد كامل منذ 2000 وحتى 2010، الاحتجاجات العمالية والفلاحية، أزمات التنظيم والتحالفات، وصولا للحظة الثورية وما تلاها.

ومن هنا تحاول السطور القادمة، استعراض أهم الأفكار التي طرحها الكتاب والذي يبني عليها أطروحته حول قضية الثورة كعملية مستمرة من التغيير.

أ) كيف أدى السياق العام إلى اللحظة الثورية في يناير 2011:

يأتي الحديث هنا حول الكيفية التي تم بها بناء النظام الجديد الذي تم تأسيسه منذ وصول حسني مبارك للسلطة وتحديدا منذ بداية التسعينيات، بالتركيز على تحليل الطبقة السياسية التي نمت وتبلورت في هذه الفترة، استراتيجيتها في انتزاع الملكية، المؤسسات التي اعتمدت عليها لبسط سيطرتها، الطرق والمنهاجيات التي وظفتها لتمديد وحماية هيمنتها على المجتمع والاقتصاد، وأيضا استعراض وتوصيف السياق الذي بدأ فيه ملايين من المصريين بالانخراط في مدى واسع من الكفاحات اليومية ضد هيمنة هذه المنظومة والنظام السياسي الذي يمثلها.

بدأت هذه المنظومة الجديدة في التبلور مع التركيز على الأوضاع الاقتصادية وبداية الموجة الجديدة من النيوليبرالية والتي اعتمدت على اتباع سياسات اقتصادية مثل الخصخصة، والتي كانت تعتبر أحد أهم الأسس الإيديولوجية التي على أساسها تم تثبيت نظام جديد يختلف تماما عن سابقه والذي بدأ منذ عام 1952 واعتمد بشكل أساسي على إعادة توزيع الثروات على المواطنين (قوانين الإصلاح الزراعي)، نمو القطاع العام المملوك للدولة والذي يعتبر الطرف الأساسي في العملية الاقتصادية. في المقابل يعتمد النظام الجديد على المنطق النيوليبرالي والذي يبرر الحاجة للخصخصة والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحجة فشل وعدم كفاءة الإدارة في القطاع العام وعدم إمكانية الدولة في إدارة المشروعات التي من شأنها أن تدر الأرباح.

بالإضافة إلى ذلك وحتى يتم تثبيت النظام الجديد، عمد النظام بأجنحته المختلفة إلى السيطرة على جميع الصناعات والأسواق (وهنا نذكر على سبيل المثال الحديد والصلب، مواد البناء، التعدين والمواد البترولية، الإسكان والعقارات، السيارات، إلخ..) وحيث أن النظام الجديد مثلما يحتاج لطبقة سياسية جديدة فهو يحتاج لتبني إيديولوجية للدفاع والتبرير عن مبادئه المؤسسة، نجد لجوء عدد من رجال الأعمال بالتعاون مع هيئة المعونة الأميركية في مطلع التسعينيات إلى تمويل وإنشاء "المركز المصري للدراسات الاقتصادية" والذي يمثل مساحة لتثبيت وترجمة مفاهيم النيوليبرالية لسياسات عامة، وتحويل طموحات القطاع الخاص ورجال الأعمال إلى أجندة سياسية.

نجد أيضا أنه من أهم مظاهر تثبيت هذه المنظومة الاقتصادية أيضا هو سيطرة رجال الأعمال على المؤسسات السياسية وبعض الحقائب الوزارية، وهذا ما ساعد في خلق نخبة سياسية واقتصادية جديدة.

وفي نفس السياق، يجدر الإشارة لدور المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في دعم هذا النظام الناشئ مشيدة بمعدلات النمو المرتفعة التي يسجله الاقتصاد المصري وهو ما يتناقض مع تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) الذي أعلن بأن نحو 44% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وهذه التقديرات أشارت بشكل كبير إلى أن الدولة لم تعد تقوم بدورها المتعارف عليه في العقد الاجتماعي، عن طريق اتباعها لسياسات الإفقار وإزالة جميع تدابير حماية الصناعات المحلية الأساسية، وأنها بذلك لم تعد توفر أي نوع من الأمان والضمان الاجتماعي للعديد من المجموعات الاجتماعية.

يأتي هنا أيضا الحديث حول دور المؤسسات الأمنية في تثبيت هذه المنظومة الجديدة، حيث أن دور الجهاز الأمني ضمن هذه المنظومة لم يعد معني فقط بمكافحة الجرائم وضمان تطبيق القانون وإنما من خلال فرض تدابير أمنية تتعارض مع حقوق وحريات المواطنين مثل (الحق في التجمع والحق في التظاهر والإضراب، تقديم المواطنين المدنيين لمحاكمات عسكرية، المراقبة على المنشورات والصحف، إلخ) وكل هذا تحت يأتي غطاء قانون الطوارئ، ونجد أيضا أن دور الجهاز الأمني أصبح متمحورا حول إعادة إنتاج علاقات القوة وأيضا سحق توقعات الطبقات العاملة فيما يتعلق بالأجور والأمان الوظيفي.

إلى جانب هذا، يأتي دور ووضعية المؤسسة العسكرية المميزة ضمن النظام بالإضافة إلى قوتها الاقتصادية المتنامية منذ عام 1952، والمتمثلة في الاستقلال المالي التام تحت مزاعم حماية الأمن القومي، إما من حيث الميزانية التي لا تتم مراقبتها ومن حيث الامبراطورية الاقتصادية التي تمتلكها، عوائد المشروعات القائمة عليها، أرباحها من الصادرات، أسهمها في الشركات، وأخيرا حصتها من الموازنة العامة للدولة، وهو ما أعطى المؤسسة العسكرية وضعية مميزة ضمن هذه المنظومة.

ب) الحركات الاحتجاجية وميلاد الحراك المناصر للديمقراطية:

في محاولة لفهم اللحظة الثورية في يناير 2011، من الممكن البدء بمحاولة استعراض تاريخ التعبئة السياسية خلال العقد السابق لقيام ثورة الخامس والعشرين من يناير عن طريق القول إنه بجانب ميلاد الحركات الديمقراطية الجديدة، كان أيضا العمال، الفلاحين، فقراء الحضر والمهمشين وتقريبا كل المواطنين في القلب من العملية الثورية، ويمكن تصنيف هذا الحراك إما من حيث المطالب اقتصادية أو سياسية، أو تصنيفه من

حيث الهياكل، أماكن العمل، الأحياء، والمؤسسات.

ويرجع السبب للنظام النيوليبرالي القائم، على اعتباره هو الذي جمع القوة في عهد مبارك، وهو الذي ولد هذه الموجات المكثفة من التعبئة التي امتدت لعشر سنوات، وبلغت ذروتها في 25 يناير 2011.

وبسبب قدر قوة وتشابك المنظومة النيوليبرالية من رجال الأعمال والسياسة والمؤسسات الأمنية والعسكرية، كانت الإطاحة بهذا النظام أكثر صعوبة مما كان يبدو واضحا عليه.

من الممكن البدء بالحديث حول أهم الاحتجاجات والحركات الجديدة التي نشأت منذ اندلا ع الانتفاضة الثانية عام 2000 والتي على أثرها اندلعت تظاهرات عارمة في القاهرة، وحتى عام 2010، وهذه الحركات لعبت دورا محوريا في تغيير خريطة المعارضة السياسية في مصر بالإضافة إلى أنها مهدت الطريق لما يمكن أن يطلق عليه "اعتيادية الاحتجاجات"، بداية بحركات مثل الحملة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، المجموعة المصرية لمناهضة العولمة، وبالطبع من أبرز الحركات التي يجدر التعرض لها هي "حركة كفاية" والتي ظلت أحد معالم المعارضة المصرية منذ عام 2004، وحتى عام 2006 ورفعها لسقف المعارضة من خلال مناهضة التمديد لمبارك أو التوريث لابنه، أيضا الحركات التي خرجت من رحم حركة كفاية مثل أطباء من أجل التغيير، طلاب من أجل التغيير، مجموعة 9 مارس للدفاع عن الحريات الأكاديمية، وما إلى ذلك، مرورا بانتفاضة القضاة عام 2005 المطالبة بإصلاح القضاء واستقلاله، وصولا لظهور محمد البرادعي وانشائه للجمعية الوطنية للتغيير في مطلع عام 2010، وأحداث مقتل الشاب خالد سعيد في يونيو 2010، وما تلاها من تظاهرات بالإضافة لكونها مثالا على تطور أشكال الاحتجاج عن طريق الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي متمثلة في "صفحة كلنا خالد سعيد".

عند الحديث حول بعض من خصائص عملية التعبئة، والمجموعات المختلفة المشاركة فيها، نجد أنه بشكل عام تبنت المجموعات والحركات الناشطة تكتيكات واستراتيجيات مماثلة للحركات الاجتماعية والشبكات الاحتجاجية الأخرى في جميع أنحاء العالم، من حيث كونها عابرة للأيديولوجيات، تتكون من هياكل غير رسمية، وتنظيمات فضفاضة، رافضة للتنظيمات الهرمية والقيادة المركزية. وتناول الكتاب هذه المميزات، وكيف أنها بمثابة أدوات تكتيكية، مكنت النشطاء والحركات من البقاء على الرغم من وحشية نظام مبارك، واستطاعت أن تخلق فضاءات للتعبئة لم تكن تستطع خلقها إذا تم الاعتماد على الأساليب والاستراتيجيات التقليدية.

واستكمالا لتحليل الحراك ما قبل 25 يناير، يأتي استعراض الحراك العمالي والفلاحي في أعقاب كرد فعل على السياسات النيوليبرالية والتي أثرت بشكل كبير وسلبي على أوضاعهم وحقوقهم كفئات بعينها واعتمادهم على استراتيجيات مثل الإضراب، الاعتصام بأماكن العمل وغيرها، وهنا نذكر على سبيل المثال إضراب عمال المحلة عام 2008، إضراب موظفي الضرائب العقارية، إضراب عمال مصانع كفر الدوار للغزل والنسيج، احتجاجات الفلاحين أمام بنك بني سويف الزراعي عام 1997. بالإضافة إلى ذلك نجد تظاهرات واحتجاجات المواطنين بشكل عام والتي كانت في المجمل تركز على تردي أوضاع الخدمات العامة والمرافق في مصر، وهنا نذكر على سبيل المثال، مظاهرة مرضى فيروس (سي) أمام مستشفى القصر العيني عام 2008 احتجاجا على التأخير المستمر في حصولهم على العلاج الأسبوعي، أيضا نذكر تظاهرة مواطني حي البساتين لرفضهم الإخلاء القسري التعسفي من منازلهم عام 2007، وأخيرا تظاهرة أهالي حي فيصل أمام مقر الحي احتجاجا على تراكم النفايات.

كل هذه الاحتجاجات أدت لما يمكن أن يطلق عليه "اعتيادية الاحتجاجات Normalization of protests" وما جعل من هذه العملية سهلة بعض الشيء هو ظهور بعض وسائل الإعلام المستقلة في مطلع الألفية كجزء من السياسات النيوليبرالية، حيث قام عددا من رجال الأعمال من أمثال أحمد بهجت، نجيب ساويرس، صلاح دياب بإنشاء صحف وقنوات خاصة وتمتعت هذه القنوات والصحف بدرجة ما من الاستقلالية في نقلها وتغطيتها للاحتجاجات وهذه التغطيات للاعتصامات والاضرابات قد خلقت نوعا من الجدل العام والحوار بين المواطنين وهو ما ساهم في النهاية في عملية التسييس.

ت) أزمة التنظيم وبناء الائتلافات:

في ظل محاولات دراسة الحركات الاح تجاجية المختلفة، يظهر دائما التساؤل حول التنظيم، ومدى اتصاله بفكرة ت طوير مشروع ثوري، حيث أنه كما يذكرنا أنطونيو جرامشي، لا يمكن اعت بار أي حدث اجتماعي أو سياسي ب أنه عفويا بالكامل، وبأن هذه الأفعا ل دائما ما تقع تحت نطاق تأثير الواق ع حتى ولو بشكل ضمني، كأن يتوا جد مجموعة من الافكار، قائد، أو تنظيم، وعلى هذا فإن فهمنا لمفهوم ا لتنظيم هو أمر مركزي لفهم العملية ال ثورية في مصر.

تعد من أهم الأفكار التي طرحها الكتاب أيضا، إشكالية تنظيم القوى الثورية في مرحلة ما بعد خلع مبارك، وبأن المجموعات والنخب التي تمتعت بأشكال تنظيمية (الإخوان المسلمين، الجيش) استطاعت أن تسيطر بشكل أوسع على مسار المرحلة الانتقالية، إلا أنه في نفس الوقت هذا ليس كافيا كما تخبرنا حالة الاخوان المسلمين لأن في بعض الأحيان طبيعة التنظيم وقوته تؤثر بشكل عكسي على بناء وتحقيق مشروع سياسي ثوري، ولكنه من

الممكن أن يتم وصفه بالمشروع الإصلاحي والذي عادة ما يحقق نتائجا محدودة على العكس من الاحتجاجات والانتفاضات والتي من الممكن أن يولد من رحمها مشروع ثوري.

وعند الحديث حول إشكاليات وتحديات خلق ائتلافات واسعة في كلا المرحلتين ما قبل مبارك وما بعد خلعه، من الممكن البدء بمحاولة قراءة تاريخ بناء التحالفات والائتلافات في الحركة المعارضة المصرية، والذي بقدر ما يمكن أن نجد به أمثلة للتعاون والتحالف والجهود المبذولة من قبل بعض المجموعات للتوصل لمبادئ مشتركة، إلا أنه يعتبر مليء بالانقسامات والتنافر بين المجموعات السياسية المختلفة والذي ترجع جذوره بشكل كبير للخلافات الإيديولوجية العميقة.

ولعل حدة هذه الانقسامات بين المجموعات السياسية المختلفة ضمن صفوف المعارضة كانت أقوى بعض الشيء من العداء بين المعارضة والنظام السياسي وهو ما أعطى الحجة للنظام للتلاعب والتقليل من أي تهديد سياسي جدي لحكمه، وهنا نذكر على سبيل المثال التنافر بين التيار اليساري على اختلاف فروعه وبين الاخوان المسلمين. يستعرض أيضا الكتاب بأنه في بعض الحالات من الممكن أن يتعاون الأقطاب المتنافرة وأن هذا في نظريات الحركات الاجتماعية يوضح أن التعاون العابر للإيديولوجيات يأتي كاستجابة لوجود تهديدات أو فرص لإحداث نوعا من التغيير.

وهنا على سبيل المثال، نذكر موقف كلا من الإخوان المسلمين، والتيار اليساري فيما يتعلق بانضمامهم لتحالفات سياسية مع بعضهم أو مع المجموعات المختلفة عنهم إيديولوجيا مثل الناصريين والليبراليين، والتركيز على هاتين المجموعتين جاء من أهمية إنتاجهما الفكري المتعلق بالتعاون العابر للإيديولوجيات، الحداثة، الراديكالية، والتفكير الاستراتيجي ما قبل وخلال التعاون بينهم. وفي سياق تحليل المجموعتين، جاء الحديث حول موجة التعاون التي بدأت منذ عام 2000، والتي كانت تتصف بوعي براجماتي من قبل المجموعات المختلفة بطبيعة واستراتيجية تعاونهم الذي يركز على أهداف قصيرة المدى.

وعند الحديث عن أهم مبادئ التعاون ما بين الوصول للاتفاق والحفاظ على الاستقلالية. وفي استكمال استعراض مواقع كلا من الإخوان المسلمين والتيار اليساري، في مرحلة ما بعد مبارك يأتي التحالف الذي قام به الإخوان مع التيار السلفي منذ سقوط مبارك وحتى كتابة دستور 2012 على الرغم من التاريخ العدائي بينهم. ومن أهم الأمثلة عن محاولات التحالفات في مرحلة ما بعد خلع مبارك، تأتي "جبهة الإنقاذ الوطني" والتي تم تأسيسها لمواجهة سيطرة الإخوان على الحياة السياسية في أعقاب اصدار محمد مرسي للإعلان الدستوري المكمل عام 2012، وحتى بداية تجذر الانقسامات بها ومناخ الاستقطاب منذ عزل مرسي في 2013.

ث) الثورة بين الاقتصادي والسياسي:

من أهم الأفكار التي يطرحها الكتاب أيضا هي التحدي أمام تطوير المشروع الثوري والذي يأتي بعد تحدي التنظيم وبناء الائتلافات، وهو التغلب على التوتر الدائم بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وهو غير معني باستراتيجيات الحركات الاجتماعية الجديدة ولكنه بشكل أساسي يعتبر أثرا هيكليا وبنيويا للدول الرأسمالية، وأحد الآليات التي توظفها للبقاء على هيمنتها، وهنا يمكن الإشارة إلى الحيلة التي دائما ما يتم اللجوء إليها وهي الفصل بين الاحتجاجات العمالية وبين العملية السياسية والتغيير السياسي، وهذا يعتبر سوء تقدير

تحليلي، لأنه في واقع الأمر لا يمكن الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي.

حيث أن قطع الطرق، احتلال المصانع أو الهيئات الحكومية لطلب زيادة الاجور أو لطلب تحسين أوضاع الخدمات العامة والمرافق هي أفعال سياسية بامتياز وتستند بشكل أساسي على مطالب سياسية. وهنا يشير التحليل إلى أن حركة كفاية اعتمدت بشكل أساسي على الحشد والتعبئة في النقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية وهذا للتأكيد على استحالة الفصل بين المجالين الاقتصادي والسياسي.

وفي سياق آخر، يمكن الإشارة إلى أحد التحديات أمام خلق واستمرارية المشروع الثوري وهو الانقسام بين الريف والحضر، وعدم انخراط الحركات والمجموعات الحضرية، على سبيل المثال نذكر حركة كفاية وعدم اشتباكها مع قضايا مثل المياه وحيازة الأراضي الزراعية.

وعلى الرغم من هيمنة التيار المركزي داخل الحراك الديمقراطي، إلا أنه كان هناك العديد من الأصوات النقدية والتي شكلت نواة لظهور مبادرات مثل تضامن، 6 أبريل، وشباب من أجل العدالة والحرية، كانت تهدف لخلق أجندة قائمة على سد الفجوات بين الاقتصادي والسياسي وبين المركز والهامش. في الوقت نفسه نجد أن النظام النيوليبرالي الذي أسس له مبارك لم يتم المساس به حتى بعد خلعه، فالمؤسسة العسكرية والاخوان المسلمين الذين بشكل ما فرضوا سيطرتهم على المرحلة الانتقالية لم تكن لديهم أي نية لترك المساحة أي تغيير جذري حقيقي للنمط الاقتصادي القائم، (على سبيل المثال الاستمرار في تجريم الاضرابات العمالية والمهنية، التعاون مع رجال أعمال نظام مبارك، إلخ.).

خاتمة:

من خلال محاولة التعرض للسياق الذي سبق قيام ثورة يناير في 2011، والسنوات التي تلت 25 يناير 2011، مرورا بعزل مرسي ووصولا لمحاولات إعادة إنتاج نظام مبارك بشكل ما، يبقى التساؤل حول إلى أي مدى يمكن أن يستمر هذا المشروع النيوليبرالي المعتمد بشكل كبير على السياسات الأمنية والتي بدورها يؤدي استمرارها لإعادة إنتاج نفس السياق الذي أدى للزخم الثوري في يناير 2011.

هذا التساؤل يستند بشكل أساسي على أطروحة الكتاب بأن الثورة ليست وليدة اللحظة وإنما هي عملية ممتدة ومستمرة من تراكم الكفاحات والنضالات، وهنا تجدر أهمية الإشارة إلى ما قاله جرامشي بأن النظام الاجتماعي القديم سوف يتم تدميره فقط في حالة كان الحراك الثوري قادرا على بناء وتعزيز نظام اجتماعي جديد.

ولكن تبقى هناك عدة تساؤلات مطروحة حول الكيفية التي يمكن بها وضع أسس بناء النظام الاجتماعي الجديد عبر تغيير الهياكل والبنى الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ضمان تفكيك علاقات القوة والأطروحات القائم عليها النظام القديم.

---

[1] Maha Abdelrahman, Egypt's Long Revolution: Protest Movements and Uprisings. London and New York: Routledge, 2014.

[2] مها عبد الرحمن هي محاضر في دراسات التنمية في جامعة كامبريدج

restricting their activities or imposing an alternative agenda. This front should include representatives from organizations, movements, and alternative associations.

Here comes the role of social movements in establishing global alliances that support those entities or take part in founding some of them so that those alliances can in the future constitute a lobbying power that puts pressure on international financial institutions and can eventually replace them.

---

1 This introduction sums up discussions that took place in a roundtable held in Tunisia in March 2015. The content was updated upon the publication of the book. Participants in the workshop: Mohamed Elagati, Wael Gamal, Heba Khalil, Laila al-Riahi, Fathi Al-Chamkhi, Al-Arabi Habashi, Ahmed Zoubdi, Omar Samir Khalaf, Abdel Nasser Gabi, Gilbert Ashkar, and Salameh Keileh.

ii Social Justice in the OECD, How Do the Member States Compare? Sustainable Governance Indicators 2011, p11: http://goo.gl/iNFIVa

iii "The Greek Party Syriza Negotiates to Form a Government Coalition [Arabic]." *AlJazeera.net*, January 26, 2015: http://goo.gl/88vuLu

iv "A New Left: The Meanings and Repercussions of Syriza's Victory [Arabic]." *Al Ahram's Democracy*, February 6, 2015: http://goo.gl/V8NBoV

v "Greece: If We Get Out of the Euro Zone Spain and Italy Will Follow [Arabic]." *AlArabiya.net*, March 14, 2015: http://goo.gl/o2HF75

vi Hanaa Ebeid. "After the Conditionality: The Impact of the Global Economic System on Democratic Transition Phases [Arabic]." *Al-Siyassa al-Dawlia*: http://is.gd/MMwkbu

vii Samer Frenjieh. "Levels of Activism in Lebanon [Arabic]." *Al-Hayat*, September 15, 2015: http://goo.gl/avQiLG

viii "Repercussions of Social Activism and Dimensions of the Vacuum in Lebanon [Arabic]." October 16, 2015: http://rawabetcenter.com/archives/13735

ix "Iraq's sweeping Protests Call for Reforms [Arabic]."

x Wael Gamal. "Arab Dignity Revolutions: Post-Neoliberalism Visions [Arabic]." Arab Forum for Alternatives, Cairo 2012, p.43.

xi "The Deauville Partnership with Arab region in Transition [Arabic]." UK Government: https://goo.gl/vgbjBJ

xii For more details see how Arab revolutions constituted an extension of not a departure from the context to which the global financial crisis (2007-2008) gave rise in "Arab Spring and the Concepts of Development and Economic and Social Rights [Arabic]" by Wael Gamal in *Arab Dignity: Visions of Post-Liberalism*. Cairo: Arab Forum for Alternatives, 2013.

xiii Sabah Naaoush. "Financial Convergence in the Euro Zone: Text and Practice [Arabic]." Al Jazeera Center for Studies, January 22, 2012: http://goo.gl/nojpob

xiv Karen Abul Kheir. "The Storm of Sovereign Debts: Greece… the First Victim of the global 'Lack of order' in the European Continent [Arabic]." *Al-Siyassa al-Dawlia*: http://goo.gl/hf9Lhj

xv "Greek elections: A Road Map [Arabic]." *Euro News*, September 17, 2015: http://goo.gl/ZsvPyS

xvi US Department of State. "Deauville Partnership with Arab region in Transition". Economic Summits: G8 Summit 2012: http://is.gd/dKgjjR

xvii Heba Khalil. "European Union Policies and Social Justice in Arab region: What Did the European Union Learn from Arab Revolutions: A Critical Study [Arabic]." In *Social Justice: Concept and Policies after Arab Revolutions*. Cairo: Arab Forum for Alternatives, 2013, p.32.

xviii "Controversy over the Economic Reconciliation Law in Tunisia [Arabic]." *BBC Arabic*, September 8, 2015: http://goo.gl/QzUVBw

xix "Egypt New Protest Law Gives Security Free Rein [Arabic]." *Amnesty International*, November 2013: https://goo.gl/XnQnam

xx "Britain: Jeremy Corbyn Wins Leadership of Labor Party [Arabic]." *BBC Arabic*, September 12, 2015: http://goo.gl/Z2Xwcl

xxi Wolfgang Streeck. "On Disbanding the Euro Zone and Rescuing Europe [Arabic]." *Al-Hayat* website from *Le Monde*, March 11, 2015: http://is.gd/bCSeL7

and so is the process to build a community where the economic does not take precedence over the political and where capitalism is transcended and new values are promoted. That is why it is extremely important to identify the conditions based on which policies that cater to social justice are founded and to examine ways of establishing institutions that would contribute to consolidating social justice. It is important to discuss how acceptable the idea of social justice is in the Arab region. For example, social justice as a concept is more accepted in the Maghreb while there are communities in which a culture of popular equality prevails. On the other hand, some countries provide high standards in several sectors such as education, healthcare, and social policies, especially oil-rich countries, not out of faith in the social justice issue, but rather as a bribe to tempt citizens into giving up other rights particularly ones related to citizenship and political transformation.

It is noticeable that there are differences in the core of the dispute between armies and religious groups. In the Maghreb this dispute is intellectual and ideological while in Egypt it is political and based on strong polarization between two parties that are equally conservative, which in itself is detrimental to social justice.

A number of good ideas emerged after the Arab revolutions and can be implemented on the ground such as economic conference of political parties. This idea can be developed to a regional or international conference that discusses social justice on regular basis. All active players, organizations and research centers that work on social justice and human rights associations can be invited to these conferences and can help political parties to formulate their economic platforms in a way that supports social justice.

It is necessary to discuss ways of dealing with aid provided by international financial institutions through presenting the concept of social justice as a political and technical one, not just ideological. It is equally important to think of ways of breaking away from global markets and the prevalent economic system, which requires the mobilizations of political, popular, and social powers. It will be helpful to organize domestic or regional conferences on alternative economies.

Social and political powers working on social justice need to learn from the experiences of several countries across the region in order to develop just policies. This includes the social housing project during Habib Bourguiba's era in Tunisia, the education project during Gamal Abdel Nasser's era in Egypt, and healthcare programs in Jordan and some Gulf states. It is necessary to create a powerful framework that gathers indebted countries so that they can revise their debts and figure out ways of dealing with them since at the moment coordination is only done in the level of donor countries.

The international dimension is an integral part of formulating policies that support or obstruct social justice. Domestic struggle is not enough without regional and international coordination and without facing the recommendations and conditions of international financial institutions. This requires forming a coalition of developing countries that can put pressure on international financial institutions through

The policies in most Arab Spring countries are contradictory with the social justice discourse as they cater to the plans of the World Bank and the International Monetary Fund and which also publicly declare that citizens have to bear with harsh measures.

Some post-revolution parliaments were disbanded and others featured limited presence of leftist factions, which meant a decline in the social justice discourse which then became confined to empty slogans that are echoed by reformists and conservatives alike.

Arab Spring countries have been witnessing a decline in the syndicated activities and protests in general with activism violently suppressed and the security grip growing tighter. Meanwhile, conservative and reformist powers are dominating post-revolution parliaments and a legitimacy conflict is going on between the parliament and street power while progressive powers still lack a mechanism to manage this conflict.

There is a decline in the social justice discourse in favor of the war on terror discourse in Egypt, Syria, Yemen, and Tunisia with varying degrees. There is a constant tendency to trade justice and freedom for security, hence eventually losing both. Meanwhile, policies remain focused in serving rentier economies, which in turn widen social gaps, turn public services into commodities, and encourage monopolies.

The left is generally weakened and it is not possible to achieve social justice in the absence of a powerful left. Added to this is the fact that a number of leftists have started adopting the war on terror discourse which is known for its role in the decline of the social justice discourse. The left is further weakened with the growing tendency towards economic subordination and suppression of social movements.

On the level of state institutions:

State institutions have started to monopolize the concept of patriotism which made it much easier to accuse opposition factions of attempting to destabilize national security and undermine the state. This is demonstrated in the campaigns launched against activists.

Civil society and activism:

A number of campaigns are launched against civil society and post-revolution initiatives. Regimes take advantage of the war on terror discourse to tarnish the image of organizations and activists that are accused of receiving foreign funding. In the light of the hegemony of the state and businessmen allied to it in the media, those organizations do not get a chance to defend themselves.

Conclusion and recommendations:

It is necessary to gather social and rights movements, syndicates, and research centers in the Arab region under the same banner in an attempt to propose alternatives to the prevalent capitalist system. There was a proposal to establish a website that gathers all efforts pertaining to social justice and that examines the concept of social justice and offers examples of policies that are capable of serving it, and methods of implementing social justice. This website can be called the Arab Network for Social Justice.

Battles for the establishment of social justice are continuous

writing, research studies, the discourse of the left, center-left, and even the center-right.

Fourth: Weaknesses related to social justice

On the international level:

Arab Spring countries are increasingly seeking technical aid and meanwhile international financial institutions are expanding their aid. In fact, personnel from these institutions are to be found in most ministries in Arab Spring countries where they work as technical consultants and promote the financial policies of the state.

Europe is working on restricting Greece so that it would fulfill its obligations towards the European Union, which means that some sort of coalition is formed to face any attempt on Greece's part to operate outside the prevalent economic system. European efforts are exerted in this regard to reach a compromise as far as Greek sovereign debts are concerned. These efforts are inclined towards reducing interests on debts and not the debts themselves since the issue is not only about Greece, but rather about an economic conflict between Northern and Southern Europe about the practicality of the Euro Zone. Southern European countries are looking towards getting the same facilities that Greece might get[xxi].

The rise of the global private sector as an integral part of global financial and economic policies and the hegemony of financial markets constitute a danger to economic and social conditions and have a negative impact on social justice. In these cases, governments speak on behalf of their allies the investors and give precedence to facilitating investment and encouraging the private sector to take part in development and even in providing basic services. All this comes at the expense of movements that call for workers' rights, the modification of labor laws, and programs that would provide economic and social security.

On the regional level:

There is a remarkable rise in the level conditionality imposed by Gulf states in relation to encouraging direct foreign investment in Arab Spring countries and which is seen by those states as the most successful approach. This was demonstrated in Egypt's Economic Conference, which was held under full Gulf auspices and based on which a set of labor and investment laws were prepared to respond to the needs of investors rather than those of local market. This meant more corruption as well as allocating more lands through direct order and with no monitoring or accountability. Some Arab Spring countries started criminalizing strikes and imposing harsh restrictions on other protest activities such as demonstrations and sit-ins as a means of catering to investors' needs. Some think that Saudi Arabia and the United Arab Emirates are in fact playing a bigger role than that of the World Bank and the International Monetary Fund in the way they impact the regimes in the region and encourage more adoption of market policies, hence subordination of the countries that give in to this influence.

On the domestic level:

There a return in the discourse that encourages reconciliation with former regimes and businessmen affiliated to them. Despite the development of the social justice discourse, debates on this issue are still not profound enough to ensure actual implementation on the ground.

modifying laws to make this possible. Several Arab and international activities were held to discuss this matter such as the first and second rounds of the Arab Forum on Asset Recovery. Several European governmental committees were also established to work on legislations that would make recovering the money possible.

The establishment of the Deauville Partnership with Arab Spring countries constitutes a European acknowledgement of the fact that old formulas cannot persist following the revolutions and that packages that overstep crucial problems are not feasible. Because they linked political changes with economic and social conditions, several European countries were hesitant in their support of post-revolution regimes especially with these regimes escalating their clampdown on social and economic movements.

There is also a positive development on the structural level. This is shown in Greece's revision of cooperation policies with the European Union and other entities and in the healthcare and social protection programs in China and several Latin American countries.

On the regional level:

The ability of rentier oil-rich states to control the region is quite weak and alliances in the region are also being reshaped. This offers an opportunity for the Arab left to redirect the conflict from its sectarian path to that of the struggle for social and economic rights and which transcends ethnic and sectarian boundaries. It becomes obvious that several regional issues are no longer under the control of these countries and that there are several contradictions in their approaches to Yemen, Libya, and Syria and in their prioritizations of these issues. These countries can be easily considered an integral part of the prevalent global system that enables states to work against the best interest of their people and to overlook issues related to social justice, dignity, and freedom. The movements that emerged in Lebanon and Iraq attempted to learn from Arab revolutions in the way they focused on social and economic demands while brushing aside sectarian affiliations even within the context of the rise of extremist groups in both countries.

On the level of state institutions:

The structure of state institutions has proven throughout the past four years to be quite fragile. That is why it is possible to anticipate that these institutions either change their policies and modify their structure out of belief in the inevitability of social and economic change or collapse altogether in favor of future movements that would lead this change.

Civil society and activism:

There is a general development in awareness of the significance of civil society and a belief that partial reform would not work and so is following the same pre-revolution policies, which gradually leads to faith in the necessity of social justice. Another development is linked to the emergence of analyses that examine the concept of social justice and underline the bias of policies in Arab Spring countries. This is done through academic

attempted to contain the revolutions to one that criminalized related movements and linked them to chaos under the pretext of maintaining stability. In some cases, state institutions even acted as if they are in one camp against the society and any form of activism it produces.

For example, following Mubarak's ouster the ruling authorities in Egypt issued a set of laws that criminalize protesting activities starting with law number 34 for the year 2011 through the law that criminalized protests, sit-ins, and strikes until in 2013 interim president Adly Mansour issued a law that regulates the right to assembly and which gives the Ministry of Interior the expansive powers in dealing with protestors and sets a number of broad criteria under which protestors can be accused of breaking the law[xix]. It is noticeable that such laws are always issued following sweeping protests and social movements as was the case in January 2011 and June 2013.

Civil society and activism:

Despite the continuation of social activism in most Arab Spring countries and civil society attempts at organizing initiatives and establishing organizations that serve social justice, yet those remain limited struggles that are restricted by state intervention. Activities by civil society organizations are also thwarted by attempts at reproducing pre-revolution policies whether through criminalizing protests or linking protestors to foreign agendas.

Third: Strengths related to social justice

On the international level:

The coming to power of the left in Greece and possibility of the same happening in Spain and Italy and the emergence in Southern Europe of calls for rescheduling debts and renegotiating about the impacts of joining the Euro Zone indicate that the European Union might also reconsider its policies towards Arab Spring countries. In other words, the European Union can finally acknowledge the aspirations of Arab people towards social justice and sets the stage for cooperation between the left in Southern Europe and its counterpart in the Southern Mediterranean. The victory of British leftist politician Jeremy Corbyn in Labor Party elections came as a surprise since he was considered by many observes as a marginal candidate. Corbyn is known for his opposition to the restrictions the conservative government plans to impose on syndicates[xx]. Debates inside the US Democratic Party in the electoral context also presented a new discourse outside the mainstream which exercises powerful control on the American political discourse. This new discourse tackles social justice through a vision that does not stem from the capitalist framework.

Even international financial institutions revised their discourse following the eruption of Arab revolutions as they started criticizing the absence of social justice in the pre-revolution era. This new discourse seemed more in line with the aspirations of Arab people, which was obvious in International Labor Organization speeches that criticized the policies of the World Bank and the International Monetary Fund as the main reasons for the inequality that eventually led to the eruption of revolutions in the region.

Discussions started on the possibility of retrieving money smuggled abroad and

Fund, the African Development Bank, the Arab Fund for Economic and Social Development, the Arab Monetary Fund, the European Investment Bank, the European Bank for Reconstruction and Development, the Islamic Development Bank, the OPEC Development Fund, and the World Bank among others. Those are, in fact, the main partners since they are the ones that work on achieving its goals. The Deauville Partnership recommends a set of economic packages that adopt free market policies and consider economic reform possible through liberating trade, opening markets, attracting direct foreign investment, privatizing the public sector, and imposing austerity measures[xvi]. These are the same policies Arab region had adopted and which resulted in a remarkable rise in poverty and unemployment rates and led to the prevalence of marginalization and social injustice. That is why the importance of the Deauville Partnership or other similar agreements, whether European or international, lies in its ability to restrict the freedom of involved countries so that they cannot make independent decisions that are not in line with the terms and conditions of financial institutions. For this reason, such agreements are seen as a main challenge to the changes Arab people demanded when they started their uprisings in Tunisia in late 2010[xvii].

On the regional level:

The influence of rentier oil-rich countries started increasing in a way that enabled them to contain any protests similar to ones that erupted in Arab Spring countries. This was done either through gifts and money to their people or through supporting post-revolution regimes that obviously do not prioritize social justice. The growing influence of Gulf States in Arab Spring countries was demonstrated in their military intervention in Yemen and in attempts at convincing them to do the same in Libya. This implies a restriction, and possibly elimination, of the space occupied by social justice advocates in these countries as supporting the state in its war becomes the topmost priority.

On the domestic level:

Relative acceptance of the policies of internal financial institutions, especially austerity measures, was seen in the cases of the new regimes in Egypt and Tunisia. This was demonstrated in subsidy cuts under the pretext of reducing costs. Both regimes, whose legitimacy is linked to a great extent to fighting terrorism, keep passing new labor and investment laws that are bound to be hard on the citizens. In fact, those regimes bluntly state that citizens need to bear with a set of harsh measures until the critical stage through which the two countries are going passes, not taking into consideration that citizens have been bearing with these measures for decades and that critical stages are never passed. For example, the draft national reconciliation, or economic reconciliation, law proposed by Tunisian President Beji Caid Essebsi in mid-July 2015 stirred much controversy. The law allows the pardoning of businessmen linked to the former regime and who are involved in corruption cases or benefited from the rampant corruption during the ben Ali era. The powerful reaction the law triggered among the public has delayed its ratification by the Tunisian parliament[xviii].

On the level of state institutions:

State institutions shifted from a seemingly supportive discourse that

possessed the will to do so. However, lack of trust among world powers and the refusal of their people to bear the burden of the European Union, as was the case in Germany, thwarted this kind of solution[xiv]. This means that certain powers within the global system work on maintaining the difference between countries and even consolidating them as a means of preserving the global financial system as it is under the pretext of maintaining stability.

The Greek political scene following the coming to power of Syriza can be best described as a skirmish between the leftist government and European donors. Syriza pledged to reject austerity measures, increase wages, and curb price hikes. The party was, therefore, in a position of either fulfilling its promises or paying state debts. Threats by the Greek government of withdrawal from the Euro Zone and return to the local currency, the drachma, and nationalization of the banking sector aimed at putting pressure on the European Union, especially Germany. However, Syriza was faced with a striking rigidity on the part of the European Union, which resulted in confining Syriza's attempts to adapting the Greek to a global situation even if under new terms. The price was approval of austerity measures proposed by financial institutions in return for aid. This of course would be detrimental to social justice, also one of Syriza's electoral promises.

The Greek scene developed a great deal as Alexis Tsirpas resigned after losing one quarter of the left-leaning MPs in the August 14 referendum on the third bailout deal that included an aid of 86 billion euros and which he had reluctantly accepted in July[xv]. Tsirpas's government had called for early elections after losing the parliamentary majority in August following the signing of the bailout agreement with the European Union and the World Bank. In the elections held in September 2015, Syriza won once more despite signing the agreement, which demonstrated the people's determination to achieve economic reforms, eliminate corruption and tax evasion as two of the main problems that gave rise to the Greek crisis, and reversing austerity measures as the party promised in its first electoral campaign.

As for the Arab scene, there is little dialogue on foreign debt, especially in the absence of a real political will to restore looted money and hold its smugglers accountable. The Deauville Partnership also deals with the region as one single block and greatly interferes in proposed projects. For example, the stock market initiative launched under the auspices of Deauville Partnership aimed at providing guarantees for bonds and stocks issued by countries going through democratic transition to global markets in a way that reduces the cost of issuance. Despite their importance in improving economic conditions, these projects do not directly contribute to solving chronic problems such as inflation, unemployment, and declining growth rates. The Deauville Partnership was initially expected to provide an opportunity of real cooperation through investment and trade and economic ties, not just through limited financial aid.

It is noteworthy that the Deauville Partnership was not only a G8 initiative, but also included influential parties such as the International Monetary

movements. While the reason for this change was a desire to put an end to protests and activism, a number of representatives of social movements were included in state institutions whether as ministers or officials in charge of restructuring trade unions and other entities that deal with labor rights.

Civil society and activism:

The revolutions that erupted in the Arab region triggered a broader debate on the weak intellectual and political basis on which the neoliberal project was founded[xii] and the issue kept coming back to the forefront with every strike and protest, especially pertaining to labor rights, and with every campaign that focused on the distribution of wealth. This issue has since 2011 imposed itself on post-revolution heads of state, yet it has so far been tackled with ambiguity.

The significance of civil society is underlined in the way former regimes had constantly targeted it with or without reason. Civil society organizations contributed to raising popular awareness of the importance of struggling for rights. Despite their limited resources, research organizations play a major role in spreading awareness about the economic and social impact of policies, which becomes particularly obvious in Egypt and Tunisia and to a lesser degree in Algeria and Morocco despite the presence of powerful movements that resist state policies which undermine social justice.

Second: Challenges

On the international level:

In the light of the current global financial system, the World Bank and the International Monetary Fund are the two dominant economic powers under the auspices of the United Nations. The two institutions were faced with a series of criticisms in the past few years owing to their intervention in the domestic affairs of countries, including Arab Spring countries which had started adopting the policies of both institutions throughout the years the preceded the eruption of the revolutions. These policies include subsidy cuts, market liberation, and empowerment of the private sector. Such policies could look better on state budgets and could improve development indicators, yet there is no guarantee that the same would apply to social justice, especially in the light of overbearing austerity measures that accompany these policies as was the case with Greece, which suffers from a financial crisis since 2007-2008. The policies of the two institutions involved constant intervention on the part of far right government that promote the constant pumping of billions of dollars mainly targeting the banking and construction sectors. Annual budget deficit had reached 12.5% of the Gross Domestic Product (GDP), which is four times the percentage allowed by the European Union (3%), and foreign debt reached 130% of the GDP, which is double the percentage allowed by the European Union (60%)[xiii]. Greece finally had to resort to the International Monetary Fund and the European Commission, which only want Greece to continue fulfilling its commitments regardless of the impact on social justice.

Some analysts believe that the Greek crisis could have been contained through the European Union, whose economy amounts to 16,000 billion dollars, had the member states

of services, and unemployment and called upon the state to take effective measures towards dealing with their grievances. Protests swept the center of Baghdad and other cities such as Karbala, Najaf, Basra, Hillah, Nasiriyah, and Diwaniyah for three consecutive weeks despite tight security measures to call for the reformation of the judiciary and the exclusion of state institutions from sectarian-based division of power[ix].

In both cases, citizens focused on the civilian and popular nature of the protests in a sectarian context and insisted that social and economic rights are inseparable from political demands.

On the domestic level:

Developments in the social justice discourse were seen through the way the issue became linked to intellectual visions of youths who adopted the approach of looking for alternatives and through the way citizens started organizing themselves in new initiatives, organizations, and syndicates so that the demand for social justice became part of the daily struggle while several state institutions started to adopt the social justice discourse even if on the surface. Leftist factions made it to post-revolution parliaments and committees in charge of drafting post-revolution constitutions, which paved the way for social justice to become a major component of policies and legislations.

On the structural level:

Most political parties and institutions attempted to place social justice on their agendas even if in a brief manner. Some of them devised policies that they considered just or at least more just than already existing ones and others made sure to offer a totally different approach from that adopted by former regimes. However, other changes related to the distribution of wealth and power needed to be applied before aspiring for equality and social justice.

Egypt and Tunisia led neoliberal transformation in the region in accordance with the policies of international financial institutions. This transformation was a main trigger for a social resistance that started expanding gradually until it culminated with the Arab Spring then continued its influence in the post-revolution era[x]. In the light of the developments taking place in several European countries such as Greece and Spain, resistance to international financial institutions emerged and so did calls to review the policies of these institutions which proved incongruent with European human rights charters. There was also a tendency to tackle the issue of money smuggled by former presidents of Arab Spring countries and to change several laws to that end.

In this context, member states of the G8 signed an agreement with Arab region in transition—Egypt, Tunisia, Libya, Morocco, and Yemen—which came to be called the Deauville Partnership through which G8 countries were to help Arab region in transition economically. Even though the mechanisms of this partnership are not very different from those of international financial institutions, it did contain some social justice components such as development, job opportunities, and the empowerment of women and youths[xi].

On the level of state institutions:

State institutions adopted a social justice discourse when the revolutions erupted and started negotiating with labor powers and protest

experiences of countries that went through this transition, in which the external factor played a major role, especially economically, even if only at the margins of this transition. The global economic system was the governing framework for many post- Cold War democratic transition processes and was, in fact, a main incentive for democratic change, especially in the former Eastern Bloc countries, or at least guaranteed the prevention of reversal to the former situation, especially in Sub-Saharan Africa.

Interest in the impact of external factors, including the economic, on democratic transitions relatively receded in the early 2000s then this interest was revived in the aftermath of the political developments that accompanied uprisings in the Arab region[vi].

On the regional level:

Arab region that have not witnessed uprisings, especially influential ones like Saudi Arabia and the rest of Gulf states, adopted a confused stance on the revolutions that took place in neighboring countries. On the surface, those countries seemed to have accepted the revolutions as a matter of fact, yet their stances on Bahrain and Yemen were not the same as their stances on Syria, Egypt, and Tunisia. This gave the chance to opposition factions in those countries to highlight this contradiction and the state reacted with improving the social and economic conditions of the people even though they took the form of bribes in order to avoid the exportation of the Arab Spring. The contradiction in the stances of Gulf countries towards the Arab Spring gave countries that witnessed uprisings a space to maneuver that could have been used in a better way had it not been for the illusory religious-secular conflict that regimes started using to overshadow social and economic demands. This has probably taught activists and social movements never to be dragged into imaginary battles.

Among the most prominent manifestations of the development of social activism in the Arab region is what happened in Iraq and Lebanon in 2015 and which offered a new pattern of social activism that directly focused on economic and social demands. This development started in Lebanon with the garbage crisis then transcended it to include other issues such as the relationship between municipalities and state treasury, electricity, and public ownership of coastal property as well as revived old issue such as wages[vii]. In this context, the movement can be considered a result of the deterioration of the social conditions of the Lebanese people as the middle class dwindled and the impoverished segment expanded owing to successive political conflicts on the domestic level and general turmoil on the regional level on top of which is the war in Syria. Social movements linked with the garbage crisis emerged at a time when sectarian polarization was at its peak, especially that state institutions are practically run by sectarian parties in a way that makes the state unable to make decisions without going back to those parties and at times entire projects are suspended until all parties approve them and divide the benefits amongst themselves[viii].

Activism in Lebanon was preceded by a protest wave in Baghdad and Southern Iraq where demonstrations were staged in response to calls by civilian factions. Protestors condemned corruption, deterioration

the post-revolution Arab region through a number of angles: identifying the opportunities and challenges that accompanied this development on the domestic, regional, and international levels as well as regarding the structure of the state and the role of civil society, regional and international responses to the revolutions, and the impact the revolutions have had on the issue of social justice. What follows are the main points to which the workshop has arrived.

First: Opportunities

On the international level:

While the social justice discourse was internationally confined to leftist powers and linked to the escalation of ideological conflict between the Soviet Union and the global left on one side and the United Stated and the capitalist system that was mainly the product of the Washington Consensus on the other side, the situation changed in the late 1990s and the early 2000s. The negative impact of capitalism and the neoliberal policies to which it gave rise led to the emergence of an international tendency to review those policies based on the fact that social justice is an indispensable component of any stable society or political system and that the conceptual boundaries of social justice are in themselves in constant transformation since they are subject to ever-changing cultures and value systems[ii]. This resulted in a broader perception of social justice as it came to be linked to the characteristics of the welfare state, the provision of public services, the state's role in regulating the market, and relationship between social and economic conditions.

The growing influence of the World Bank and the International Monetary Fund and the negative impact of their policies empowered leftist powers in Europe and not only provided them with the opportunity to criticize international financial organizations, but also enabled them to make political gains in several countries. For example, the Coalition of the Radical Left –Syriza came to power in Greece after securing 36.34% of the votes[iii] through a different leftist discourse that condemned austerity measures and abandoned catchy ideological slogans and ambiguous terminology and did away with classical hostility towards capitalism and liberalism while focusing instead on actual social justice demands[iv]. This constituted a positive development on the structural level and led Greece and other countries to revise cooperation policies with the European Union and other entities and how beneficial they are to each country. Other countries outside Europe have been resisting the global system through social protection and healthcare programs such as China and several Latin American states. Those countries support local markets and adopt different developmental indicators. As for Europe, social justice became one of the major concepts that determine what choices voters would make, especially in countries with conditions similar to those of Greece such as Italy and Spain[v].

On the theoretical level, studies dedicated to examining the impact of the global economic systems in democratic transitions were linked to the wave of democratic transitions that accompanied the end of the Cold War. Those studies were inspired in their main assumptions and theories by the

Social justice between popular movements and political paths in the Arab region[1]

Mohamed Elagati

Director of Arab forum for alternatives

The four years that followed Arab uprisings, of which social justice was a main demand, have witnessed a number of changes whether on the domestic level in each individual country, on the regional level, or as far as the global reaction to these uprisings is concerned. The uprisings and subsequent changes have undoubtedly had an impact on the social justice discourse and the policies related to it in one way or another, especially when these uprisings are seen to be the product of pressing social and economic demands that required a substantial restructuring that transcends the prevalent patterns of economy and development and that critiques the current social structure and its classicist nature.

The concept of social justice was reflected in the discourse of several Arab political platforms whether partisan, parliamentary, or presidential, yet this discourse remains detached from actual policies on the ground and some of them were even at times not in line with social justice to start with. Some of the approaches only focused on one dimension of social justice such as, for example, fair wages which being a main component of the comprehensive concept of social justice cannot be presented as the only demand. The result is that other social justice indicators, which are linked to an entire set of social and economic rights, are overlooked like the right to public services such as education and healthcare. At other times, social justice is dealt with in a broad or abstract manner that is not linked to realistic policies and indicators that ensure its achievement. This becomes obvious in the way citizens' social and economic demands are seen as group-specific and unrelated to the political scene, hence can be postponed until an actual political change takes place.

This introduction attempts at analyzing the status of social justice in

Edited by/ Mohamed Elagati

This issue

File of the issue:

"Phenomena accompanying Egyptian parliamentary elections in 2015"

- Political participation in Egyptian parliamentary elections after June 30th

Mina Samir 2

- Performance of democratic current and revolutionary youth in Egyptian parliamentary elections.

Omar Samir 7

- Future of Egypt political party: from the unknown to becoming the black horse

Shorouk El Harery 10

- Reading the participation of Al Nour party in the elections.

Nouran Sayed Ahmed 17

- Free Egyptians party between slogans and practices

Shimaa ElSharkawy 24

- The current affiliated with the previous regime: a decline in organization and an individual growth

Omar Samir 31

Book of the issue:

- " Egypt's long revolution: protest movements and uprisings "

Shimaa ElSharkawy 41

Article

- Social justice between popular movements and political paths in the Arab region. (English)

Mohamed ElAgati 1

Note: This issue is totally dedicated to study phenomena accompanying the Egyptian parliamentary elections 2015.

Arab Forum For alternatives (AFA): think tank seeks to perpetuate the values of scientific thinking in Arab societies, and is working to address issues of political, social and economic development in the framework of the traditions and rules of scientific, away from the language of incitement and propaganda, in the framework of respect for political contexts and social systems, as well as universal human values.

It is working to provide space for the interaction of experts, activists and researchers interested in issues of reform in the Arab region, governed by scientific principles and respect for diversity, is also keen Forum to offer policy alternatives and the potential social, not just hoped for the decision maker and the elites of different political and civil society organizations, in the framework of respect for the values of justice and democracy.

AFA is a limited liability company registered since 2008- CR.30743

Review and design/ Ayman Abd El Moati

A non-periodical compilation of some of the published studies at the Arab Forum for Alternatives during time between two issues; These papers are the product of internal Seminars and only reflects opinions of their writers and do not necessarily reflect those of the Forum or any other partner institution.

Fourth issue (April 2016)

Alternatives' Papers

Special Issue

(AFA) The Arab Forum for Alternatives

Address: 5, Al-Mesaha St., Fourth Floor, App. 4, Dokki, Giza, Egypt
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q